

الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية

قضية تطبيق الشريعة

مساجلات منهجية وفكرية في قلب الثورات العربية

إعداد

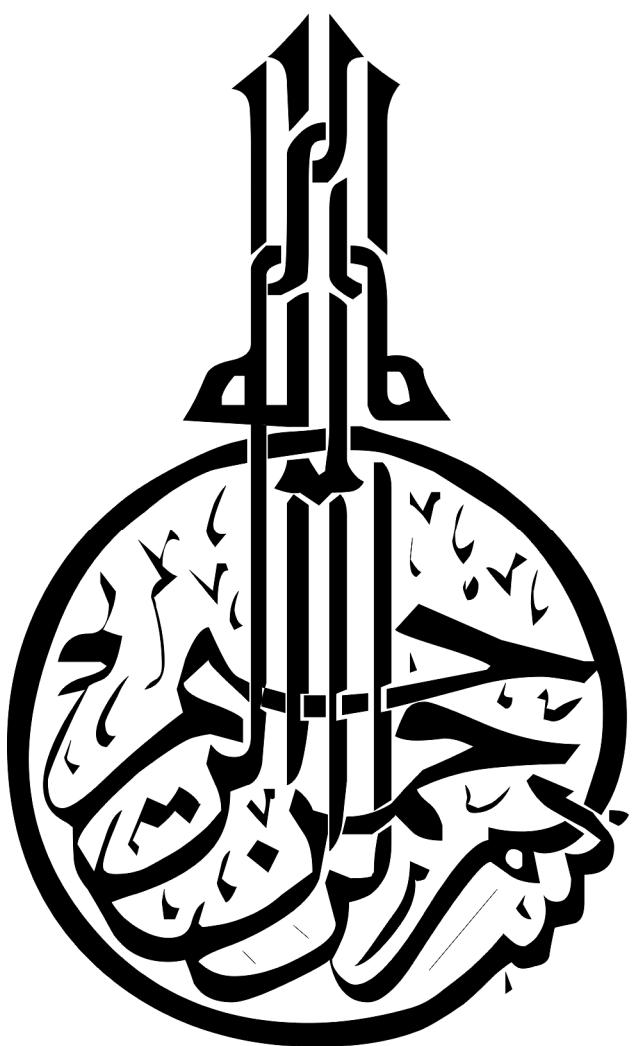
أ.د. / صلاح الصاوي

رئيس الجامعة الدولية

وأمين عام مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا

٢٠١١ / ٥١٤٣٢

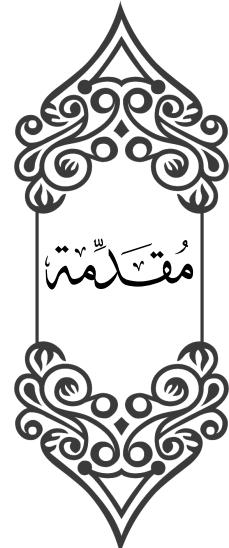
**حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م
رقم الإيداع
٢٠١١/**



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ
شُرُورِ أَنفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَّهُ، وَمَنْ
يُضْلِلُ، فَلَا هَادِي لَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. أَمَا بَعْد...».

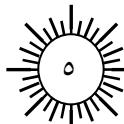
فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَدْ أَخْذَ الْمُوْثَقَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْبَيَانِ وَعَدَمِ
الْكَتَمَ؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيقَاتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لِتُبَيِّنَهُ
لِلنَّاسِ وَلَا تَكُنُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].



وَتَوَعَّدُهُمْ عَلَى كَتَمِ الْحَقِّ بِلَعْنَتِهِ وَلَعْنَةِ الْلَاعِنِينَ مِنْ عِبَادِهِ
وَخَلُوقَاتِهِ، وَبِإِعْرَاضِهِ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ فَلَا يَكْلِمُهُمْ وَلَا يَزْكِيْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ.
قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَسْرُونَ بِهِ مَنَا قَلِيلٌ
أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيْهُمْ وَلَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَرْتَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَنَا لِلنَّاسِ فِي
الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَأْكُلُونَ مَا يَنْهَا طَبَاعُهُمْ وَلَا يَعْلَمُهُمُ اللَّهُ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ
أَنْ تُبَرِّئْنَا عَنِّهِمْ وَأَنَّا نَتَوَبُ إِلَيْكَ الْرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩ - ١٦٠].

يقول ابن كثير رحمه الله: «هذا وعيد شديد لمن كتم ما جاءت به الرسل من الدلالات البينة على المقاصد الصحيحة والهدي النافع للقلوب من بعد ما بينه الله -



تعالى - لعباده في كتبه التي أنزلها على رسle، قال أبو العالية: نزلت في أهل الكتاب
كتموا صفة محمد، ثم أخبر أنهم يلعنهم كل شيء على صنيعهم ذلك؛ فكما أن العالم
يستغفر له كل شيء حتى الحوت في الماء، والطير في الهواء، فهو لاء بخلاف العلماء،
فيلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون، وقد ورد في الحديث المسند من طرائق يشد بعضها
بعضًا عن أبي هريرة وغيره أن رسول الله ﷺ قال: «من سئل عن علم فكتمه **أُلْحَمَ** يوم
القيمة بلجام من نار»^(١).

فلا ملجاً إذن ولا نجاة لأهل العلم إلا بالبيان والتصدع بكلمة الحق وإقامة الحجة
بها على الكافية، وإبراء الذمة بنصح الأمة حكامًا ومحكمين؛ ليهلك من هلك عن بيته
ويحيى من حيّ عن بيته، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّي لَنْ يُحِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ
مُلْتَحِدًا ﴾^(٢) إِلَّا بِلَغَانِ أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَلِيلِينَ فِيهَا أَبَدًا
[الجن: ٢٢ - ٢٣]. وأن دون التفريط في ذلك لعنة اللاعنين وإعراض رب العالمين وشقاء
موصولًا في الدنيا والآخرة.

ومن ناحية أخرى، فقد حملت إلينا أوثق دواوين السنة المطهرة قول النبي ﷺ:
«الدين النصيحة! قلنا لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأنتمة المسلمين وعامتهم».^(٣)

فقد جعل عماد الدين وقوامه النصيحة، والنصيحة كلمة جامعة، معناها: حيازة
الحظ للمنصوح له، وهي من وجيزة الأسماء ومحتصر الكلام، ولا تعرف العرب في لغتها
كلمة مفردة تستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة، والمقصود بأئمة المسلمين في هذا

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير / ٢٠٠ .

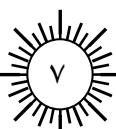
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٣٨ / ٣٩ .

ال الحديث: الخلفاء وغيرهم من يقوم بأمور المسلمين من أصحاب الولايات، فهذا هو المشهور في بيان المراد بأئمّة المسلمين في هذا الحديث، كما حكاه النووي والخطابي وغيرهم من أهل العلم، فكل من ولي أمراً من أمور المسلمين -صغر هذا الأمر أو كبر- فهو داخل في مدلول هذه الكلمة.

ومن النصيحة لهم: إعلامهم بما غفلوا عنه من الحق، وتذكيرهم به، وإعانتهم عليه، وطاعتهم فيه.

أما النصيحة للعامة فتتمثل في إرشادهم لصالحهم في آخر تهم ودنياهم وكف الأذى عنهم، وذلك بـأعلامهم بما جعلوه من أمر دينهم وإعانتهم عليه إما بالقول أو الفعل وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر والذب عن أموالهم وأعراضهم، وتنشيط هممهم إلى الطاعات، وستر عوراتهم وسد خلاتهم ودفع المضار عنهم وجلب المنافع لهم، وأن يحب لهم ما يحب لنفسه من الخير ويكره لهم ما يكره لنفسه من المكرر... إلخ.

وتتفاوت النصيحة بحسب موضوعها والأثار التي تترتب عليها، فالنصيحة في الحث على أداء واجب، أو ترك حرام ليست كالنصيحة في الحث على فعل مندوب، أو ترك مكرر، والنصيحة في الزجر عن التلبس بعمل من أعمال الشرك ليست كالنصيحة في الزجر عنها سوى ذلك من المحرمات والمكررورات، ونصيحة أولي الأمر الذين تتعكس استقامتهم على أمر الله بالبركة على ما لا يخصى من الرعية، ليست كنصيحة الفرد الواحد، أو العدد القليل الذين تتعكس آثار النصيحة عليهم وحدتهم من دون الناس أجمعين.



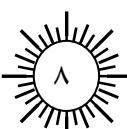
من هذا كله نخلص إلى بيان المقصود الأصلي بهذه الرسالة، وهو التوجه بالنصيحة الواجبة إلى السادة الفضلاء أعضاء المجالس النيابية في الأمة الإسلامية، وإلى من وراءهم من عامة المسلمين من يمنحونهم الثقة، ويبذلون لهم الولاء، ويختارونهم ليكونوا ممثلين لهم، ووكلاً عنهم في هذه المجالس التشريعية.

وخطورة موضوع هذه النصيحة أنه لا يتعلق بأمر جزئي من فروع هذه الشريعة كالحث على أداء واجب أو مندوب، أو الزجر عن فعل حرام أو مكرر، ولكنه يتعلق باكمل قضایا الاعتقاد، وأخطر أصول الإسلام وأول ما يدعى الناس إليه عند إرادة الدخول إلى الإسلام.

إن موضوع هذه الرسالة لا يتعلق بالإيمان الواجب الذي يتفاوت الناس فيه ما بين ظالم لنفسه ومقتصد وسابق للخيرات بإذن الله، ولكنه يتعلق بالإيمان المجمل الذي لا يثبت عقد الإسلام ابتداءً إلا باستيفائه، والذي ينقسم الناس عنده إلى مؤمنين وكافرين، فمن تحقق به فقد ثبت له عقد الإسلام، ومن نقضه فقد خلع رقبة الإسلام من عنقه!

إن الأمر جدُّ خطير! إنه جدُّ لا هزل فيه، وحق لا ريب فيه، ومحكم لا تشابه فيه، إنه مفترق الطرق بين الإيمان والكفر، والجد الفاصل بين التوحيد والشرك، إنه المتركم الذي فرضه علينا خصوم الإسلام في هذا العصر، ويأبون إلا أن يقهروا فيه ديننا ويهزموا فيه شريعتنا بأيدينا ومن خلال أنس من جلدنا ويتكلمون بألسنتنا، وبدون أن تراق لهم فيه قطرة دم واحدة!!.

إنه يتعلق بموقف السادة أعضاء المجالس النيابية من قضية تحكيم الشريعة الإسلامية.



هذه القضية التي تناهى الوعي بها، وأجمعـت الأمة على المطالبة بها، ولم تُرِجِ البرامجُ الانتخابية ب مختلف الأحزاب السياسية إلا بها، حتى رأينا الأحزاب الشيوعية والعلمانية في بلادنا تجعلها على رأس برامجها الانتخابية وفي مقدمة شعاراتها وحملاتها الدعائية.

والمحذور والمحظوظ في تناول السادة الأعضاء لهذه القضية أن يتم التعامل معها كما يتم التعامل مع غيرها من المشاكل الجزئية التي يتمارى الناس في تشخيصها، ويتفقون أو يختلفون في طريقة معالجتها، ولا تبلغ في تقديرهم مبلغ الثوابت الإيمانية والمحكمات العقائدية التي لا خيار للناس في إقرارها والتعامل معها بمنطق التسلیم التام، والانقياد المطلق، وعقد الولاء والبراء على أساسها، إن أرادوا لأنفسهم أن يكونوا مسلمين.

إن هذا هو الإطار الصحيح الذي يجب أن ت تعرض فيه هذه القضية حتى تقام الحجة بها على الكافة، وإن أي محاولة لعرضها خارج هذا الإطار تمييع لها وغض من قيمتها وتمهيد السبيل للفتنـة عنها والمساومة فيها.

إنها ليست مجرد مصلحة ثُجْلَبُ أو مفسدة تدفع حتى تدخل في غمار المصالح المنشودة والمفاسد المحذورة، وتختضع لمنطق الموازنة بين المصالح والمفاسد التي تتسع فيها مجالات الاجتهاد، وتتفاوت فيها الآراء والتقدیرات، وتتغير فيها الفتوى بتغير الزمان والمكان والأحوال، إنها أصل الدين وأساس الإسلام، فهل يخضع القبول بالإسلام، أو الإقرار بالإيمان لمنطق الموازنة بين المصالح والمفاسد؟!

إن أنكى ما ابتليت به قضية تحكيم الشريعة في الفترة الماضية أنها لم تكن تُقدَّم دائمًا في هذا الإطار الصحيح الذي تتبوأ به منزلتها من الدين كما أرادها الله جل في علاه،



وإنما قدمت في الأعم الأغلب في إطار جزئي منقوص الأطراف فتمهد السبيل للطعن فيها والتشكيك في صلاحيتها، والقابلية للمساومة فيها.

وقد ترتب على ذلك من الوهن والتخاذل في نصرة هذه القضية ما قرّت به عيون الخصوم، واطمأنت به جنوبهم إلى المضاجع، وهم يرون من أبناء الإسلام من يعمل فكره وقلمه في التشكيك في صلاحية الشريعة للتطبيق، ويجهد فتنة الناس عنها، ودفع دعاتها بالتهم والمناكر، ويرون منهم من يستثمر هذه القضية؛ فيرفع عقيرته بالإيمان بها، والدعوة إليها إبان المعارك الانتخابية، ويُزورُ عنها ويتذكر لها ولدعاتها بعد ذلك، وقد تحقق له ما أراد من الحصول على مقعد تحت القبة التشريعية، ويرون أو سطهم طريقة من يدافع عنها بإرادة واهنة وساعد كليل، يندرج الشك في قلبه عند أول عارض من شبهة، ويتخاذل ويلقي السلم أمام هجمات العلمانيين وجبلة المستغربين، أو عند أول بريق من مغنم يلوح له من قبلهم، فيبيع كثيراً بقليل وجنةً عرضها السموات والأرض بلعاقة من الدنيا، ولن يعدم مع ذلك أثاره من تأويل يسوقه إليه المطلون ودعاة الفتنة !!

أما هؤلاء الذين أُشربوا في قلوبهم هذا الحق، وانعقدت عليه أفقدهم وأرواحهم فهم قليل مستضعفون في الأرض، لا يكاد يُسمع لهم صوت، أو يُطاع لهم أمر، وقد اصطلح المناؤون جميعاً على حرفهم والتشهير بهم وتفرق الناس من حولهم، فيالضيعة الحق وغربة أنصاره في هذا المعترك !!

إن هذه القضية هي الإسلام ذاته، فالقبول بها قبول بالإسلام، والماراة فيها أو التردد في قبولها مماراة في الإسلام وتردد في قوله! وهل الإسلام إلا الاستسلام لله -

جل وعلا - والإذعان له تصديقًا لخيره وانقيادًا لأمره؟ وهل الإيمان الذي يثبت به عقد الإسلام إلا تصديق الخبر والانقياد للأمر؟ وهل الكفر الذي يوجب الخلود في نار جهنم إلا التكذيب أو الإباء؟ وهل يبقى مع أحد من الناس مثقال ذرة من الإيمان إذا استقبل خبر الله بالتكذيب، أو استقبل شيئاً من شرائعه بالرد أو الاعتراض؟!

من أجل ذلك نتقدم إلى هؤلاء السادة وإلى من وراءهم من جاهير المسلمين بهذه الرسالة التي نرجو أن توضع بها هذه القضية في إطارها الصحيح؛ ليعرف الناس من خلالها موقع هذه القضية من الدين، ويدركوا صلتها بالإيمان المجمل الذي لا يثبت عقد الإسلام إلا به؛ ليهلك من هلك عن بيته؛ ويحيى من حيّ عن بيته، والتي نرجو من كل مسلم أن يقرأها بتدبر وإمعان، وأن يرجع البصر فيها مرات ومرات، وأن يعرض واقعه وواقع إخوانه وعشيرته على ما ورد بها من حقائق ومستلزمات، حتى يختار لنفسه ما تبرأ به ذمته، وتسليم به عقيدته، ويصح به إيمانه ويحجب به غدًا على سؤال ربه: ماذا أجبتم المسلمين؟ ويحمل على ذلك نفسه وعشيرته الأقربيين، بل ويحملها دعوةً إلى الناس أجمعين، ولا يكون من قال الله فيهم: ﴿وَيَوْمَ يَنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [٦٥] **فَعَمِيتَ عَيْنَهُمُ الْأَبْيَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَّسَاءَلُونَ﴾** [القصص: ٦٥-٦٦].

وما أجمل أن يرزق ابن آدم الذكرى قبل موته! وما أطيب أن يلهم التوفيق والإباتة! وأن يأخذ من يومه لغده، ومن حياته لموته، من قبل أن تأتي هذه الصيحة التي تأخذ الناس وهم يخصّصُونَ، فلا يستطيعون توصية ولا إلى أهلهم يرجعون!

وبقيت كلمة أخيرة: فهذا الكتاب هو دفقة من الزفرات تنبعث من قلب مكلوم! قد آسفه أن ينكب فريق من قومنا عن الصراط! وأن يسعوا في آيات الله معاجزين! وأن



يخاصموا الحقائق الجلية التي لا يسع مسلماً غير مغلوب على عقله إلا الإقرار بها والتسليم لها، فجاءت عباراته محملة بالقوارع، ومفعمة بمشاعر الترهيب والإذار! فينبغي أن تفهم إطلاقاته في هذا السياق، وأن لا يخرج بها قارئ أو محلل عن هذا الأفق! فلا علاقة لهذا الكتاب إذن بإصدار أحكام على معينين من الناس، فلهذا مقام آخر وضوابط أخرى، لم يعن بها هذا الكتاب، ولم تتجه إرادة مؤلفه إلى تحرير القول فيها، فقد أفرد لها مصنفات أخرى، ولا يخفى أن مقام الوعظ والزجر والترغيب والترهيب يختلف عن مقام إجراء الأحكام وتتنزيلها على معينين، فهذا الأخير لا بد له من تحقق شروط وانتفاء موانع، فما جاء في هذا الكتاب من إشارات إلى كفر أو زندقة أو خروج من الملة فهو توصيف لأقوال وأفعال وموافق، أو تكييف لمذاهب وطرائق وأيديولوجيات ومذاهب، ولا يقصد بها تنزيل هذه الأوصاف على آحاد من ينتسبون إليها ويتبصرون بها إلا بعد توافر الضوابط القضائية التي لا بد من توافرها في مقام إجراء الأحكام على وجه التعين، وقد حاولنا الإشارة إلى ذلك مراراً في ثنياً هذا الكتاب، ونؤكد على هذا المعنى بصورة مجملة في هذا المقام، استدراكاً لما عسى أن يكون قد فاتنا التفصيلي عليه في بعض الموضع، وتأكيداً على هذا المعنى وتبصيرنا له، وإننا لنبرأ إلى الله تعالى أن يوطئ كتابنا هذا مهاداً للغلو في التكفير! أو أن يكون تجديداً لمقولاتة ودعماً لدعاته!

والله من وراء القصد.. ،

الباب الأول

تحكيم الشريعة

وصلته بأصل الدين

الفصل الأول

تحكيم الشريعة وصلتها بالرضا
بالربوبية والنبوة والإسلام

لقد سبق أن هذه القضية هي الإسلام في ذاته، وأنها معقد التفرقة بين الإيمان والزنادقة، وأن التزام الشريعة تصدقًا وانقيادًا هو الإيمان، وأن المماراة في شيء منها تكذيبًا أو ردًا هو الكفر الذي لا يقى معه من الإيمان حبة خردل.

وليس هذا التقرير من مجازفات المقال، أو شطحات الأقلام، ولكنها الحقيقة التي تختشد لإثباتها محكمات النصوص وقواطع الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

وإننا نتوجه إلى السادة الأعضاء، وإلى من وراءهم من جماهير الناخبين بهذا السؤال: أليس معقد التفرقة بين الإيمان والكفر أن ترضى بالله ربًا وبالإسلام دينًا وبمحمد نبيًا ورسولاً؟ وقد قال ﷺ فيما يرويه مسلم بإسناده عن العباس بن عبد المطلب: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربًا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد رسولاً» وقال: «من قال: رضيت بالله ربًا، وبالإسلام دينًا وبمحمد نبيًا وجبت له الجنة». ^(١)

أليست هذه هي الأسئلة التي تعرض على كل إنسان في قبره عندما يأتيه ملكان فيجلسانه ويسألانه: ما ربك؟ وما دينك؟ وما تقول في الرجل الذي بعث فيكم؟ وهل يقى لأحد من الناس تعلق بالإسلام إذا لم يُقر بالربوبية أو النبوة أو الإسلام؟ أليست هذه من البدئيات التي يدركها الحر والعبد والذكر والأئمّة والصغير والكبير من المسلمين، والتي لا تحتاج في إثباتها إلى إعمال نظر ولا إلى حشد براهين؛ لأنها مما يدرك بالضرورة من الدين؟!

إذا تقرر ذلك فإننا ننتقل إلى هذه الأسئلة:

- ما حقيقة الرضا بالله ربًا؟

- وما حقيقة الرضا بالإسلام دينًا؟

- وما حقيقة الرضا بمحمد نبيًا ورسولاً؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة فيها يتعلق بموضوعنا هي ما سنتصب لبيانه في المباحث الآتية:

(١) أخرجه ابن حبان والحاكم عن أبي سعيد بإسناد صحيح، وصححه الألباني في الجامع الصغير ٢/١٠٩٧.

المبحث الأول

تحكيم الشريعة وصلتها بالإقرار بالربوبية

هل يتحقق الرضا بالله ربًا بمجرد الإقرار بوجوده -جل وعلا-، أو بالإقرار له بصفات الخلق والرزق والتدبير الكوني؟ لقد أقرَ الله بهذه المعاني أكابر المجرمين في مكة إبانبعثة وفي غيرها من البلاد، ولم ينفعهم ذلك الإقرار في النجاة من الكفر والشرك ولم يثبت لهم بمجرده عقد الإسلام.

قال تعالى: ﴿ قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعَمَّلُونَ ﴾ ٨٤ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ٨٥ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ٨٦ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَثْقُولُونَ ٨٧ قُلْ مَنْ يَرِيدُ مَلَكُوتَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُحِيرُ وَلَا يُجَاهِرُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعَمَّلُونَ ٨٨ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَإِنَّ سَحْرَنِ ٨٩ أَبْلَى أَتَتْهُمْ بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٩٠].

فتتأمل إقراراهم لله -جل وعلا- بأنه مالك الأرض ومن فيها، وأنه رب السماوات السبع ورب العرش العظيم، وأنه بيده ملکوت كل شيء، وأنه يحيي ولا يحيي عليه، ورغم ذلك لا يزالون في كفرهم وشرکهم يعمهون!

وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ يَرِزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْنَ يَمْلِكُ السَّمَعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْبِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْبِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا ثَنَعُونَ ٢١ فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الْأَضَلَلُ فَإِنَّ نَصْرَفُونَ ٢٢ ﴾ [يونس: ٣١ - ٣٢].

وقال تعالى: ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَإِنْ يُؤْفَكُونَ ٦١ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ شَيْءاً عَلَيْهِ ٦٢ وَلَئِنْ



سَأَلْتَهُم مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا يَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَحَمْدُ لِلَّهِ بِلَّ
أَكَثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦١﴾ [العنكبوت: ٦١ - ٦٣].

فتأنموا - رحمة الله - إقراراهم الله بكل هذه الصفات وهم لا يزالون مشركين كافرين !!

حقيقة الرضا بالربوبية

إن حقيقة الرضا بالله ربًا تتمثل في الإقرار بالأمر بقسميه الكوني والشرعي عَنْهُمْ لَكَ وَأَنْ يَرْجِعُوا إِلَيْهِمْ وأن يقر له بالتفرد في كلّيهما، فيرضى بشرعه كما يرضي بقدره، ويسكن إلى تدبيره الشرعي، كما يسكن إلى تدبيره الكوني، وأن يسخط عباده ما دونه، ومن دونه في هذا وفي ذاك.

ذلك أن الخلق والأمر من أخص خصائص الربوبية وأجمع صفاتها، كما قال تعالى:

﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

ولهذا أجاب بها موسى عليه السلام في مقام المحاجة مع فرعون عندما ابتدره سائلاً: قال فمن ربكم يا موسى؟ فكان جواب الكليم عليه السلام: ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى. ومن قبل ذلك قال الخليل إبراهيم عليه السلام في وصفه لربه: الذي خلقني فهو يهدين، ومن بعد ذلك أمر محمد أن يسبح باسم رب الأعلى الذي تفرد بهذين الوصفين، فقال تعالى: ﴿سَبِّحْ أَسْمَرِيكَ الْأَعْلَى ① ○ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ② ○ وَالَّذِي قَدَرَ فَهَدَى ③﴾ [الأعلى: ١ - ٣].

والامر في لغة الشارع يaci بمعنىين:

الأول: الأمر الكوني، وهو الذي به يدلّر شئون المخلوقات، وبه يقول للشيء كن فيكون، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كُلُّ شَيْءٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠].



الثاني: الأمر الشرعي، وهو الذي به يفصل الحلال والحرام، والأمر والنهي، وسائر الشرائع، ومنه: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدِيُونَ بِأَئِمَّنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِإِيمَانِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

وإذا كانت البشرية لم تعرف في تاريخها من نازع الله في جانب الخلق أو الأمر الكوني، فقد حفل تاريخها بمن نازع الله في جانب الأمر الشرعي وادعى مشاركته فيه، فعرفت من قال: ﴿سَأَنْزَلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ومن قال: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا آهَدِيكُمْ إِلَّا سَيِّلَ الرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]، ومن قال: «لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة»، بل عرفت مؤخراً من قال: إن القوانين الوضعية خير من الشريعة الإسلامية؛ لأن الأولى تمثل الحضارة المدنية، والثانية تمثل البداوة والرجعية!!
ولا يتحقق توحيد الربوبية إلا بإفراد الله -جل وعلا- بالخلق والأمر بقسميه: الكوني والشرعي، وإفراده بالأمر الشرعي يقتضي- الإقرار له وحده بالسيادة العليا والتشريع المطلق، فلا حلال إلا ما أحله، ولا حرام إلا ما حرم، ولا دين إلا ما شرعه، ومن سوّغ للناس اتباع شريعة غير شريعته فهو كافر مشرك، قال تعالى: ﴿أَنْخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ أَبْنَ مَرْيَمَ وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [التوبه: ٣١].

وقد أخرج الإمام أحمد والترمذى وغيرهما عن عدي بن حاتم أنه دخل على رسول الله ﷺ، وهو يقرأ هذه الآية: ﴿أَنْخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ



الله ﷺ، قال: فقلت: إنهم لم يعبدوهم، فقال: «بلى إنهم حرموا عليهم الحلال وأحلوا لهم الحرام فاتبعوهم وذلك عبادتهم إياهم».

فلم تكن الربوبية فيبني اسرائيل في جانب الخلق أو القضاء الكوني، بل كانت في جانب الهدایة والأمر الشرعي، فكان الأحبار والرهبان يُحَلِّون لهم الحرام ويُحرِّمون عليهم الحلال فيتبعونهم على ذلك، ويترون تحريم التسارة وتحليها إلى تحريم هؤلاء وتحليلهم، فاتخذوهم بذلك أرباباً من دون الله.

إذن فحقيقة هذا الرضا بالربوبية لا تمثل في إفراد الله -جل وعلا- بالخلق والتدبير الكوني فحسب، بل تمتد لتشمل إفراده -تعالى- بالأمر والقضاء الشرعي وقبول ما جاء به رسوله من المدى والشرائع، ضرورة أن المنازعة في الأمر الشرعي كالمنازعة في الأمر الكوني ولا فرق، لأن الذي أوجب الرضا بقدرته هو الذي أوجب التحاكم إلى شرعه، وهو القائل: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَّا مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [يوسف: ٤٠].

والقائل: ﴿أَمَّا لَهُمْ شَرٌ كَيْفُوا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الْدِينِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]. والإقرار المقصود في هذا المقام هو الإقرار الانقيادي الذي يعني إنشاء الالتزام، لا الإقرار الخبري الذي لا يتجاوز دائرة التصديق والأخبار، فلو أن رجلاً أقر بصدق ما جاء به النبي ﷺ ولم يتبعه على ذلك، بل حاربه وعاداه فإنه لا يكون موحداً بحال من الأحوال. إن أدنى درجات الرضا بالله ربّا والتي ينجو بها المرء من الشرك الأكبر تشمل -فما تشمل- الإقرار لله -جل وعلا- بالتفرد بهذا الحق، وعقد القلب على أن التحليل والتحريم والتشريع المطلق لا يكون إلا لله -جل وعلا- وحده، فكما أن الخلق كله لله، لا ينazuعه فيه أحد، فإن الأمر كله لله، لا يشاركه فيه أحد، ومن زعم لنفسه شيئاً من

ذلك، فقد أشرك بربه العظيم، ضرورة أن المنازعة في الأمر كالمanzaعة في الخلق ولا فرق، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الْخُلُقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأسراف: ٥٤]، وأن الذي قال: ﴿أَلَّا إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] هو الذي قال: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ مُكَلَّهٌ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وعلى هذا فإن من يرد على الله أمره في هذا العصر أو يقف معترضاً على شرائعه ويسعى في تعطيلها، أو يسوغ اتباع أحد من دونه فإنه يكون قد كفر برسيمة الله عليه وابتغى لنفسه ربّا من دون الله، فهل درى هؤلاء الذين يخذلون شريعة الله في هذا الواقع أنهم يكفرون بالربوبية ويخلعون رداء الإسلام؟ هل درى هؤلاء الذين لا يرضون بتحكيم الشريعة أنهم لا يرضون برسيمة الله لهم؟ وأنهم ينقضون بذلك عقد الإسلام؟ إن الرضا بالربوبية يعني الرضا بحاكمية الله -جل وعلا-، والتسليم المطلق لما بعث به رسوله من الهدى والشـائـع، وأن المنازعـةـ في ذلك منازـعةـ في الـربـوبـيـةـ، وأن الإـقرارـ بشـيءـ من هذا الحق لأـحدـ من دون الله -جل وعلا- إـشـراكـ في الـربـوبـيـةـ، فـهـلـ يـعـقـلـ النـاسـ هـذـهـ الـحـقـائـقـ؟ـ وهـلـ يـرـاجـعـونـ مـوـاقـعـهـمـ مـنـ الشـرـيـعـةـ فـيـ صـوـئـهـاـ.



المبحث الثاني

تحكيم الشريعة وصلتها بأصل الرضا بالإسلام ديناً

لا يخفى أن الرضا بالإسلام ديناً، والبراءة من كل دين يخالفه هو فيصل التفرقة بين الإيمان والكفر، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عَنْ دِينِ اللَّهِ أَلْوَاهُوا فِي الْأَخْرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال:

﴿وَمَنْ يَتَّبِعَ غَيْرَ إِلَسْلَمٍ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

كما لا يخفى أن الإسلام هو مطلق الاستسلام لله -جل وعلا- والانقياد لما أنزله على رسله من الهدى، فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته. والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر، كل ذلك من البديهيات المسلمات، فهي من المعلوم بالضرورة من الدين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر. والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده، وهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره، وذلك إنما يكون بـأن يطاع في كل وقت بما أمر به في ذلك الوقت».^(١)

فهل درى السادة النواب ومن وراءهم من جماهير المسلمين حقيقة هذا الرضا والحد الأدنى الذي لا يتحقق إلا به؟

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٣/٩١.



إن الإجابة على هذا السؤال تتوقف على معرفة حقيقة الدين؛ لأن كثيراً منا في هذا العصر يخاطئ في فهم حقيقة الدين الذي أنزله الله على محمد ﷺ ويظنه لا يتجاوز ما يقام فيما من شعائر العبادات، وما يهتف به الوعاظ والخطباء من الدعوة إلى مكارم الأخلاق، أما ما وراء ذلك من شئون الحياة فلا علاقة للدين به طبقاً لمقوله: دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله، أو مقوله: لا دين في السياسة، ولا سياسة في الدين.
ولا يخفى أن من كانوا كذلك إنما يتصورون ديناً آخر ويسمونه الإسلام.

فالدين هو جملة ما جاء به محمد من عند الله من عقائد وعبادات وشرائع، كل ذلك داخل في مسمى الدين، ومقصود بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، قوله: ﴿أَيُّومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

ولا يخفى أن في القرآن الكريم والسنّة النبوية الصحيحة أحكاماً كثيرة ليست من التوحيد، ولا من العبادات، كأحكام البيع، والربا، والرهن، والدين، والإشهاد، وأحكام الزواج، والطلاق، واللعان، والظهار، والحجر على الأيتام، والوصايا، والمواريث، وأحكام القصاص، والديمة، وقطع يد السارق، وجلد الزاني، وقدف المحسنات، وجذاء الساعي في الأرض فساداً، بل في القرآن آيات حرية و... إلخ. وهذا يدلنا على أن من يدعوا إلى فصل الدين عن السياسة إنما قد تصور ديناً آخر وسماه الإسلام.

فالرضا بالإسلام دينًا هو الرضا بجميع ما جاء به محمد من العقائد الغيبية، والشعائر التعبدية، والأحكام والشائع القانونية، لا فرق في ذلك بين ما تعلق منه بعبادة من العبادات، أو بحكم من أحكام القضاء والسياسة، ما دام قد صح الخبر به

عن الله ينفك وعن رسوله، لا فرق بين قول الله -جل وعلا-: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكُوْةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ أَلْرِبَوْا﴾ [البقرة: ٢٧٥].
أو قوله: ﴿الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوْلَ كَلَّ وَجْدِيْنْهُ مَاهَنَةَ جَلَّدَرَ﴾ [النور: ٢].
كل ذلك قرآن يتلى، وكل ذلك دين واجب الاتباع.

يقول ابن القيم -رحمه الله-: «أما الرضا بدينه: فإذا قال، أو حكم، أو أمر، أو نهى، رضي كل الرضى، ولم يبق في قلبه حرج من حكمه، وسلم له تسلیماً، ولو كان خالفاً لمراد نفسه، أو هواها، أو قول مقلده وشيخه وطائفته».^(١)

إن الرضا بالله ربّا يعني -كما سبق- أن يكون وحده هو الحكم، وأن يكون هداه وحده هو المهدى، وأن تكون كلماته وحدها هي الحجة القاطعة والحكم الأعلى لا غير، وأن الرضا بالإسلام ديناً، تعني الرضا بجميع ما جاء به محمد من الدين والالتزام المطلق بذلك جملة وعلى الغيب، فهل تتحقق ذلك لدى هؤلاء وهم يدعون لفصل الدولة عن الدين، ويقفون من شرائع الإسلام موقف الرد والسخرية؟

وأن حال هؤلاء لا يخلو من أحد أمرين:

الأول: أن ينكروا أن في الإسلام أحکاماً وأصولاً تتصل بالقضاء والسياسة ابتداءً، ويزعموا أنه محض توحيد وعبادات، وهؤلاء إنما أن يكونوا جهلاً لا يعلمون، أو معاندين يكذبون، والسبيل مع الأولين هو التعليم وإزالة الجهالة، ومع الآخرين الإعذار والاستتابة حتى يقام فيهم كتاب الله عند التمكين والاستطاعة.

(١) مدارج السالكين لابن القيم الجوزية ٢/١١٨٠.



الثاني: أن يُقْرُّروا باشتغال الإسلام على الشـرائع المتعلقة بالقضاء والسياسة ونحوه، ولكنهم ينكرون أن تكون كافلة بالصالح، آخذة بالسياسة إلى أحسن العواقب، فيشككون في صلاحيتها أو يجحدون، ويعلنون كفرهم بها، أو يكادون، وهؤلاء زنادقة مبطلون، وكفر أمثلهم بعد استيفاء شروط التكفير وانتفاء موانعه معلوم بالضرورة من الدين.

فهل درى هؤلاء الذين جعلوا الإسلام عِصيًّا، يؤمّنون ببعض أحكامه، ويُكفرون ببعض، أنهم جمعوا بذلك بين عدم الرضا بالله ربًا، وعدم الرضا بالإسلام دينًا، وأنهم بذلك قد باءوا بخسران الدنيا والآخرة.

المبحث الثالث

تحكيم الشريعة وصلته بأصل الرضا بنبوة محمد

لا يخفى أن الرضا بنبوة محمد هو المدخل إلى الإسلام؛ فإن الشهادة لله بالوحدانية ولله ولرسالة هما أول واجب المكلف، وأول ما يخاطب به الناس عند الدعوة إلى الإسلام، كما قال لعاذ بن جبل عندما بعثه إلى اليمن: «إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليهم شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله...» الحديث.^(١)

فهل درى السادة النواب ومن وراءهم من جماهير المسلمين: ما حقيقة الرضا بمحمد نبياً ورسولاً؟ ومتى يصدق على المرء أنه رضي بنبوة محمد ﷺ ورسالته؟ إن حقيقة الرضا بمحمد نبياً ورسولاً تمثل في تصديق خبره جملة وعلى الغيب، والتزام هديه جملة وعلى الغيب، هذا هو مقتضى الإيمان بنبوة محمد ﷺ ورسالته، فما آمن بمحمد وما ارضى نبوته منْ كذب بخبره أو رد عليه شرعيه؛ لأن حقيقة الإيمان هي التصديق والانقياد. ومن لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد فهو كافر بالله العظيم.

يقول ابن القيم -رحمه الله-: «وأما الرضي بنبيه رسولاً: فيتضمن كمال الانقياد له، والتسليم المطلق إليه، بحيث يكون أولى به من نفسه، فلا يتلقى المدى إلا من موقع كلماته، ولا يحاكم إلا إليه، ولا يحگم عليه غيره، ولا يرضى بحكم غيره البتة، لا في شيء من أسماء الله وصفاته وأفعاله، ولا في شيء من أذواق حقائق الإيمان ومقاماته، ولا في شيء من أحکام ظاهره وباطنه، ولا يرضى في ذلك بحكم غيره، ولا يرضى إلا بحكمه؛ فإن عجز عنه كان تحكيمه غيره من باب غذاء المضرور إذا لم يجد ما يقيمه إلا من

(١) رواه مسلم.



الميئه والدم، وأحسن أحواله: أن يكون من باب التراب الذي إذا تيمم به عند العجز عن استعمال الماء الطهور).^(١)

قال تعالى: ﴿فَلَا وَرِبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بِنَهْمٍ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

قال ابن كثير رحمه الله: «يقسم - تعالى - بنفسه الكريمة المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول ﷺ في جميع الأمور فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطنًا وظاهرًا؛ ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ أي: إذا حكموك يطعونك في بواطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجًا مما حكمت به، وينقادون له في الظاهر والباطن، فيسلمون لذلك تسليةً كليًّا من غير مانعة، ولا مدافعة، ولا منازعة، كما ورد في الحديث «والذي نفسي - بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به».^(٢)

ويقول ابن القيم رحمه الله: «فالرضا بالقضاء الديني الشرعي واجب، وهو أساس الإسلام وقاعدة الإيهان فيجب على العبد أن يكون راضياً به بلا حرج، ولا منازعة، ولا معارضة، ولا اعتراض، قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرِبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بِنَهْمٍ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

(١) مدارج السالكين لابن القيم الجوزية ٢/١٨٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/٥٢٠.

فأقسم أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا رسوله، وحتى يرتفع الخرج عن نفوسهم من حكمه، وحتى يسلموا حكمه تسلية، وهذا حقيقة الرضى بحكمه؛ فالتحكيم: في مقام الإسلام، وانتفاء الخرج: في مقام الإيمان، والتسليم: في مقام الإحسان».^(١)

ويقول المختص - رحمه الله -: «وفي هذه الآية دلالة على أن من ردَّ شيئاً من أوامر الله - تعالى - أو أوامر رسوله فهو خارج من الإسلام، سواء رده من جهة الشك فيه أو من جهة ترك القبول والامتناع من التسليم، وذلك يوجب صحة ما ذهب إليه الصحابة في حكمهم بارتداد من امتنع من أداء الزكاة وقتلهم وسيبي ذراريهم؛ لأن الله - تعالى - حكم بأن من لم يسلم للنبي قضاءه وحكمه فليس من أهل الإيمان».^(٢)

فأين هذا مِنْ تَرْكِ التحاكم إلى شريعته ابتداءً، واتهامها بالبداونة والرجعية؟ أو الجمود وعدم الصلاحية للتطبيق؟ أتظنون أنها السادة أنه يبقى مع ذلك من الإيمان حبة خردل، وقد أقسم ربنا في القرآن هذا القسم على نفي الإيمان عن من وجد في نفسه حرجاً من قضائه؟! أين هذا من يحисلون من شريعته مجلس الحكم الأعلى يصويبون منها ما يشاءون، ويقررون منها ما يشاءون، ويلغون منها ما يشاءون، ويعدلون منها ما يشاءون، ويزعمون الإصلاح والتقدمية، ويدعون التطور والاستنارة، وما دروا أنهم يتخططون بذلك في أوحال من الضلال، ويتزدون إلى دركات سحرية من النفاق والشقاق؟!

(١) مدارج السالكين لابن القيم ٢٠١ / ٢.

(٢) أحكام القرآن الكريم للجصاص ١٨١ / ٣.



أيها السادة!

هل تقدرون قدر نبيكم ﷺ؟ وهل توفون له حقه؟ لقد ثبّت الصحابة في القرآن عن أن يرفعوا أصواتهم فوق صوته، وأن يجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض، وجعل من هذا الفعل الذي قد يبدو يسيراً سبباً لحبوط الأعمال، وسيلاً فاصداً إلى الردة عن الإسلام؛ فقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا يَجْهَرُوا مُهَاجِرٍ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِيَعْضِنَ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَلُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢].

يقول ابن القيم - رحمه الله -: «فإذا كان رفع أصواتهم فوق صوته سبباً لحبوط أعمالهم، فكيف تقديم آرائهم وعقولهم، وأدواتهم وسياساتهم ومعارفهم على ما جاء به ورفعها عليه؟ أليس هذا أولى أن يكون محبطاً لأعمالهم؟».^(١)

فكيف إذا كان الأمر إهاداً لشريعته واجتراءً على هديه وتطاولاً على سنته، وبذلًا لما جاء به من شرائع الإسلام بالكلية؟ هل يكون من يفعل ذلك محققاً للرضى بمحمد نبياً ورسولاً؟ هل رضي بنبوته رجل يرد شريعته، ويدفع أمره، ويتهم ما جاء به من الهدى ودين الحق بعدم الصلاحية ويدير له ظهره؟ أجيروا يا أولى الألباب! وحددوا مواقعكم وموافقكم من هذا كله، واذكروا قول الله - جل وعلا -: ﴿فَلَنَسْكَنَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْكَنَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ﴿فَلَنَقْصَنَ عَلَيْهِمْ يَعْلَمُ وَمَا كَانُوا بِيَعْلَمِ﴾ [الأعراف: ٦-٧].
إي وربى إنه لحق، سيسأل الله الرسل فيقول لهم: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ﴾؟ [القصص: ٦٥]
وسيسأل الذين أرسل إليهم ويقول لهم: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾؟ [القصص: ٦٥]، فما إذا

(١) أعلام الموقعين لابن القيم ٥١/١.

أعددتم جواباً لهذا السؤال، وأمامنا من هذه الأهوال في موقف لا يجوز فيه والد عن ولده، ولا مولود هو جازٍ عن والده شيئاً !!

وبعد:

فلقد تمهد من خلال العرض السابق أن أصول الإسلام، وهي الرضا بالله ربّا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً، تقتضي إفراد الله -جل وعلا- بالحاكمية العليا والسيادة المطلقة، وأن تكون كلماته وحدها هي الحكم الأعلى والحجج القاطعة، كما تقتضي الإقرار المطلق بجميع ما صح أنه من الدين تصديقاً وانقياداً لا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات، وأن قصر الدين على جانب العقائد والعبادات فحسب ضلاله في الدين ومكابره للواقع، كما تقتضي الإقرار بجميع ما صح به الخبر عن النبي ﷺ تصديقاً وانقياداً وأن من رد شيئاً مما جاء به الرسول ﷺ سواء أكان رده من جهة الشك فيه، أو من جهة ترك القبول والامتناع عن التسليم فهو بمثابة من لم يرِض بنبوته؛ لأن حقيقة الرضا بنبوته تصدقُ خبره جملة، وعلى الغيب، والتزام هديه جملةً وعلى الغيب، فمن لم يوجد في قلبه التصديق، والانقياد كان كافراً بالله ورسله خارجاً من الإسلام لا محالة.

فيما يلي من آمن بالله ربّا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ورسولاً لن يصح إدعاؤكم لهذا الإيمان حتى تنصروا رسول الله ﷺ وتعزوره وتوقروه، وذلك بكل الانقياد له، والتسليم المطلق إليه، وتلقي الهدى من موقع كلماته، وعدم معارضته حكمه البته، فإذا قال أو حكم فقوله هو القول، وحكمه هو الحكم، ولو خالفتم في ذلك أهل الأرض كلهم جمِيعاً.



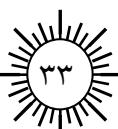
لن يصح إدعاؤكم لهذا الإيمان حتى تعلموا أن السيادة العليا للشرع لا غير، وأن الحق في التشريع المطلق لم يجعله الله لأحد من دونه، وأن ما تدعوه إليه العلمنية من تحكيم إرادة الأمة بدلاً من تحكيم الكتاب والسنّة باب من أبواب الجحالة والضلاله العمياً، ومنازعة للرب في أخص خصائصه وأجمع صفاته.

لن يصح إدعاؤكم حتى تعلموا أنكم عبيد الله -جل وعلا- وأنكم مدینون بشرعيه كما أنكم مدینون بقدرها، وأن الكتاب والسنّة هما الحجّة القاطعة والحكم الأعلى، وأنهما فوق القانون، وفوق الدستور، وفوق ما يصنعه البشر من الشرائع والأنظمة، أليس عجبياً أن يكون القرآن في دين الله مهيمناً على جميع الكتب، وهي في الأصل منزلة من عند الله، ولا يكون في دينكم مهيمناً على ما تشنونه من الدساتير والقوانين وهي من صنع أيديكم تغيرون فيها وتبدلون كما تشاءون؟! أهيمن القرآن على الكتب السماوية وتجعلونه أهون من أن يهيمن على الدساتير والأنظمة الوضعية؟ أتریدون أن تُعلوا شرائع اليهود والنصارى على شرائع الإسلام؟ أتریدون أن تقدموا بين يدي الله ورسوله بشرائع الفرنسيين والإنجليز وقد فعلوا بكم وبأمتكم وبدينكم ما تعلمون وما لا تعلمون؟

وَيَحْكُمُ أَيْنَ تَذَهَّبُونَ؟ أَتَرِيدُونَ أَنْ تُعلوا مَا يسمونه زوراً إرادة الأمة على حقائق الكتاب والسنّة، ووالله لو نطقت إرادة الأمة ما دعت إلا إلى الإسلام، ولا تحاكمت إلا إلى ما أنزل الله، ولا كفرت إلا بمن يشرك بالله بآسمها، ويرد شرائع الله مدعياً تمثيلها والنيابة عنها في ذلك وهي منه ومن باطله براء!!

أيها السادة:

لقد حচص الحق! لن يجتمع انتساب إلى الإسلام وتمرد على شرائعه تكذيباً أو إباءً بحال من الأحوال، بل إما أن تكونوا نصراء للإسلام في هذه المجالس وغيرها، لا تنكرن الله حكماً، ولا تردون عليه أمراً، ولا تسعون في آياته معاجزين، ولا لتطبيق شريعته معوقين فأنتم المسلمين المؤمنون عباد الله، وإما أن تجتالكم الأهواء عن دينكم فتوالون أعداء الشريعة وتسعون في آيات الله معاجزين ولشريعته معطلين ولا حكامه رادّين فليس من الله ولا من الإسلام في شيء، والموعد الله! وكل امرئ حسيب نفسه!



الفصل الثاني

تحكيم الشريعة
وصلته بأصل التوحيد

لقد بينا -فيما سبق- صلة هذة القضية بتوحيد الربوبية وذكرنا أن الخلق والأمر بقسمية (الكوني والشرعي) من أخص خصائص الربوبية، وأن من نازع الله في شيء من ذلك فقد أشرك بربوبيته ونazuعه في أظهر صفاتة وأخص خصائصه فلا يبقى له مع ذلك تعلق بدین ولا بتوحید.

ونبين هنا صلة هذة القضية بتوحيد العبادة، وهو التوحيد الذي أنزل الله به كتبه فأرسل رسليه، ومن أجله خلق الجنّة والناس أجمعين، فنقول: لقد تمهد في محكمات النصوص أن إفراد الله بالعبادة هو أول واجب على المكلف، وأنه الدين الذي دعا إليه الأنبياء والمرسلون على مدار التاريخ البشري كله وأنه الشرط في قبول سائر الأعمال، فكما لا تقبل صلاه بغير وضوء لا تقبل عبادة بغير توحيد.

قال -تعالى- : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦] ، وقال -تعالى- : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِنَّ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنياء: ٢٥].

وقال -تعالى- : ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَا تَكُونَ مِنَ الْجُنُسِينَ ﴾ ٦٥ ﴿ بِلِ اللَّهِ فَاعْبُدُ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٥-٦٦].
كما تمهد أيضاً أن التحاكم إلى ما أنزل الله والتزام ما فصل لعباده من الحلال والحرمة وسائر الشرائع صورة من صور العبادة لا يجوز أن تصرف إلى غير الله قال، تعالى: ﴿ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمْرٌ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَاهُ ذَلِكَ الَّذِينَ الْقَيْمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٤٠].

بل إن هذا الأمر يمثل -كما سبق- حقيقة دين الإسلام الذي بعث الله به أنبياءه جيئاً والذى لا يخرج من كونه استسلاماً لحكم الله -جل وعلا- وانقياداً لشرعه، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده؛ فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكراً عن عبادته، والشرك به، والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده، وهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره، وذلك إنما يكون بأن يطاع في كل وقت بما أمر به في ذلك الوقت».^(١)

وقال -تعالى-: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَنَهُ، لَفْسُقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَيْنَ
لَيُؤْخُونَ إِلَى أَوْلَيَّ أَهْمَمٍ لِيُجَدِّلُوكُمْ وَإِنَّ أَطَعْمُوْهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وورد في سبب نزول هذه الآية عن ابن عباس قال: « جاء اليهود إلى النبي ﷺ فقالوا: أناكل مما قتلنا ونترك ما قتل الله ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ...﴾.

ويقول ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَطَعْمُوْهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ أى: حيث عدلتم عن أمر الله لكم وبشرعه إلى قول غيره فقدّمتم عليه غيره، فهذا هو الشرك، كقوله -تعالى-: ﴿أَتَخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُوْبِتِ اللَّهِ﴾ [التوبه: ٣١] وقد روى الترمذى في تفسيرها عن عدي بن حاتم الطائى أنه قال: يارسول الله ما عبدوهم فقال: «بلى إنهم أحلوا لهم الحرام، وحرموا عليهم الحلال فاتبعوهم، فتلك عبادتهم إياهم».^(٢)

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية.

(٢) تفسير ابن كثير /٢ ١٧١.



ويقول الشنقيطي - رحمه الله - في تفسير هذه الآية: «إِنَّهَا آيَةٌ سَمَاوِيَّةٌ مِّنْ خَالقِ - جَلَّ وَعَلَا - صَرَحَ فِيهَا بِأَنَّ مَبْعَدَ تَشْرِيعِ الشَّيْطَانِ الْمُخَالِفِ لِتَشْرِيعِ الرَّحْمَنِ مُشْرِكٌ بِاللهِ». ^(١) فتأملوا - رحمكم الله - كيف جعل الله طاعة اليهود في أمر واحد مما حرم الله باباً من أبواب الشرك، فكيف بأنظمتنا في واقعنا المعاصر، وهي تستبدل كافة أوامر الله فيسائر شؤونها العامة والخاصة ولا تبقى الدين إلا في جانب الشعائر والعبادات؟ كيف بمن يقيمون من أنفسهم في المجالس التشريعية حكماً أعلى يهيمن على الكتاب والسنة، فيقر من أحکامه ما يشاء، ويبلغ ما يشاء ويرجى من تطبيق أحکامه ما يشاء ويقدم إلى العمل من أحکامه ما يشاء؟

وقال - تعالى -: ﴿أَنْخَذُوا أَجْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرِيكَمْ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَّاهًا وَاحِدًا﴾ [التوبه: ٣١]. أرأيتم - رحمكم الله - كيف كانت الربوبية فيبني إسرائيل؟ ألا إنهم لم يعملوا لأحبارهم، ولم يسبحوا بحمدهم من دون الله، ولكنهم اتبعوهم فيما حللوه وحرموا على خلاف حكم التوراة، فتركوا تحليل الله وتحريميه إلى تحليل هؤلاء وتحريمهم؛ فاتخذوهم بذلك أرباباً من دون الله؛ وهذا قال - تعالى -: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَّاهًا وَاحِدًا﴾ أي: الذي إذا حرم الشيء فهو الحرام وما حلله فهو الحلال، وما شرعه اتبع وما حكم به نفذ.

فتأملوا - رحمكم الله - مناط الشرك في هذه الآيات، وقارنوها بينه وبين ما يجري عليه العمل في واقعنا المعاصر، لقد استبدلنا أعضاء البرلمان والمجالس البرلمانية بالأحبار

(١) أضواء البيان للشنقيطي.

والرهبان، فتركنا تحليل القرآن وتحريميه إلى تحليل البرلمان وتحريميه، فلا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون، والقانون هنا ليس هو الوحي المعصوم، ولكنه الصادر من البرلمان، فما حرمه البرلمان فهو الحرام، وما أباحه فهو المباح وما تركه فهو المغفو المسكت عنه وما اعتمدته من العقوبات فهو المشروع المقرر، وما لم ينصّ عليه منها فهو الباطل المنكر، وهكذا تحيى خلوف المسلمين؟

لقد كان لبني إسرائيل أثارة من شبهة؛ لأنهم يتبعون أخبارهم ورعبانهم، ولعلهم كانوا يظلون أنهم يمارسون ذلك في نطاق اختصاصاتهم الدينية، أو هكذا ليس عليهم علماؤهم، فيما بال من ينتحرون العلمانية اليوم وهم يمعنون في شرودهم عن الله بلا شبهة، اللهم إلا حجب من الجهلة والضلاله، وظلمات بعضها فوق بعض؟؟
ولتتأملوا معي هذه الأمثلة:

يجرم الله ~~بكل~~ الزنا ويشدد النكير على أصحابه، ويقرر له عقوباتٍ غليظة تتفاوت بين الجلد والرجم بحسب حال الزاني من إحسان أو عدمه، ويرى هذه العقوبة حدًا من حدود الله لا يسقط بعفو من أحد، ومن حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره.

ولكن القانون الوضعي لا يرى بأسًا بالزنا إذا وقع عن تراضٍ من بلغوا سن الرشد القانونية، بل لا يعد الوطء المحرم ابتداءً من قبيل الزنا إلا إذا صدر من محسن، وعلى فراش الزوجية، ويرى أن تحريك الدعوى في هذه الحالة حق للزوج وحده ويجيز للزوج أن يتدخل لإيقاف الدعوى في أي مرحلة من مراحل التقاضي كانت، بل له أن يتدخل لإيقاف العقوبة حتى بعد صدور الحكم النهائي الباتٌ، فهذا كان؟



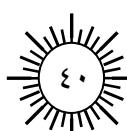
لقد ترك تحرير القرآن وعقابه إلى إباحة القانون وعقابه، بل وحمايته؛ لأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون، والقانون لم يعتبر هذا الزنا جريمة ولا يستوجب في نظره شيئاً من العقوبة. وهذه هي الخمر أم الخبائث يحررها القرآن، وتقرر لها السنة عقوبة موجعة، ولكن القانون الوضعي لا يرى بها أساساً، بل ويصدر التراخيص القانونية للمحال التي تزاول بيعها ويحرسها بقضائه وشرطته، فماذا كان؟

لقد أهدر تحرير القرآن للخمر، وما قررته السنة من العقوبة عليها إلى إباحة هذه القوانين للخمر وحماية أصحابها، وأصبح إعلان بطلان ذلك وعدم مشروعيته، والدعوة إلى تغييره من النطرف الذي يجب أن يستنفر لمقاومته وقهره أقلام الكتاب، وكتائب الأمن المركزي، بل المدفعية والدبابات إذا لزم الأمر.

فيما معشر من آمن بالله وشهد له بالوحدانية!

لا يصح توحيدكم على التحقيق حتى تفردوا الله وحده بالحاكمية العليا، والسيادة المطلقة، لا يصح لكم توحيد حتى تكون آياته وحدتها في الحكم الأعلى والحججة القاطعة والمرجع النهائي عند التنازع، لا يصح لكم توحيد على التحقيق حتى يكون الأمر والنهي والتحليل والتحريم للشارع لا للبرلمان، للكتاب والسنة، لما تسمونه إرادة الأمة، لا يصح لكم توحيد على التحقيق حتى تعلو سيادة الشريعة الإسلامية على ما عداتها من الأنظمة والشائع الوضعية، لا يصح لكم توحيد على التحقيق حتى تلتزموا بتحليل الله وتحريمه وسائر شرائعه وحده، فلا ترون حلالاً إلا ما أحله، ولا ترون حراماً إلا ما حرم، ولا ترون واجباً إلا ما أوجبه، ولا ترون ديناً إلا ما شرعه، لا يصح لكم توحيد على التحقيق إن سعيتم في آيات الله معاجزين، أو كنتم لإقامة شريعته معاندين، وكتنتم من يصدون عن سبيل الله ويعغونها عوجاً.

أيها السادة! النجاة النجاة، إنني لكم نذير بين يدي عذاب شديد!



الفصل الثالث

تحكيم الشريعة
وصلة بأصل الإيمان

لقد تمهد في أصول أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص، وأن أصله تصديق الخبر والانقياد للأمر؛ فمن لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد كان كافراً بالله العظيم، وهم بهذا يردون باطل المرجئة الذين أخرجوا الأعمال كلها من مسمى الإيمان، وباطل الخوارج الذين أدخلوا الأعمال جيئاً في أصله.

ويفرق أهل السنة والجماعة بين هذا الإيمان المجمل الذي لا ثبت صفة الإسلام إلا باستيفائه وبين الإيمان الكامل الواجب الذي هو فعل الواجبات والمندوبات واجتناب المحرمات والمكرورات والذي لا ينخدش الإخلال به أصل الإيمان، ولكنه ينخدش كماله الواجب المستحب بحسب الأحوال، وبتفاوت الناس فيه بين ظالم لنفسه ومقتضى سابق بالخيرات بإذن الله.

نخلص من هذا كله إلى أن الإيمان المعتبر عند أهل السنة والجماعة والذي ينجي أصحابه من الخلود في نار جهنم هو حقيقة مركبة من القول والعمل فهو التصديق الانقيادي أو الإقرار المجمل بما جاء به محمد ﷺ تصديقاً وانقياداً؛ فمن لم يتحقق في قلبه هذان الأمران لم يثبت له عقد الإسلام، فلا يثبت إذن عقد الإسلام بمجرد التصديق بالأحكام الشرعية، بل لا بد لثبوته من التزامها جملة وعلى الغيب، فمن زعم التصديق بالإسلام ووقف من شرائعه موقف الرد والإباء، أو التشكيك والاعتراض؛ فإنه لا يثبت له عقد الإسلام حتى يعقد قلبه على مجموع الأمرين: تصدق خبره ﷺ جملة وعلى الغيب، والتزام هديه ﷺ جملة وعلى الغيب.

يقول الإمام محمد بن نصر المروزي: «الإيمان أن تؤمن بالله بأن توحده وتصدق به بالقلب واللسان، وتتخضع له ولأمره بإعطاء العزم للأداء لما أمر، مجانباً للاستنكاف

والاستكبار والمعاندة، فإذا فعلت ذلك لزمت محا به عَلَيْهِ الْمَسْكُون واجتنبت مسا خطه، وإيمانك بمحمد إقرارك به وتصديقك إياه، وابتعاك ما جاء به فإذا ابعت ما جاء به أديت الفرائض وأحللت الحلال وحرمت الحرام، ووقفت عند الشبهات، وسارعت في الخيرات».^(١)

ويقول القسطلاني في إرشاد الساري: «فليس حقيقة التصديق أن يقع في القلب نسبة التصديق إلى الخبر أو المخبر من غير إذعان وقبول، بل هو إذعان وقبول لذلك بحيث يقع عليه اسم التسليم».^(٢)

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق والإقرار ضمن قبول القلب الذي هو التصديق وعمل القلب الذي هو الانقياد، وتصديق الرسول فيما أخبر، والانقياد له فيما أمر، كما أن الإقرار بالله هو الاعتراف به والعبادة له، والكفر هو عدم الإيمان سواء كان معه تكذيب أو استكبار أو إباء أو إعراض فمن لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد فهو كافر».^(٣)

ويقول ابن القيم - رحمه الله -: «ونحن نقول: الإيمان هو التصديق، ولكن ليس التصديق مجرد اعتقاد صدق الخبر دون الانقياد له ولو كان مجرد اعتقاد التصديق إيماناً لكن إبليس وفرعون وقومه وقوم صالح واليهود الذين عرفوا أن محمداً رسول الله كما يعرفون أبناءهم مؤمنين مصدقين؛ فالتصديق إنما يتم بأمرتين؛ أحدهما: اعتقاد الصدق، والثاني: محبة القلب وانقياده».^(٤)

(١) الإيمان لابن يتيمة، ٢٩٦-٢٩٧.

(٢) إرشاد الساري ١/٨٢.

(٣) الإيمان الأوسط، ١٨١.

(٤) الصلاة لابن القيم، ١٩-٢٠.



ويقول في موضع آخر: «فإن الإيمان ليس مجرد التصديق، كما تقدم بيانه، وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة لاتباعه وانقياد وهكذا والعمل بموجبه وإن سمي الأول هدى فليس هو المدى التام المستلزم للاهتداء، كما أن اعتقاد التصديق وإن سمي تصديقاً فليس هو التصديق المستلزم للإيمان، فعليك بمراجعة هذا الأصل ومراعاته». ^(١)

قال - تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ أَمْوَالُهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّغَوْتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَنُ أَنْ يُضْلِلَهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ٦٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُتَفَقِّينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ٦١ ﴾ [النساء : ٦٠ - ٦١].

فأنكر الله تعالى على من يدعى الإيمان بما أنزل الله على رسleه وعلى الأنبياء الأقدمين وهو مع ذلك يريد أن يتحاكم في فصل الخصومات إلى غير الكتاب والسنة وبين أن هذا الضرب من الناس هم المنافقون؛ لأنهم لا يجتمع الإيمان بالله ورفض التحاكم إلى ما أنزل الله بحال من الأحوال.

فيما قومنا! تدبروا هذه الحقيقة، وأيقنوا أن ادعاء الإسلام والإيمان لا يعدو أن يكون زعمًا كاذبًا حتى يقبل أصحابه أحکام الله ويعلنوا التزامهم بها جملة وعلى الغيب ويکفروا بكل ما يتحاكم إليه من دون الله.

وقال - تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَمْرٌ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنْزَعُمُ فِي شَيْءٍ فَرْدُوْهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ٥٩ ﴾ [النساء : ٥٩].

(١) المرجع السابق، ٢٥.

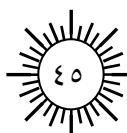
قال ابن كثير - رحمه الله -: «وهذا أمر من الله تعالى بأن كل شيء تนาزع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد ذلك إلى الكتاب والسنة، كما قال - تعالى -: ﴿وَمَا أَخْلَقْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، فما حكم به الكتاب والسنة وشهد له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال؛ ولهذا قال - تعالى -: ﴿وَالرَّسُولُ إِنَّكُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ أي: رُدُوا الخصومات والجهالات إلى كتاب الله وسنة رسوله فتحاكموا إليهم فيما شجر بينكم إن كتمتؤمنون بالله واليوم الآخر فدل على أن من لم يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك فليس مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر». ^(١)

وقال - تعالى -: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

قال ابن كثير - رحمه الله -: «يقسم - تعالى - بنفسه الكريمة المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول ﷺ في جميع الأمور، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطنًا وظاهرًا؛ ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُونَ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

أي: إذا حكموك يطعوك في باطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجة مما حكمت به، وينقادون له في الظاهر والباطن، فيسلمون لذلك تسلیماً كلیاً من غير ممانعة ولا مدافعة.

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١٨/٥.



ولا منازعة، كما ورد في الحديث: «والذى نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه
تبعًا لما جئت به».^(١)

فتأملوا -رحمكم الله- كيف جعل تحكيم الرسول ﷺ، أي: تحكيم شريعته شرطًا
في الإيمان، وكيف أقسم بذاته العليا على نفي الإيمان من لم يحكموا رسول الله ﷺ فيما
شجر بينهم من خلاف.

فيما قومنا! تدبروا هذه الحقيقة وانظروا في ضوئها واقع الأنظمة الوضعية المعاصرة
التي قامت ابتداءً على الفصل بين الدين والدولة، وعلى الإقرار بالحق في التشريع المطلق
لبشر من دون الله، ولقد كان من أخطر الآفات التي مُنِيَ بها الفكر الإسلامي في عصور
الانحطاط شیوع القول بالتجهم في باب الإيمان، أي: قصر الإيمان على مجرد التصديق
الخبري فحسب، الذي لا ينقضه إلا تكذيب القلب فحسب.

ولهذا عربـونـ المعربـونـ من الطواغيت، وـمـنـ شـاعـهـمـ، وأجهـزـواـ عـلـىـ شـريـعـةـ
الـإـسـلـامـ، وـوـلـغـواـ فـيـ دـمـاءـ أـبـنـائـهـ وـهـمـ لـاـ يـزـلـونـ عـنـ أـنـفـسـهـمـ وـفـيـ حـسـ كـثـيرـ مـنـ شـعـورـهـمـ
ناـجـيـنـ؛ لـأـنـهـمـ لـمـ يـعـلـنـواـ بـأـسـتـهـمـ التـكـذـيـبـ بـالـتـوـحـيدـ وـالـرـسـالـةـ.

ولو كان الإيمان هو مجرد التصديق ما كان هناك وجه لتكفير أبي طالب، وهو القائل:
وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ حَمْدٍ مِنْ خَيْرِ أَدِيَانِ الْبَرِّيَّةِ دِينًا
بل وهو الذي عاش طيلة عمره يدفع عن رسول الله ﷺ ويحوطه ويمنه، بل
وتحمل معه في الشّعب أقصى ما تحمله معه المؤمنون الصادقون، ولكنه مع ذلك أبي
الإنقياد للإسلام، فمات يوم مات كافراً بالله العظيم، وعندما قال النبي ﷺ لأستغفرن

(١) المرجع السابق / ٥٢٠.

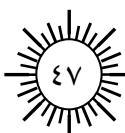
لَكَ مَا لَمْ يُنْهِيَ عَنْ ذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ كَوْنَتْ قَوْلَهُ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّاسِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَئِكُنْ قُرْبَةٌ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَكَبَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبه: ١١٣]، وقد صح أنه: أهون أهل النار عذاباً يقف على جمرتين من نار تغلي منها عروق رأسه^(١)، وهو يظن أنه أشد أهلها عذاباً.

ولو كان الإيمان هو مجرد التصديق ما كان هناك وجه لتكفير علماء أهل الكتاب بعد أن قال الله فيهم: ﴿الَّذِينَ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فِرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وكفر هؤلاء معلوم بالضرورة من الدين، بل لو كان الإيمان مجرد التصديق ما كان هناك وجه لتكفير أهل مكة، وقد قال الله فيهم: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْرُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّمَا لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ يَأْتِيَنَّا اللَّهُ يَعْلَمُ حَدُودَهُنَّ﴾ [آل عمران: ٣٣]، بل لما كان هناك وجه لتكذيب إبليس؛ فإنه لم يقع منه تكذيب؛ لأن الله - تعالى - قد باشره بالخطاب ولم يرسل إليه رسولًا يأمره بالسجود، ولكنه أبي واستكبر وكان من الكافرين واستحق على ذلك لعنة الخلد ونار الأبد.

ولقد سبق قول القييم - رحمه الله -: «الإيمان هو التصديق، ولكن ليس التصديق مجرد اعتقاد صدق الخبر دون الانبهاد له، ولو كان مجرد اعتقاد التصديق إيماناً لكان إبليس وفرعون وقومه وقوم صالح واليهود والذين عرفوا أن محمداً رسول الله كما يعرفون أبناءهم مؤمنين مصدقين؛ فالتصديق أنها يتم بأمررين؛ أحدهما: اعتقاد الصدق، والثاني: محبة القلب وانتقاده.^(٢)

(١) متفق عليه.

(٢) الصلاة لابن القييم، ١٩-٢٠.



أيها السادة!

مايسرا دعاء الإيمان وما أسهل أن يرفع كل إنسان عقيرته بأنه مؤمن، ولا يزال المنافقون والزنادقة على مدار تاريخ الإسلام يدعون الإيمان، بل ويزعمون للناس أنهم مجددون، وأنهم يصلحون في الأرض ولا يفسدون، لقد ادعى الإيمان غلاة الباطنية، وقد قالوا ما قالوا في القرآن الكريم، وفي صحابة رسول الله ﷺ، وفي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وانتحلوا من العقائد ما تتضائل دونه عقائد اليهود والنصارى والمجوس، وادعى الإيمان القاديانية مع قوتهم بنبوة مرتا غلام أحمد، وتكفيرهم لعامة المسلمين من لا يؤمنون بنبوته، وادعى الإيمان البهائية، والبابية، والبهرة وغيرهم من دعاة الضلاله والزندقة.

وادعى الإيمان شيوعيو هذا العصر ولقبوا أنفسهم بلقب: (الحجاج) وأقاموا في أحزابهم لجاناً للشتئون الدينية ﴿يَخْدِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدِعُونَ إِلَّا أَنفُسُهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩].

بل ادعى الإيمان من دعى إلى زماله بين الأديان وهدم حاجز الولاء والبراء بينهما وتأليف كتب دينية مشتركة يلتقي عليها المسلمون والنصارى واليهود.

وادعى الإسلام خصوم الشريعة ودعاة التغريب والعلمانية من أنفقوا أعمارهم في تسويد الصحائف الطوال في تشوية شرائع الإسلام وفتنة الناس عنها، ودعوة الناس جهاراً إلى الكفر بالإسلام الدولة، والاكتفاء به عقائد وشرائع يمارسها من شاء وطوفوا في جامعات الغرب يزيفون وعي العالم عن تاريخ الإسلام، ويقدمونه لأهل هذه البلاد على أنه جملة من الظلم والاستبداد، وسلسة من المجون والتھتكات.



أيها السادة!

ما أرخص الإيمان عندما يكون كلاماً! وما أغلاه عندما يصير حرمة وذماماً! وإنكم في موقعكم هذه مسؤولون أمام الله - جل وعلا - عن الانتصار لشريعته وإعلاء كلمته وإقامة الحجة على خصومه وأعدائه، واعلموا أنه لا إيمان لرجل باع نفسه للشيطان، ووقف في صفوف خصوم الشرىعه، يكيد لها مع الكاذبين ويطعن فيها مع الطاغين.

إن في الأمة حفنة مارقة نبذت رداء عروبتها ورداء تدينها وباتوا أبواً للدعوات التضليل والفتنة الوافدة من الغرب ومن الشرق، يقبلون الانتساب إلى أي راية شرقية كانت الرایة أو غربية، إلا أن تكون هذه الرایة هي الإسلام، ويتسامحون مع كل دعوة ليبرالية كانت هذه الدعوة، أو فاشية أو ما شاء الشيطان من صنوف الضلاله والغواية، إلا أن تكون هذه الدعوة هي الإسلام، ورغم ذلك لا يزال لهم انتساب إلى الإسلام، وإن ذهبت تجادلهم أقسموا أنهم متدينون حتى النخاع، وأنهم قد ورثوا الدين كابراً عن كابر، وأنهم عريقون في الإيمان.

فهل درى الذين يخدرون عقولهم وأرواحهم بأوهام الإرجاء والتجمّه، ويزعمون أن الإيمان هو التصديق، وأنهم ماداموا لم يكذبوا بشيء من القرآن والسنة فهم المسلمون المؤمنون، وإن بدلوا من أحکام الله ما بدلوا، وردوا من شرائعه ما ردوا وطعنوا في دينه ما طعنوا، ونسبوا شريعته إلى البداویة والهمجية، ونعتوا حدوده بالبشاعة والوحشية، وتحالفوا مع شياطين الإنس والجن في الشرق وفي الغرب لنبذ هذه الشريعة وفتنة حملتها وإبادة الداعين إليها.



هل درى هؤلاء المبطلون أنهم من الإسلام مارقون، وعن أهله مبعدون، وأنهم عند ربهم موقوفون؛ ليذيقهم عذاباً شديداً وليجزيهم أسوأ الذي كانوا يعملون.

هل درى الذين يسعون لفصل الدولة عن الدين أن فصل الدولة عن الدين هدم لعزم الدين، وأنه لا يقدم عليه المسلمون إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين.

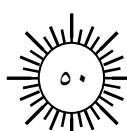
هل درى الذين يدعون إلى العلمانية، ويروجون للفصل بين الدين والسياسة، أن العلمانية ثورة في وجه النبوة، وأنها انقلاب ضد الدين، وأنها حريق حول الكعبة.

هل درى هؤلاء الذين يدعون الإيمان مع ردهم لشائع الإسلام، وموالاتهم لأعداء الإسلام، وإصرارهم على بقاء الأمة تدور في فلك الأنظمة الوضعية أنهم بذلك يسلمون مقاداً أمتهم إلى اليهود الصهابية وإلى الصليبيين، وأنهم يجرونها وراءهم إلى الهاوية.

هل درى هؤلاء أن عقد الإسلام لا يثبت إلا على قدم التصديق والانقياد، وإنهم إذ يرفضون الانقياد لشائع الله، بل يرفضون رد الأمور ابتداءً في مجال القضاء والسياسة ونحو ذلك إلى الكتاب والسنة؛ فإنهم بذلك لا يزالون مرتدين على أعقابهم يتخطرون في أوحال من الكفر ودركات من الضلال والغواية؛ ظلمات بعضها فوق بعض.

هل درى هؤلاء أن أعداء الأمة أحقرص ما يكونون على إخراج الإسلام من المعركة حتى يبقى هذا المارد حبيساً في قمقمه فتظل جيوشهم تصول وتجول وحدها في الميدان.

لقد نشرت صحيفة (يديعوت أحرونوت) في ١٨ / ٢ / ١٩٧٨ م، مقالاً حللت فيه الهجوم اليهودي على جنوب لبنان وانتقدت إجراء التلفزيون اليهودي مقابلات مع العميل الخائن سعد حداد، وإبراز معلم البهجة التي عمّت القرى المارونية النصرانية



إذاء احتلال الجيش اليهودي لجزء كبير من جنوب لبنان وفيما يلي قطوف من هذا التحليل؛ لعل فيها عبرة لهؤلاء المخدوعين والذين ينامون.

قالت الصحيفة: «إن على وسائل إعلامنا أن لا تنسى حقيقة هامة هي جزء من استراتيجية إسرائيل في حربها مع العرب هي أنها قد نجحنا بجهودنا وجهود أصدقائنا في إبعاد الإسلام عن معركتنا مع العرب طوال ثلاثين عاماً، ويجب أن يبقى الإسلام بعيداً عن المعركة إلى الأبد؛ ولهذا لا يجب أن نغفل لحظة واحدة عن تنفيذ خطتنا في منع استيقاظ الروح الإسلامية بأي شكل وبأي أسلوب ولو اقتضىـ الأمر الاستعانة بأصدقائنا لاستعمال العنف والبطش لإخراج أي بادرة ليقطة الروح الإسلامية في المنطقة المحيطة بنا».

واختتمت الصحيفة تحليلها قائلة:

«ولكن تلفزيوننا الإسرائيلي وقع في خطأ أرعن كاد أن ينسف كل خططنا، فقد تسبب هذا التصرف في إيقاظ الروح الإسلامية ولو على نطاق ضيق ونخشى أن تستغل الجماعات الإسلامية المعروفة بعادتها لإسرائيل هذه الفرصة لتحريك المشاعر ضدنا، وإذا نجحت في ذلك، وإذا فشلناـ بالمقابلـ في إقناع أصدقائنا بتوجيه ضربة قاضية إليها في الوقت المناسب؛ فإن على إسرائيل أن تواجه حين ذلك عدواً حقيقياً لا وهو عدو حرصنا أن يبقى بعيداً عن المعركة، وستجد إسرائيل نفسها في وضع حرج إذا نجح المتعصبون، أولئك الذين يعتقدون أن أحدهم يدخل الجنة إذا قتل يهودياً أو قتله يهودي».



ترى هل يفيق هؤلاء أم أن حجب الغفلة ودين الأهواء أكشف من أن ينفذ إليه شعاع من نور، أو أن تتخاللها صيحة من نور، ترى هل يعقل هؤلاء الذين يقهرون صوت الإسلام في شعوبهم أنهم يخربون بيوتهم بأيديهم، وأنهم يفعلون ذلك لحساب أعدائهم الذين يقبعون وراء الكواليس يوْجّهون المسار ويقطفون الثمار؟

الفصل الرابع

**إجماع الأمة على كفر من أبى
التحاكم إلى الكتاب والسنة**

إن هذا الذي ذكرناه من أن تحكيم الشريعة شرط في ثبوت عقد الإسلام، وأنه لا يتحقق أصل الرضا بالله ربّا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبيّاً ورسولاً إلا بالانقياد لشريعة الله والإقرار بجميع ما أنزل الله تصديقاً وانقياداً، وأن من دفع شيئاً من ذلك فقد كفر هو من الحقائق المعلومة بالضرورة من الدين، والتي قد انعقد عليها إجماع المسلمين جيلاً بعد جيل، ولا يزال أهل العلم قدّيماً وحديثاً ينصون عليها في عقائدهم، ويبينونها في مصنفاتهم، لا يعرف في ذلك مخالف على مدى هذه القرون المتطاولة.

ولننقل لكم أيها السادة طرفاً من مقالاتهم حتى تتبدد الحجب وتتجلى الغيابات:

أولاً: الحافظ ابن كثير:

يقول الحافظ ابن كثير في تفسير قوله - تعالى - ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَعْنُونَ وَمَنْ أَحْسَنْ مِنَ اللَّهِ حَكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقَنُونَ﴾ [المائدah: ٥٠].

«ينكر - تعالى - على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الصلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التيار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملوكهم جنكيز خان الذي وضع لهم (الياسق) وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواد؛ فصارت في بنية شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب الله،

وسنة رسول الله ﷺ، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر، يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يُحکم سواه في قليل ولا كثير». ^(١)

ويقول في تفسير قوله - تعالى - : ﴿فَإِنْ نَزَّلْنَا عَلَيْكُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ مُّنْوَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]

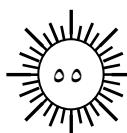
«هذا أمر من الله تعالى بأن كل شيء تنازع فيه الناس من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَخْنَاكُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] فما حكم به الكتاب والسنة وشهادته بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال؛ وهذا قال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فدل على أن من لم يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنة، ولا يرجع إليهما في ذلك فليس مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر». ^(٢)

ويقول في البداية والنهاية: «فمن ترك الشريعة المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر، فكيف بمن تحاكم إلى الياسق وقد منها عليه، من فعل فقد كفر بإجماع المسلمين». ^(٣)

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير / ٢ / ٦٧.

(٢) المرجع السابق / ١ / ٥١٨.

(٣) البداية والنهاية / ١٣ / ١١٩.



ثانياً: الإمام أبو بكر الجصاص:

يقول الجصاص في أحكام القرآن في تفسير قوله - تعالى -: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَحِدُّوْفِيْنَهُمْ حَرَجًا مِّمَّا فَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

«وفي هذه الآية دلالة على أن من رد شيئاً من أوامر الله - تعالى - أو أوامر رسوله فهو خارج من الإسلام، سواء رده من جهة الشك فيه، أو من جهة ترك القبول والامتناع من التسليم، وذلك يوجب صحة ما ذهب إليه الصحابة في حكمهم بارتداد من امتنع من أداء الزكاة وقتلهم وسيبي ذراريهم؛ لأن الله - تعالى - حكم بأن من لم يسلم للنبي ﷺ قضاه وحكمه فليس من أهل الإيمان». ^(١)

ثالثاً: النسفي:

يقول النسفي في تفسير قوله - تعالى -: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ أَلْحَانًا مِّنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا لَّا مِيَّنَا﴾ [الأحزاب: ٣٦].
«إن كان العصيان عصياناً رداً وامتناع عن القبول فهو ضلال كفر، وإن كان عصياناً فعل مع قبول الأمر واعتقاد الوجوب فهو ضلال خطأ وفسق». ^(٢)

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٨١ / ٣.

(٢) نقلًا عن حد الإسلام للشيخ عبد المجيد الشاذلي ٣٢١.

رابعاً: شيخ الإسلام ابن تيمية:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والإنسان متى أحل الحرام المجمع عليه، أو حرم الحلال المجمع عليه، أو بدل الشرع المجمع عليه كان كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء». ^(١)

ويفرق بين من يحكم بغير ما أنزل الله في واقعة معينة وبين من يجعل ذلك قانوناً عاماً وشريعة ملزمة فيقول: «وأما إذا حكم حكماً عاماً في دين المسلمين، فجعل الحق باطلًا والباطل حقاً، والسنة بدعة، والبدعة سنة، والمعروف منكرًا، والمنكر معروفاً، ونهى عما أمر الله به ورسوله، وأمر بما نهى عنه الله ورسوله - فهذا لون آخر، يحكم فيه رب العالمين، وإله المرسلين، مالك يوم الدين». ^(٢)

خامساً: ابن القيم:

يقول ابن القيم -رحمه الله-: «والصحيح: أن الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكفرين: الأصغر والأكبر بحسب حال الحاكم؛ فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله في هذه الواقعة، وعدل عنه عصياناً، مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا كفر أصغر، وإن اعتقد أنه غير واجب، وأنه خير فيه، مع تيقنه أنه حكم الله، فهذا كفر أكبر، وإن جهله وأخطأه: فهذا مخطيء، له حكم المخطئين». ^(٣)

قلت: فكيف بمن لا يرى صلاحيته ويسوّد الصحف الطوال في نقضه ومحاربة دعاته؟

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية /٣ /٢٦٧.

(٢) المرجع السابق /٣٥ /٣٨٨.

(٣) مدارج السالكين لابن القيم /١ /٣٦٥.



سادساً: الشيخ محمد بن إبراهيم المفتى السابق للمملكة العربية السعودية:

يقول الشيخ محمد بن إبراهيم المفتى السابق للمملكة العربية السعودية: «إن من الكفر الأكبر المستبين: تنزيل القانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين، في الحكم به بين العالمين والرد إليه عند تنازع المتنازعين مناقضة ومعاندة لقول الله تعالى: ﴿فَإِن تَنْزَعُمْ فِي شَوَّءٍ فَرُدُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

(١)

سابعاً: المحدث أحمد شاكر:

يقول الشيخ أحمد شاكر: «إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس، هي كفر بواح، لا خفاء فيه ولا مداورة، ولا عذر لأحد من يتسبّب للاسلام -كائناً من كان- في العمل بها، أو الخضوع لها، أو إقرارها، فليحذر امرؤ لنفسه، وكل امرؤ حسيب نفسه». (٢)

ويقول في موضع آخر في بيان الفرق بين تحكيم القوانين الوضعية وبين الانحرافات الجزئية العارضة: «فلم يكن سؤالهم عما احتاج به مبتدعة زماننا من القضاء في الأموال والأعراض والدماء بقانون مخالف لشريعة أهل الإسلام، ولا في إصدار قانون ملزم لأهل الإسلام، بالاحتکام إلى حكم غير حكم الله في كتابه وعلى لسان نبيه فهذا الفعل إعراض عن حكم الله، ورغبة عن دينه وإيثار لأحكام أهل الكفر على حكم

(١) رسالة تحكيم القوانين للشيخ محمد بن إبراهيم ١.

(٢) عمدة التفسير للشيخ أحمد شاكر ٢ / ١٧٤ - ١٧٢.



الله - سبحانه وتعالى - وهذا كفر لا يشك أحد من أهل القبلة على اختلافهم في تكفير القائل به والداعي إليه.

والذي نحن فيه اليوم هو هجر لأحكام الله عامة بلا استثناء، وإيثار حكم غير حكمه في كتابه وسنة نبيه، وتعطيل لكل ما في شريعة الله، بل بلغ الأمر مبلغ الاحتجاج على تفضيل أحكام القانون الموضوع على أحكام الله المنزلة، وادعاء المحتجين بذلك بأن أحكام الشريعة إنما نزلت لزمان غير زماننا، وللعلل وأسباب انقضت، فسقطت الأحكام كلها بانقضائها».^(١)

ثامنًا: الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر:

يقول محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر: «فصل الدين عن السياسة هدم لمعظم حقائق الدين، ولا يُقدمُ عليه المسلمون إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين».^(٢)

تاسعاً: الشيخ محمد حامد الفقي:

يقول الشيخ محمد حامد الفقي: «من اتخذ من كلام الفرنجة قوانين يتحاكم إليها في الدماء والفروج والأموال، ويقدمها على ما علم وتبين له من كتاب الله وسنة رسوله فهو بلا شك كافر مرتد إذا أصر عليها، ولم يرجع إلى الحكم بما أنزل الله، ولا ينفعه أي اسم تسمى به، ولا أي عمل من ظواهر أعمال الصلاة والصيام والحج ونحوها».^(٣)

(١) مؤامرة فصل الدين عن الدولة لمحمد كاظم حبيب . ٢١

(٢) راجع تعليقه على هامش فتح المجيد . ٤٠٦

(٣) فكرة القومية العربية على ضوء الإسلام لصالح بن عبد الله العبود . ٢٦٨



عاشرًا: الشيخ عبد العزيز بن باز، الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية:

يقول الشيخ عبد العزيز بن باز في معرض نقه لدعوة القومية العربية: «إن الدعوة إليها والتكتل حول رايتها يفضي بالمجتمع ولا بد إلى رفض حكم القرآن؛ لأن القومين غير المسلمين لن يرضوا تحكيم القرآن، فيوجب ذلك لزعماء القومية أن يتخدوا أحکاماً وضعية تخالف حكم القرآن حتى يستوي مجتمع القومية في تلك الأحكام.

وقد صرخ الكثير منهم بذلك كما سلف، وهذا هو الفساد العظيم والكفر المستعين والردة السافرة، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرِبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَحِدُّونَ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجٌ مَّا فَضَيَّتْ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقَنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

وكل دولة لا تحكم بشرع الله، ولا تنصاع لحكم الله فهي دولة جاهلية كافرة ظالمة فاسقة بنص هذه الآيات المحكمات يجب على أهل الإسلام بغضها ومعاداتها في الله، حتى تؤمن بالله وحده، وتحكم شريعته، كما قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرِءَاءُ مِنْكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُوْنِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُوُّرْبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْعَيْضَاءُ أَبْدَأَا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [المتحنة: ٤].



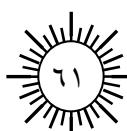
ويقول في موضع آخر: «وقد أجمع العلماء على أن من زعم أن حكم غير الله أحسن من حكم الله، أو أن غير هدي رسول الله ﷺ أحسن من هدي الرسول ﷺ، فهو كافر، كما أجمعوا على أن من زعم أنه يجوز لأحد من الناس الخروج على شريعة محمد ﷺ، أو تحكيم غيرها فهو كافر ضال، وبما ذكرناه من الأدلة القرآنية، وأجماع أهل العلم يعلم السائل وغيره أن الذين يدعون إلى الاشتراكية أو إلى الشيوعية أو غيرها من المذاهب الهدامة المناقضة لحكم الإسلام كفار ضلال أكفر من اليهود والنصارى؛ لأنهم ملحدة لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، ولا يجوز أن يجعل أحد منهم خطيباً أو إماماً في مسجد من مساجد المسلمين، ولا تصح الصلاة خلفهم، وكل من ساعدهم على ضلالهم، وحسن ما يدعون إليه، وذم دعوة الإسلام ولزهم، فهو كافر ضال، حكمه حكم الطائفة الملحدة، التي سار في ركابها وأيدها في طلبها، وقد أجمع علماء الإسلام... على أن من ظاهر الكفار على المسلمين وساعدهم عليهم بأي نوع من أنواع المساعدة فهو كافر مثلهم». ^(١)

حادي عشر: الشيخ محمد الأمين الشنقيطي:

يقول الشنقيطي: «وبهذه النصوص السماوية التي ذكرنا، يظهر غاية الظهور أن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على ألسنة أوليائه مخالفون لما شرعه الله -جل وعلا- على ألسنة رسله، وأنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم». ^(٢)

(١) مجموع الفتاوى ومقالات متنوعة ٢٧٤ / ١.

(٢) أصوات البيان للشنقيطي.



ويقول في موضع آخر: «وأما النظام الشرعي المخالف لتشريع خالق السموات والأرض فتحكيمه كفر بخالق السموات والأرض، كدعوى أن تفضيل الذكر على الأنثى في الميراث ليس بإنصاف بل يلزم استواهُما في الميراث، وكدعوى أن تعدد الزوجات ظلم، وأن الطلاق ظلم للمرأة، وأن الرجم والقطع ونحوها أعمال وحشية لا يسوغ فعلها بالإنسان ونحو ذلك... فتحكيم هذا النوع من النظام في أنفس المجتمع وأموالهم وأعراضهم وأنسابهم وعقولهم وأديانهم كفر بخالق السموات والأرض وتترد على نظام السماء الذي وضعه من خلق الخلائق كلها وهو أعلم بمصالحها - سبحانه وتعالى عن أن يكون معه مشروع آخر علوًّا كبيرًا - ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءٌ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الْإِيمَانِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].^(١)

ثاني عشر: الأستاذ/ عبد القادر عودة:

يقول الشهيد عبد القادر عودة: «ومن الأمثلة الظاهرة على الكفر بالامتناع في عصرنا الحاضر: الامتناع عن الحكم بالشريعة الإسلامية وتطبيق القوانين الوضعية بدلاً منها، ولا خلاف بين الفقهاء والعلماء في أن كل تشريع مخالف للشريعة الإسلامية باطل لا تجب له الطاعة، وأن كل ما يخالف الشريعة حرام على المسلمين ولو أمرت به أو أباحته السلطة الحاكمة أيًّا كانت، ومن المتفق عليه أن من يستحدث من المسلمين أحکاماً غير ما أنزل الله، ويترك بالحكم بها كلًّا أو بعض ما أنزل الله من غير تأويل يعتقد صحته، فإنه يصدق عليهم ما وصفهم به الله - تعالى - من الكفر والظلم والفسق كل بحسب حاله،

(١) أضواء البيان للشنقيطي.

فمن أعرض عن الحكم بحد السرقة أو القذف أو الرزأ؛ لأنـه يفضل عليه غيره من أوضاع البـشر عليه فهو كافـر قطـعاً، ومن لم يـحكم به لـعـلة أخـرى غير الجـحود والنـكران فهو ظـالم، إنـ كان في حـكمـه مـضـيـعاً لـحقـ أو تـارـكاً لـعـدـلـ أو مـساـواـةـ، وإـلا فهو فـاسـقـ، وـمن المـتفـقـ عـلـيـهـ: أنـ من رـدـ شـيـئـاً من أـوـامـرـ اللهـ أوـ أـوـامـرـ رـسـولـهـ فهو خـارـجـ عنـ الإـسـلـامـ سـوـاءـ رـدـهـ منـ جـهـةـ الشـكـ، أوـ منـ جـهـةـ تـرـكـ القـبـولـ، أوـ الـامـتـنـاعـ عـنـ التـسـلـيمـ، ولـقـدـ حـكـمـ الصـحـابـةـ بـاـرـتـنـادـ مـانـعـيـ الزـكـاـةـ، وـاعـتـبـرـوـهـ كـفـارـاً خـارـجـينـ عـنـ الإـسـلـامـ؛ لأنـ اللهـ حـكـمـ بـأنـ منـ لمـ يـسـلـمـ بـمـاـ جـاءـ بـهـ الرـسـولـ، وـلمـ يـسـلـمـ بـقـضـائـهـ وـحـكـمـهـ فـلـيـسـ منـ أـهـلـ الإـيـانـ قـالـ جـلـ شـانـهـ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكُمْ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَحْدُدُونَ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].^(١)

ثالث عشر: الأستاذ أبو الأعلى المودودي:

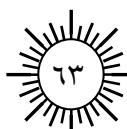
يـقولـ الأـسـتـاذـ أـبـوـ الـأـعـلـىـ الـمـوـدـودـيـ فـيـ الـحـكـومـةـ الإـسـلـامـيـةـ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَفَرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].
﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].
﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَسِيقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

هـنـاـ أـصـدـرـ اللهـ حـكـامـ ثـلـاثـةـ أـحـكـامـ فـيـ شـأنـ مـنـ لـاـ يـحـكـمـونـ بـقـانـونـ اللهـ المـنـزلـ:

الأـولـ: أـنـهـمـ الـكـافـرـونـ.

الثـانـيـ: أـنـهـمـ ظـالـمـونـ.

(١) التشريع الجنائي الإسلامي ٢/٧٠٨.



الثالث: أنهم فاسقون، ومعنى هذا بوضوح أن من يترك حكم الله وقانونه ويحكم

بقانون آخر وضعه هو بنفسه أو وضعه أناس غيره يرتكب ثلاثة جرائم:

الأولى: أن تصرفه هذا يعني: رفض حكم الله، وهذا كفر.

الثانية: أن فعله هذا يخالف العدل والإنصاف ويجافيه؛ لأن الحكم الذي ينطبق

تمام الانطباق هو ما أصدره الله؛ فإن حاد عنه ثم حكم، فقد ظلم بكل

تأكيد ويقين.

الثالثة: أنه مع كونه عبداً فقد عصى قانون سيده ومالكه، ونفذ قانونه الخاص، أو

قانون غيره من البشر، ومن ثم فقد خرج فعلاً عن دائرة العبودية، وشذ عن

إطار الطاعة، وهذا فسق، وإن الكفر والظلم والفسق من حيث هم كذلك

يدخلون بالضرورة تحت الانحراف عن حكم الله، ولا يمكن أن يكون

هناك ابعاد عن الحكم بما أنزل الله دون أن توجد هذه الأشياء الثلاثة». ^(١)

رابع عشر: الشيخ يوسف القرضاوي:

يقول الشيخ يوسف القرضاوي: «بل إن العلماني الذي يرفض مبدأ تحكيم الشريعة

من الأساس، ليس له من الإسلام إلا اسمه، وهو مرتد عن الإسلام بيقين، يجب أن

يستتاب، وتزاح عنده الشبهة، وتقام عليه الحجة، وإلا حكم القضاء عليه بالردة، وجُرّد

من انتهاه إلى الإسلام، أو سُحب منه (الجنسية الإسلامية)، وفرق بينه وبين زوجه

وولده، وجرت عليه أحکام المرتدين المارقين، في الحياة، وبعد الوفاة». ^(٢)

(١) الحكومة الإسلامية للمودودي، ١٠٥ - ١٠٦.

(٢) الإسلام والعلمانية وجهها لوجه، د. يوسف القرضاوي، ٧٣ - ٧٤.

خامس عشر: المستشار / على جريشة:

يقول المستشار على جريشة: «إذا كان رد الأمر إلى الله من مقتضيات الإيمان وموجبات العقيدة، كان النكوص عن ذلك كفراً وشركًا، وظلمًا وفسقاً كما عبر القرآن، فما هي صور ذلك النكوص؟

عدول أو تعديل:

إن من عدل عن شرع الله إلى شرع غيره فقد عدل بشرع الله شرعاً آخر، ومن ثم عدل بالله آلهة أو أرباباً آخرين؛ لأن الشرع ابتداءً خالص حق الله، باعتباره من خصائص الربوبية والألوهية، كذلك من لم يعدل عن شرع الله كله ولكن عدل فيه! ذلك أنه لا يملك التعديل إلا سلطة في نفس المستوى أو سلطة أعلى، فمن فعل ذلك فقد جعل من نفسه نذراً لله - تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً.

فالتحريم والتحليل اللذان أشارت إليهما الآيات الكريمة يتخذ صورة العدول أو التعديل، فمن عدل عن تحريم الخمر إلى إباحتها فقد أحل ما حرم الله، ووقع في الكفر والشرك، وكما يكون العدول صريحة، بأن قال عن الحرام حلال؛ فإنه يكون كذلك ضمنياً بتغيير وصف الحكم من الحرام إلى الحلال، ففي مثل الخمر جاء تحريمها بالنص والإجماع، فإذا جاءت نصوص وضعية خالية من العقاب فقد غيرت وصف الحكم وجعلته مباحاً، والملح أحد أقسام الحلال، ومن ثم فإنها تكون بذلك قد أحلت ما حرم الله.

كذلك الزنا حرمته الشريعة بالنص والإجماع فإذا جاءت نصوص وضعية خالية من النص على العقاب عليه، ولو في بعض الأحوال، فإنها تكون قد أباحته في هذه الحالات، أي: تكون قد أحلت ما حرم الله.

هذه صور من العدول.



أما صور التعديل: فإن الحكم يبقى على وصفه الأصلي فلا ينقلب من الحرام إلى الحلال ولكن مثلاً يجري التعديل في العقوبة التي وضعها الله -سبحانه وتعالى- للفعل كأن يحتفظ النص الوضعي بتحريم الفعل وتجريميه، ولكنه يعدل في العقوبة المقررة له شرعاً فيجعلها الحبس بدلاً من الجلد أو الرجم.

ويمكن أن يقال: إن مثل تلك النصوص الوضعية التي تتضمن تعديلاً في الحكم الشرعي تتضمن كذلك عدولاً فإن وضع عقوبة مكان أخرى عدول عن العقوبة الأصلية التي شرعها الشارع الحكيم علاجاً للداء، وهو أعلم بمن خلق وهو اللطيف الخبير !! وعلى ذلك فالعدول والتعديل هو من قبيل التحليل والتحريم الذي دمغه القرآن بالكفر والشرك، وتلك أقصى صور عدم الشرعية !!^(١).

سادس عشر: الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق:

يقول الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق: «رد الحكم الشرعي كفر: لا يشك مسلم أن من لوازم الإيمان: الإقرار بشرع الله سبحانه، والتسليم بأمره، وهذا معنى الإسلام، أي: التسليم والإذعان والانقياد لأمر الله، وقد دل على هذا المعنى آيات كثيرة، ك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمُنَّا بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

وكقوله -جل وعلا-: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَحِدُّوْفِهِمْ حَرَجًا مَّا فَضَيَّتْ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. وفي هذه الآية

(١) المشرعية الإسلامية العليا، علي جريشة ٣٧.

تعجب الله - سبحانه - من يدعـي الإيمـان وهو يريد أن يـتحاكم إلى غير حـكم الله وحـكم رـسولـه، وأخـبر أنه لا يـؤمـن إلا من حـكم الله ورسـولـه في كل شـجـار يـكون بـيـنـه وـبـيـنـ آخـرينـ، وـرـضـيـ بـحـكمـ اللهـ وـحـكمـ رـسـولـهـ وـسـلـمـ تـسـليـاـ كـامـلاـ لـذـلـكـ.

ولـاشـكـ أنـ الحـدـودـ الشـرـعـيةـ لـلـجـرـائـمـ الـمـعـرـوـفـةـ: السـرـقةـ، وـالـقـتـلـ، وـالـزـنـاـ، وـشـرـبـ الـخـمـرـ، وـقـطـعـ الـطـرـيقـ، وـالـإـفـسـادـ فـيـ الـأـرـضـ، وـغـيـرـ ذـلـكـ مـنـ الـجـرـائـمـ. هـذـهـ الـحـدـودـ الشـرـعـيةـ، أـعـنـيـ: الـعـقـوبـاتـ الـمـقـدـرـةـ شـرـعـاـ لـهـذـهـ الـجـرـائـمـ أـصـبـحـتـ لـاـشـتـهـارـهـاـ مـنـ الـمـعـلـومـ فـيـ الـدـيـنـ ضـرـورـةـ، وـلـاـ يـكـادـ، بلـ وـلـاـ يـصـحـ مـنـ الـمـسـلـمـ أـنـ يـجـهـلـ ذـلـكـ، وـإـذـاـ كـانـ هـذـاـ ثـابـتـاـ وـمـعـلـومـاـ فـيـ الـدـيـنـ؛ فـإـنـ تـكـذـيـبـهـ، أـوـ رـدـهـ كـفـرـ مـخـرـجـ مـنـ مـلـةـ الـإـسـلـامـ، وـهـذـاـ الـحـكـمـ لـاـ خـلـافـ فـيـهـ بـتـابـتـاـ، أـعـنـيـ: كـفـرـ مـنـ رـدـ حـكـمـاـ مـنـ أـحـكـامـ اللهـ الثـابـتـةـ فـيـ كـتـابـهـ، أـوـ عـلـىـ لـسـانـ رـسـولـهـ، خـاصـةـ إـذـاـ كـانـ هـذـاـ الرـدـ مـعـلـلاـ بـأـنـ هـذـاـ التـشـرـيعـ لـاـ يـنـاسـبـ النـاسـ، أـوـ لـاـ يـوـافـقـ الـعـصـرـ، أـوـ أـنـهـ وـحـشـيـةـ، أـوـ غـيـرـ ذـلـكـ؛ لـأـنـ حـقـيـقـةـ عـيـبـ التـشـرـيعـ هـيـ عـيـبـ الـمـشـرـعـ، وـالـذـيـ شـرـعـ هـذـاـ وـحـكـمـ بـهـ هـوـ اللهـ -ـ سـبـحـانـهـ وـتـعـالـىـ -ـ وـلـاـ يـشـكـ مـسـلـمـ فـيـ أـنـ عـيـبـ اللهـ أـوـ نـسـبـةـ الـنـقـصـ أـوـ الـجـهـلـ لـهـ كـفـرـ بـهـ وـخـرـوـجـ عـنـ مـلـةـ الـإـسـلـامـ؛ وـلـذـلـكـ فـالـأـمـرـ الـأـوـلـ الـذـيـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـتـعـلـمـ الـذـينـ يـرـدـونـ هـذـاـ الـحـكـمـ أـنـهـمـ لـيـسـوـاـ مـنـ جـمـاعـةـ الـمـسـلـمـينـ وـلـاـ يـتـمـمـونـ إـلـىـ هـذـاـ الـأـمـةـ أـصـلـاـ، إـلـاـ أـنـ يـعـلـمـوـنـ تـوـبـتـهـمـ وـرـجـوـعـهـمـ إـلـىـ اللهـ -ـ سـبـحـانـهـ وـتـعـالـىـ». ^(١)

وـالـذـيـ نـخـلـصـ إـلـيـهـ مـنـ هـذـاـ الـحـشـدـ الـزـاخـرـ مـنـ الـمـقـولاتـ أـنـ تـكـفـيرـ مـنـ رـدـ عـلـىـ اللهـ حـكـمـهـ أـوـ أـبـيـ الـانـقـيـادـ لـشـرـعـهـ مـنـ الـمـعـلـومـ بـالـضـرـورـةـ مـنـ الـدـيـنـ، وـأـنـهـ مـوـضـعـ إـجـمـاعـ السـابـقـينـ وـالـلـاحـقـينـ مـنـ الـمـسـلـمـينـ، وـنـحـنـ هـنـاـ نـتـكـلـمـ عـنـ مـعـصـيـةـ الرـدـ وـالـامـتنـاعـ عـنـ

(١) الـحـدـودـ الشـرـعـيةـ: كـيـفـ نـطـبـقـهـ؟ لـلـشـيـخـ عـبـدـ الرـحـمـنـ عـبـدـ الـخـالـقـ، ٢٠.

القبول، وليس عن معصية التنفيذ مع قبول الأمر واعتقاد الوجوب، حتى لا يشوش علينا أحد بأننا نكفر المسلمين، وأننا نحيي مقولات الخارج الحالين!
فيما قومنا! ما ظنكم بهؤلاء الذين يجادون الله ورسوله، ويسعون في آيات الله
معاجزين، ويُحْكُمُونَ بِمَا بَيْنَ أَرْجُونَهُمْ وَبَيْنَ تَحْكِيمِهِ؟ ما ظنكم بهؤلاء الذين
يملؤون الدنيا فحيحاً وضجيجاً بتنتقصهم لشريعة الله، واستهزائهم بأحكامها، واستعداء
الطاغيت على حملتها وأنصارها، وتجسيش الأقلام والألسنة للمشاركة في حرها؟
ما ظنكم بهؤلاء الذين لا يتزرون بادرة للخير والإقبال على الله تطل برأسها في
محيط هذه الأمة إلا سارعوا إلى محقها واستئصال شأفتها؟
ما ظنكم بهؤلاء الذين أصبح الدين شركة بينهم وبين الله فللهم حكم العقائد
والعبادات، وله حكم ما وراء ذلك من جميع المعاملات؟
ما ظنكم بهؤلاء الذين لا شارع لهم إلا البرلمان، ولا سيادة عندهم إلا للأمة، ولا
قدسية لديهم إلا القوانين الوضعية؟
ما ظنكم بهؤلاء الذين يرفضون ابتداءً أن يكون في حقائق الإسلام ما له مدخل في
القضاء والسياسة، أو الذين ينكرون أن تكون أحكامه في هذا المجال كافلة بالمصالح
وآخذة بالسياسة إلى أحسن العواقب؟
ما ظنكم بهؤلاء الذين يزعج الدوائر الغربية - تنامي التيار الديني
في البلاد الإسلامية ويرونه خطراً داهماً يتهدد الحضارة والسلطان؟

ما ظنكم بهؤلاء الذين يسخرون إعلامهم وأقلامهم وألسنتهم في تشويه الصحوة الإسلامية التي تدعوا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ويكتدون في تنفير الناس منها وصدّهم عنها؟

ما ظنكم فيمن يرون في الانتفاضة في فلسطين - وقد اكتسبت بعدها إسلامياً - خطراً يفوق في جسامته خطر الوجود الصهيوني نفسه في فلسطين؟ ويتطوعون في بذل النصائح في كيفية قمع الانتفاضة، أو بالأخص جناحها الإسلامي إلى أبناء صهيون؟ أيها السادة! إن الأمر جد لا هزل فيه، وإنكم مدعوون إلى مناصرة الشريعة ودعم حملتها وأنصارها في جهادهم المقدس، واعلموا أن الأمر لا خيار فيه ولا مساومة؛ لأن الشريعة - كما سبق - هي الدين! إقامتها إقامة الدين وإضاعتها إضاعة الدين. واعلموا كذلك أنكم في هذا الأمر على مفترق الطرق، وقد أوشك الناس أن يمتازوا إلى فسطاطين: فساطط إيمان لا نفاق فيه، وفسطاط نفاق لا إيمان فيه، الأول: يضم حملة الشريعة وأنصارها، والآخر يضم العلمانيين والمارقين وسائر المفتونين والمبطلين، وإن عليكم أن تختاروا لأنفسكم؛ فإما أن تكونوا جنوداً للإسلام وتحتسروا في سبيله ما قد يصيّبكم من العنت تشوّفاً إلى جنة عرضها السموات والأرض، وإما أن يستخفنكم دعاة الضلال، ويزينوا لكم حرب الشريعة ومناصبة أنصارها العداء، فنزل قدم بعد ثبوتها، وتذوقوا السوء بما صدّرتم عن سبيل الله، وتحشرون يوم القيمة مع هؤلاء المضللين المبطلين، وساعدتها تعضون على أيديكم، وتقولون: ياليتنا اخْذَنَا مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا، يا ويلتنا ليتنا لم نتخد من هؤلاء أحداً خليلاً لقد أضلُّونَا عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنَا وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلنَّاسِ حَذَوْلًا !!



أيها السادة! إنكم لو تأملتم قليلاً لعلمتم أنه لا خيار؛ لأنكم لا تمثلون أنفسكم، ولكنكم تمثلون أمتكم، هذه الأمة التي ما فتئت تعلن عن إيمانها بالله، وعن موالاتها ونصرتها لكل من يستنفرها باسم الله، والتي ما قبلت يوماً من الأيام أن تكون شيوعية أو علمانية أو اشتراكية، وإن زعم الزاعمون، وأرجف المرجفون، والتي ما استطاع جمهوركم أن يحوز ثقتها إلا بعد أن وانقها بعهد الله على تحكيم شريعة الله وإعلاء كلماته.

أيها السادة:

وفاءً بوفاءٍ! فإنه لا يصلح في ديننا الغدر! أوفوا لأمتكم بها عاهدتم الله عليه، ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفياً، إن الله يعلم ما تفعلون.

- **شبهة التسوية بين رد الأحكام الشرعية، وبين انحرافات التطبيق الجزئية:**

درج المبطلون في هذا العصر على أن يشغبوا على ما سبق تقريره مما دل عليه الكتاب والسنة، وانعقد عليه إجماع الأمة من كفر من بدل شرائع الله، أو رد أحكام الله بالقول بأن هذا الأمر من جنس الذنوب والمعاصي التي لا تخرج من الملة، وحجتهم في ذلك أنه لا يُكفر أحدٌ من أهل القبلة بذنب إلا إذا استحله، وأن كثيراً من أهل العلم ذكر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكُفَّارُ﴾ [المائدة: 44] قول ابن عباس وطاوس ومجاحد وغيرهم أن هذا كفر دون كفر، وأنه ليس كمن كفر بالله وملائكته، ويقولون: إن التكفير بذلك هو منهج الخوارج، الذي كانوا يُكفرون بمخالفتهم من أهل القبلة معتمدين على مثل هذه النصوص، وعلى مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كُمْ إِلَّا لَهُ﴾.

والعجب أن هذه الشبهة دخلت إلى أروقة المحاكم الوضعية التي انتصبت لحاكمة التيار الإسلامي؛ فتجد ممثلي الادعاء العام يبدئون ويعيدون في تكرار هذه المقولـة متهمـين أبناء الحركة الإسلامية بأنـهم يرددون مقولـات الخوارج، وأن مجـتمعـاناـ المعاصرـة لمـ تنـكـرـ اللهـ حـكـماـ وـلمـ تـرـدـ لهـ أـمـراـ فـلاـ يـصـدـقـ عـلـيـهاـ وـصـفـ الـكـفـرـ أوـ الـظـلـمـ أوـ الـفـسـقـ الـوـارـدـ فيـ هـذـهـ الآـيـاتـ، بلـ وـلاـ يـلـحـقـهاـ إـثـمـ كـذـلـكـ نـظـرـاـ لـلـظـرـوفـ الـدـقـيقـةـ الـتـيـ تـمـ بـهـ الـأـمـةـ الـإـسـلـامـيـةـ فـيـ وـاقـعـنـاـ الـمـاعـاصـرـ، وـنـظـرـاـ لـأـنـ هـذـهـ الشـبـهـةـ قـدـ تـرـوـجـ عـلـىـ كـثـيرـ مـنـ الـعـامـةـ؛ فـإـنـاـ نـقـفـ بـيـنـ يـدـيـهاـ وـقـفـةـ فـاحـصـةـ نـرـدـ فـيـهـاـ الـأـمـورـ إـلـىـ نـصـابـهـاـ، وـبـنـدـدـ بـهـاـ ظـلـامـ هـذـهـ الشـبـهـةـ، فـنـقـولـ:

لقد تمهدـ - كما سبقـ - في مـحـكـمـاتـ الـأـدـلـةـ أـنـ الإـيمـانـ هوـ تـصـدـيقـ الرـسـوـلـ فـيـمـاـ أـخـبـرـ، وـالـانـقـيـادـ لـهـ فـيـمـاـ أـمـرـ، وـأـنـ الـكـفـرـ هوـ عـدـمـ الإـيمـانـ، سـوـاءـ أـكـانـ مـعـهـ تـكـذـيـبـ أوـ اـسـتـكـبـارـ أوـ اـبـاءـ أوـ إـعـرـاضـ، وـأـنـ مـنـ لـمـ يـحـصـلـ فـيـ قـلـبـهـ التـصـدـيقـ وـالـانـقـيـادـ فـهـوـ كـافـرـ.

وعـلـىـ هـذـاـ يـمـكـنـ تـفـصـيلـ القـوـلـ فـيـ قـضـيـةـ الـحـكـمـ بـغـيـرـ ماـ أـنـزـلـ اللهـ؛ ذـلـكـ أـنـ تـعـبـيرـ الـحـكـمـ بـغـيـرـ ماـ أـنـزـلـ اللهـ قدـ يـقـصـدـ بـهـ عـمـلـ الـقـضـاهـ وـالـمـنـفـذـيـنـ، وـقـدـ يـقـصـدـ بـهـ عـمـلـ الـأـصـوـلـيـنـ الـمـشـرـعـيـنـ، وـعـلـىـ حـسـبـ الدـقـةـ فـيـ تـحـدـيدـ الـمـنـاطـ تـكـوـنـ الدـقـةـ فـيـ سـلـامـةـ الـحـكـمـ وـمـوـافـقـتـهـ لـرـادـ الشـارـعـ؛ فـإـنـ قـصـدـ بـهـ عـمـلـ الـقـضـاهـ وـالـمـنـفـذـيـنـ نـُـظـرـ: فـإـنـ كـانـ مـرـدـهـ إـلـىـ تـكـذـيـبـ الـحـكـمـ الشـرـعيـ أـوـ رـدـهـ فـهـوـ كـفـرـ أـكـبـرـ يـخـرـجـ مـنـ الـمـلـلـةـ، وـإـنـ كـانـ مـرـدـهـ إـلـىـ عـارـضـ مـنـ هـوـيـ أـوـ رـشـوـةـ أـوـ نـحـوـهـ مـعـ بـقاءـ الـتـحـاـكـمـ اـبـتـدـاءـ إـلـىـ الـكـتـابـ وـالـسـنـةـ، أـوـ مـاـ حـمـلـ عـلـيـهـاـ بـطـرـيـقـ الـاجـتـهـادـ فـهـوـ مـنـ جـنـسـ الـذـنـوبـ وـالـمـعـاصـيـ وـأـصـحـابـهـ فـيـ مـشـيـةـ اللهـ إـنـ شـاءـ اللهـ عـذـبـهـمـ وـإـنـ شـاءـ غـفـرـهـمـ.



وهذه هي صورة الحكم بغير ما أنزل الله، التي عرفت في تاريخ الإسلام، والتي قال فيها علماء الإسلام ما قالوا، وفصلوا فيها من الأحكام ما فصلوا، إذ لم تعرف الدولة في تاريخها الطويل نبذاً كاملاً لأحكام الله وإطراحاً مجملأً لشريعة الله، وتحاكماً من حيث المبدأ إلى كتاب غير القرآن وإلى دين غير الإسلام، اللهم إلا مرة واحدة في أيام التتار، ولقد جزم أهل العلم يومها بأن هذه الصورة المستحدثة لا تكيف لها إلا الكفر، وأن أصحابها كفار بلا خلاف وأنه يجب قتالهم حتى يرجعوا إلى حكم الله ورسوله.

قال ابن كثير - رحمه الله - عما كان يحكم به التّتّار من السياسات الملكية: «فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يُحكّم سواه في قليل ولا كثير». ^(١)

ويقول في البداية والنهاية: «فمن ترك الشع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء، وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوبة كفر، فكيف بمن تحاكم إلى الياسق وقدمها عليه، من فعل فقد كفر بإجماع المسلمين».^(٣)

أما إن قصد به المعنى الأصولي التشريعي الذي هو خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل الاقتضاء أو التحiz أو الوضع، وأريدَ به إصدار قواعد تشريعية عامة تبدل بها شرائع الإسلام وتكون لها السيادة في الأمة بدلاً من سيادة الكتاب والسنة وتصبح هي المرجع في الحكم عند التنازع، ويقدم العمل بها على العمل بأحكام الشريعة المطهرة فلا جدال في أن هذه الصورة مناط واحد وتكييف واحد، وهو الكفر

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير / ٦٧

. ١١٩ / ١٣) البداية والنهاية .

الأكـبر المـخرج من المـلة، الـذـي لا تـبـقـى مـعـه مـن الإـيمـان حـبـة خـرـدـلـ، كـما قـال تـعـالـى: ﴿أَمْ لَهُمْ شَرَكَوْا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْدِنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشـورـى: ٢١].

يـقول شـيخ الإـسـلام ابن تـيمـية: «وـالإـنسـان مـتـى حلـلـ الـحـرـامـ المـجـمـعـ عـلـيـهـ، أوـ حـرـمـ الـحـلـالـ المـجـمـعـ عـلـيـهـ، أوـ بـدـلـ الشـرـعـ المـجـمـعـ عـلـيـهـ كـانـ كـافـرـاـ مـرـتـدـاـ بـاتـفـاقـ الـفـقـهـاءـ». ^(١)

وـقـد سـبـقـ قولـ ابنـ كـثـيرـ: «فـمـن تـرـكـ الشـرـعـ الـمـحـكـمـ الـمـنـزـلـ عـلـى مـحـمـدـ بـنـ عـبـدـ اللـهـ خـاتـمـ الـأـنـبـيـاءـ وـتـحـاـكـمـ إـلـىـ غـيـرـهـ مـنـ الشـرـائـعـ الـمـنـسـوـخـةـ كـفـرـ، فـكـيـفـ بـمـنـ تـحـاـكـمـ إـلـىـ الـيـاسـقـ وـقـدـمـهـاـ عـلـيـهـ؟ـ مـنـ فـعـلـ ذـلـكـ كـفـرـ بـإـجـمـاعـ الـمـسـلـمـيـنـ». ^(٢)

وـلـقـدـ أـدـىـ الـلـبـسـ فـيـ هـذـهـ الـقـضـيـةـ، وـعـدـمـ تـحـدـيدـ مـنـاطـاتـ الـحـكـمـ فـيـ صـورـهـ الـمـخـلـفـةـ إـلـىـ اـضـطـرـابـ كـثـيرـ مـنـ أـهـلـ الـعـلـمـ مـنـ مـنـتـسـيـيـ الـحـرـكـةـ الـإـسـلـامـيـةـ وـغـيـرـهـمـ فـيـ تـقـرـيرـهـاـ نـاـ ماـ أـتـاحـ لـلـمـبـطـلـيـنـ أـنـ يـجـدـواـ مـنـ بـيـنـ فـرـجـاتـ اـخـتـلـافـهـمـ مـدـخـلـاـ لـهـمـ يـلـبـسـونـ بـهـ عـلـىـ الـعـامـةـ، وـوـيـسـيـغـونـ بـهـ الشـرـعـيـةـ عـلـىـ نـظـمـ مـنـعـدـمـةـ قـامـتـ -ـيـوـمـ قـامـتـ -ـعـلـىـ رـدـ شـرـائـعـ الـإـسـلامـ، وـوـاسـتـبـاحـةـ الـحـكـمـ بـغـيـرـ ماـ أـنـزـلـ اللـهـ، وـاهـدـارـ سـيـادـةـ الشـرـيعـةـ الـإـسـلامـيـةـ، وـحـمـلـ الـأـمـةـ كـلـهـاـ عـلـىـ تـحـكـيمـ الـقـوـانـيـنـ الـوـضـعـيـةـ؛ـ وـذـلـكـ بـإـشـاعـةـ القـولـ بـأـنـ الـكـفـرـ الـوـارـدـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ:ـ ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَفَرُونَ﴾ـ هـوـ الـكـفـرـ الـأـصـغـرـ الـذـيـ لـاـ يـنـقـلـ عـنـ الـمـلـةـ، وـيـسـوـقـونـ فـيـ ذـلـكـ بـعـضـ الـأـثـارـ الـوـارـدـةـ عـنـ الصـحـابـةـ وـالـتـابـعـيـنـ فـيـ بـيـانـ أـنـهـ كـفـرـ دـوـنـ كـفـرـ، وـلـيـسـ كـمـنـ كـفـرـ بـالـلـهـ وـمـلـأـ ئـكـتـهـ، فـنـصـبـعـ بـذـلـكـ أـمـامـ خـلـلـ جـزـئـيـ أوـ انـحرـافـ فـروـعـيـ لـاـ يـبـرـ انـعدـامـ الشـرـعـيـةـ وـلـاـ يـسـوـغـ الـخـرـوجـ.

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦٨/٣.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ١١٩/١٣.



ولقد نبه الشيخ محمود شاكر - رحمه الله - في تعليقه على الطبرى إلى هذا الخلل، وفصل القول في مثل هذه الآثار فقال في تعليقه على ما أورده الطبرى في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ من قول أبي مجلز وهو تابعى ثقة ملن سأله من الإباضية عن معنى هذه الآية وأرادوا أن يلزمونه الحجة في تكفير النساء؛ لأنهم في معسرك السلطان، ولأنهم ربما ارتكبوا بعض ما نهاهم الله عن ارتكابه؛ فأجابهم أبو مجلز بقوله: «إنهم يعملون بما يعملون -يعنى: النساء- ويعملون أنه ذنب! قال: بينما أنزلت هذه الآية في اليهود والنصارى، قالوا: أما والله إنك لتعلم مثل ما نعلم، ولكنك تخشاهم! قال: أنت أحق بذلك منا، أما نحن فلا نعرف ما تعرفون! قالوا: ولكنكم تعرفونه، ولكن يمنعكم أن تتصوّر أمركم من خشيتهم!». ^(١)

يقول الشيخ محمود شاكر - رحمه الله - تعليقاً على ذلك: «فلم يكن سؤالهم عما احتاج به مبدعة زماننا، من القضاء في الأموال والأعراض والدماء بقانون مخالف لشريعة أهل الإسلام، ولا في إصدار قانون ملزم لأهل الإسلام، بالاحتكام إلى حكم غير حكم الله في كتابه وعلى لسان نبيه؛ فهذا الفعل إعراض عن حكم الله، ورغبة عن دينه وإيهام لأحكام أهل الكفر على حكم الله - سبحانه - وتعالى، وهذا كفر لا يشك أحد من أهل القبلة على اختلافهم في تكفير القائل به والداعي إليه.

والذى نحن فيه اليوم هو هجر لأحكام الله عامة بلا استثناء، وإيهام حكم غير حكمه في كتابه وسنة نبيه، وتعطيل لكل ما في شريعة الله، بل بلغ الأمر مبلغ الاحتجاج على تفضيل أحكام القانون الموضوع على أحكام الله المنزلة، وادعاء المحتجين بذلك بأن

(١) راجع تفسير الطبرى بتحقيق محمود شاكر / ١٠ - ٣٤٩ - ٣٥٨.

أحكام الشريعة إنما نزلت لزمان غير زماننا، ولعلل وأسباب انقضت، فسقطت الأحكام كلها بانقضائها، فأين هذا مما بيناه من حديث أبي مجلز، والنفر من الإباضية من بنى عمرو بن سدوس !!^(١)

ولو كان الأمر على ما ظنوا في خبر أبي مجلز، أنهم أرادوا مخالفنة السلطان في حكم من أحكام الشريعة؛ فإنه لم يحدث في تاريخ الإسلام أنْ سَنَ حاكم حكماً وجعله شريعة ملزمة للقضاء بها، هذه واحدة، وأخرى: أن الحاكم الذي حكم في قضية بعينها بغير حكم الله فيها، فإنه إما أن يكون حكم بها وهو جاهل، فهذا أمره أمر الجاهل بالشريعة، وإما أن يكون حكم بها هوى ومعصية، فهذا ذنب تناه التوبة وتلحقه المغفرة، وإما أن يكون حكم به متأولاً حكماً يخالفه به سائر العلماء، فهذا حكمه حكم كل متأول يستمد تأويله من الإقرار بنص الكتاب، وسنة رسول الله ﷺ، وإما أن يكون في زمن أبي مجلز أو قبله أو بعده حاكم حكم بقضاء في أمر جادحاً لحكم من أحكام الشريعة، أو مؤثراً لأحكام أهل الكفر على أحكام أهل الإسلام، فذلك لم يكن قط فلا يمكن صرف كلام أبي مجلز والإباضيين إليه.

فمن احتج بهذين الأثرين وغيرهما في غير باهتما، وصرفهما إلى غير معناهما، رغبة في نصرة سلطان، أو احتيالاً على تسويغ الحكم بغير ما أنزل الله وفرضه على عباده، فحكمه في الشريعة حكم المحادي بحكم من أحكام الله: أن يستتاب، فإن أصر وكابر

(١) راجع تفسير الطبراني بتحقيق محمود شاكر / ١٠ - ٣٤٩ - ٣٥٨ .



ووجه حكم الله، ورضي بتبدل الأحكام فحكم الكافر المصر على كفره معروف لأهل هذا الدين».^(١)

والذي نخلص إليه من ذلك كله: أن قول بعض السلف: (كفر دون كفر) في تفسير هذه الآية لا ينصرف مناطه إلى مناط التحاكم إلى القوانين الوضعية التي أصبحت هي مرد الحكم في واقعنا المعاصر، ولا إلى هؤلاء الذين يتحلون الفصل بين الدين والدولة، ويررون عدم صلاحية أحكام الإسلام لسياسة مجتمعاتنا المعاصرة، ولا إلى هؤلاء الذين يهدرون سيادة الشريعة الإسلامية ابتداءً بحيث يصبح رُدّ القضاء الحكمة إليها جريمةً وخروجاً عن الشرعية وسبباً قاطعاً من أسباب بطلان الحكم ونقضه!!

إن الذي يواجهه العمل الإسلامي في واقعنا المعاصر ليس خللاً عارضاً أو انحرافاً جزئياً في قضية من القضايا حاد فيها القاضي عن الحق لهوى أو رشوة كما هو حال الانحرافات في ظل المجتمعات الإسلامية، ولكنه خلل في أصل قاعدة التحاكم في الدين الذي يجب أن ترد إليه الأمور عند التنازع في القانون الواجب الاتباع في حياة الأمة، هل هو الكتاب والسنة؟ أم القوانين الوضعية التي تصدر عن البرلمان والسلطة التشريعية؟ إنه يتعلق بالإجابة على هذا السؤال: من الحكم في دار الإسلام؟ لشرعية الله أم لقوانين أوروبا؟ هل تقوم الدولة على تحكيم الشريعة الإسلامية؟ أم على تحكيم القوانين الوضعية؟ هل تفصل الدولة عن الدين؟ أم تقوم على حراسة الدين وسياسة الدنيا به؟

(١) راجع تفسير الطبرى بتحقيق محمود شاكر، ٣٤٩ - ٣٥٨.

هذه هي القضية أيها السادة! وإنكم مدعاونـ إلى الإجابة على هذه الأسئلة؛ ليتقرر في ضوئـها مستقبلـ البلاد والعباد!

أما قولـهم: إنه لا يكفرـ أحدـ منـ أهـلـ الـقـبـلـةـ بـذـنـبـ إـلاـ إـذـاـ اـسـتـحـلـهـ فـذـلـكـ حـقـ، وـنـحـنـ نـقـولـ بـمـوـجـبـهـ، إـلاـ أـنـ الـاسـتـحـالـلـ يـتـخـذـ فـيـ الـوـاقـعـ الـعـمـلـيـ إـحـدـىـ صـورـتـيـنـ:

- صـورـةـ تـؤـولـ إـلـىـ كـفـرـ التـكـذـيبـ، وـهـيـ تـكـذـيبـ الـحـكـمـ الشـرـعـيـ وـعـدـمـ اـعـتـقـادـ مـوـجـبـهـ.
- صـورـةـ تـؤـولـ إـلـىـ كـفـرـ الرـدـ، وـهـيـ رـدـ الـحـكـمـ الشـرـعـيـ وـعـدـمـ التـزـامـهـ، وـإـنـ اـعـتـقـدـ أـنـ اللهـ أـوـجـبـهـ، وـأـنـ الرـسـوـلـ قـدـ أـمـرـ بـهـ، فـمـنـ قـالـ: إـنـ هـذـاـ حـكـمـ اللهـ، وـلـكـنـيـ أـرـدـهـ وـأـسـخـطـهـ وـلـأـرـىـ صـلـاحـيـتـهـ كـمـنـ كـذـبـ بـهـذـاـ حـكـمـ اـبـتـدـاءـ سـوـاءـ بـسـوـاءـ، بـلـ قـدـ يـكـوـنـ الـأـوـلـ أـغـلـظـ كـفـرـاـ، وـأـشـدـ مـحـادـةـ لـهـ وـرـسـوـلـهـ.

ذلكـ أـنـ الإـيمـانـ المـجـمـلـ -ـكـمـ سـبـقـ- تـصـدـيقـ الرـسـوـلـ فـيـهـ أـخـبـرـ، وـالـانـقـيـادـ لـهـ فـيـهـ أـمـرـ، فـمـنـ لـمـ يـحـصـلـ فـيـ قـلـبـهـ التـصـدـيقـ وـالـانـقـيـادـ فـهـوـ كـافـرـ، وـإـنـماـ أـتـيـ هـؤـلـاءـ مـنـ قـبـلـ ضـلـالـهـمـ فـيـ فـهـمـ حـقـيـقـةـ الإـيمـانـ، لـقـدـ عـبـثـ بـهـمـ ضـلـالـاتـ الـإـرـجـاءـ وـالـتـجـهـمـ الـتـيـ تـفـشـتـ جـرـثـومـتـهـاـ فـيـ أـوـسـاطـ الـأـمـةـ فـأـفـسـدـتـ عـلـيـهـمـ دـيـنـهـمـ، وـظـنـوـاـ مـعـهـاـ أـنـ الإـيمـانـ هـوـ مـهـدـ التـصـدـيقـ، فـلـاـ يـكـوـنـ الـكـفـرـ بـالـمـقـابـلـ إـلـاـ مـحـضـ التـكـذـيبـ، فـمـهـمـاـ رـدـ الـمـرـءـ مـنـ شـرـائـعـ الـإـسـلـامـ أـوـ خـلـعـ الـرـبـقـةـ مـنـ الـالـتـزـامـ بـهـ وـالـانـقـيـادـ لـمـوجـبـهـ وـاستـعـلنـ بـنـقـضـهـ لـهـ وـاستـهـزـائـهـ بـهـ فـلـاـ يـقـدـحـ شـيـءـ مـنـ ذـلـكـ فـيـ أـصـلـ إـيمـانـهـ مـاـ دـامـ يـصـدـقـ بـقـلـبـهـ أـنـهـاـ وـحـيـ مـنـ عـنـدـ اللهـ!!
يـقـولـ شـيـخـ الـإـسـلـامـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ: «ـوـالـكـفـرـ لـاـ يـخـتـصـ بـالـتـكـذـيبـ، بـلـ لـوـ قـالـ: أـنـاـ أـعـلـمـ أـنـكـ صـادـقـ، لـكـنـ لـاـ أـتـبـعـكـ، بـلـ أـعـادـيـكـ وـأـبـغـضـكـ وـأـخـالـفـكـ، وـلـاـ أـوـفـقـكـ لـكـانـ كـفـرـهـ أـعـظـمـ، فـلـمـاـ كـانـ الـكـفـرـ الـمـقـابـلـ لـلـإـيمـانـ لـيـسـ هـوـ التـكـذـيبـ فـقـطـ عـلـمـ أـنـ الإـيمـانـ لـيـسـ التـصـدـيقـ فـقـطـ،



بل إذا كان الكفر يكون تكذيباً، ويكون مخالفةً ومعاداة وامتناعاً بلا تكذيب فلا بد أن يكون الإيمان تصديقاً مع موافقه وموالاته وإنقياد، ولا يكفي مجرد التصديق فيكون الإسلام جزءاً مسمى الإيمان، وكما كان الامتناع من الإنقياد مع التصديق جزءاً مسمى الكفر فيجب أن يكون كل مؤمن مسلماً منقاداً للأمر، وهذا هو العمل». ^(١)

فالمرجئة أخرجوا الأعمال جميعاً من مسمى الإيمان وجعلوه محض التصديق والخوارج أدخلوا الأعمال جميعاً في أصله، وجعلوه جملة الفرائض، وقد استدل الخوارج على ما ذهبوا إليه بظاهر نصوص الوعيد، وقابلهم المرجئة فاستدلوا عليهم بظاهر نصوص الوعيد، وكل منها قد أخذ في النصوص بالنظر الأول، ولم يجمع بين أطراف الأدلة حتى ينجلي أمامه مقصود الشارع؛ ولذلك قال من قال من أهل العلم: لاستفیدوا من كلام المرجئة إلا بطلان كلام الخوارج، ولا يستفاد من كلام الخوارج إلا بطلان كلام المرجئة، ويبقى الحق بعيداً عن هؤلاء وهؤلاء.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «بل كل من تأمل ما تقوله الخوارج والمرجئة في معنى الإيمان علم بالاضطرار أنه مخالف للرسول، ويعلم بالاضطرار أن طاعة الله ورسوله من تمام الإيمان، وأنه لم يكن يجعل كل من أذنب ذنباً كافراً، ويعلم أنه لو قدر أن قوماً قالوا للنبي: نحن نؤمن بما جئتنا به بقلوبنا من غير شك ونقر بآياتنا بالشهادتين، إلا أنا لا نطيعك في شيء مما أمرت به ونهيت عنه، فلا نصلِّي، ولا نصوم، ولا نحج، ولا نصدق الحديث، ولا نؤدي الأمانة، ولا نفِي بالعهد، ولا نصلِّي الرحم، ولا نفعل شيئاً من الخير الذي أمرت به، ونشرب الخمر، ونسنكح ذوات المحارم بالزنا

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩٢/٧.

الظاهر، ونقتل من قدرنا عليه من أصحابك وأمتك، ونأخذ أمواهم بل نقتلك أيضًا، ونقاتلك مع أعدائك، هل كان يتوجه عاقل أن النبي ﷺ يقول لهم: أنتم مؤمنون كاملو الإيمان، وأنتم من أهل شفاعتي يوم القيمة، ويرجى لكم ألا يدخل أحد منكم النار، بل كل مسلم يعلم بالاضطرار أنه يقول لهم: أنتم أكفر الناس بما جئت به ويضر بآعناقهم إن لم يتوبوا من ذلك.

وكذلك يعلم كل مسلم أن شارب الخمر والزاني والقاذف لم يكن النبي ﷺ يجعلهم مرتدين يجب قتلهم، بل القرآن والنقل المتواتر عنه يبين أن هؤلاء لهم عقوبات غير المرتد عن الإسلام، كما ذكر الله في القرآن جلد القاذف والزاني وقطع السارق، وهذا متواتر عن النبي ﷺ، ولو كانوا مرتدين لقتلهم فكلا القولين مما يعلم فساده من الاضطرار من دين الإسلام^(١).

ومن ناحية أخرى فقد اتفق الجميع: أهل السنة والمرجئة والخوارج وغيرهم من سائر الفرق أن حكم الشرك مختلف عن حكم بقية الذنوب؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ لِأَنَّ يُشَرِّكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنِ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لِئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَنْكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ ٦٥ [آل عمران: ٦٥]، ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِّنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦].

والصورة التي تتحدث عنها صورة من صور الشرك الأكبر بلا نزاع؛ لما تهدى من أن التشريع المطلق حق خالص لله -جل وعلا- وحده من نازعه في شيء منه فهو مشرك؛ لقوله تعالى: ﴿أَمَّا هُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]

(١) المرجع السابق ٢٨٧ / ٧.



وقوله: ﴿أَنْخَذُوا أَجْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبه: ٣١]. وقد سبق القول في معنى هذه الآيات.

إن الحالة التي تواجهها مجتمعاتنا المعاصرة هي حالة الإنكار على الإسلام أن تكون له صلة بشئون الدولة، والحجر عليه ابتداءً أن تتدخل شرائعه لتنظيم هذه الجوانب، وتقرير الحق في التشريع المطلق في هذه الأمور للبرلمانات والمجالس التشريعية.

إننا أمام قوم يريدون أن ينتصروا لحقيقة الإسلام من أطرافها حتى تكون بمقدار الديانة المسيحية، ثم يصبغوا هذا المقدار من بعد بأي صبغة أرادوا فيذهب الإسلام!!.

إننا أمام قوم يدينون بالحق في السيادة العليا والتشريع المطلق لمجالسهم التشريعية؛ فالحلال ما أحلته، والحرام ما حرمته، والواجب ما أوجبته، والنظام ما شرعته، فلا يجرم فعل إلا بقانون منها، ولا يعاقب عليه إلا بقانون منها، ولا اعتبار إلا للنصوص الصادرة منها.. هذه هي المحنـة التي تواجهها دار الإسلام اليوم، والتي لا يصلح لدفعها ترقيع جزئي بإلغاء بعض المواد والنص على أخرى، وإنما يصلحـه أن نبدأ بترقير السيادة المطلقة والحاكمية العليا للشريعة الإسلامية والنص على أن كل ما يتعارض معها من القوانين أو اللوائح فهو باطل ومنعدم، ويومها فقط تبدأ رحلة العودة إلى الله والتقويم الجدرـي للبناء التشـريعي في ديار المسلمين.

أما قولهـمـ: إنـ هـذـهـ هيـ دـعـوـةـ الـخـوارـجـ الـذـينـ يـكـفـرـونـ مـخـالـفـيـهـمـ مـنـ أـهـلـ الـقـلـبـةـ اـعـتـمـادـاـ علىـ مـثـلـ هـذـهـ الأـدـلـةـ، فـهـوـ قـوـلـ: لـمـ تـقـعـ الـعـيـنـ عـلـىـ أـسـمـجـ مـنـهـ، وـلـاـ عـلـىـ أـصـلـ مـنـ أـصـحـابـهـ!

إنـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ حـكـاـهـاـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ عـلـىـ لـسـانـ الـكـرـيمـ ابنـ الـكـرـيمـ ابنـ الـكـرـيمـ يـوـسـفـ بـنـ يـعـقـوبـ قـبـلـ أـنـ تـنـقـلـهـاـ لـنـاـ دـوـاـوـيـنـ التـارـيـخـ عـلـىـ

السنة الخوارج! أفيكون كل من دعا إلى إقامة الدين وتحكيم الشريعة وإفراد الله بالعبادة والتشريع المطلق خارجيًّا من الخوارج؟ ترى ماذا يكون إذن مبدل الشرع، ومحل الحرام، ومحرم الحلال، والداعي إلى الفصل بين الدين والدولة؟ أىكون عليًّا بن أبي طالب؟ كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا.

لقد رفع هذا الشعار في دولةٍ كان التحاكمُ فيها إلى الشريعة، وكان قيامها على حراسة الدين وسياسة الدنيا به، وإن غشيتها من المظالم ما غشتها، فكان الخارجون عنها مبطلين خارجين عن الحق.

ويَرِفَعُ هذا الشعارَ اليومُ أبناءُ العملِ الإسلامي، وقد أعلنت العلَمَانِيةُ وحُكْمَتُ القوانينُ الوضعيَّةُ التي تُحلُّ الربا والزنا والفواحشَ ما ظهرَ منها وما بطنَ، وتحميها بقوَّةُ الشرطةِ والقضاءِ؛ يرَفَعُونَهُ ليرَدوا به الأمرَ إلى اللهِ -جلَّ وعلاً-، ولينتصرُوا به لشريعتهم المضاعة وكتابهم المهدَر، وليدفعوا عن الأمةِ شرك التشريع بما لم يأذن به اللهُ، وباطل التحاكم في الدماء والأموال والأعراض إلى غير ما أنزلَ اللهُ، فكانوا مجاهدين أنصارًا لللهِ ورسولِه.

وعجَّا لهؤلاءِ الذين وقفوا حيَّاتهم على حماية العلَمَانِية، وتحكيم القوانين الوضعيَّة، وفتنة المؤمنين والمؤمنات من أبناء الحركة الإسلاميَّة، ثم يتباكون بعد ذلك على مذهب أهل السنة، ويُشنعون على مخالفِيهِم بأنَّهم من الخوارج!

ترى هل صَحَّ عندَهُم في مذهبِ أهلِ السنة تحكيم القوانين الوضعيَّة وإلغاءُ الشريعة الإسلاميَّة؟ هل صَحَّ عندَهُم في مذهبِ أهلِ السنة أن يكونَ الحقُّ في التشريع المطلق لمجلسِ المجالسِ يُحِلُّ به ما يشاءُ ويُحرِمُ به ما يشاءُ على ما تقتضيهُ أهواءُ



أعضائه ومصالحهم بمعزل عن هداية الكتاب والسنة، بل مراجمة لكتاب والسنة
ومضادة لأحكامها القاطعة المتواترة؟

هل صح عندهم في مذهب أهل السنة إباحة الربا بقانون، وإباحة الردة بقانون،
وإباحة الزنا بقانون، وإباحة الخمر بقانون، وحماية التبرج بقانون، وحماية المراقص
الليلية بقانون، وتعطيل التحاكم إلى الشريعة بقانون... إلخ، هل صح كل ذلك في
مذهب أهل السنة الذي يدين به ويغار عليه هؤلاء؟!

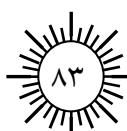
أما نحن فُشهد الله إِنَّا نُبَرِّئُ مذهب أهل السنة والجماعة من كل هذه الضلالات،
 فهو المنهج القوي الوسط بين ضلالات المذاهب البدعية الأخرى، وأهله هم الفرق
الناجية بين بقية الفرق الضالة المتوعدة بالنار على لسان النبي ﷺ، وما عُرِفَ أ أصحابه
على مدار التاريخ إلا دعاءً إلى الحق وأنصاراً لله ورسوله، لا يتحاكمون إلى طاغوت،
ولا يُجلون الله حراماً، ولا يُحرمون الله حلالاً، ولا يبدلون الله شرعاً، ولا يردون على الله
أمراً، أو فياءً لدينهم ولائهم، ينفون عن الدين تحريف الغالين، وتأويل المطلين،
وانتحال الجاهلين، ويحملون أمتهم على الاستقامة عليه، والتغريب بالمنهج والأرواح في
حمايته والذبّ عنه، أولئك هم أهل السنة والجماعة، كما عرفتهم الأمة على مدار التاريخ،
لا كما يقدمهم دعاة العلمانية، وأقطاب الفصل بين الدين والدولة!!

إن الذي نخلص إليه، ولا نمل من التأكيد عليه -بعد هذه الجولة- أننا أمام خلل
لا يتعلّق بفرع من فروع الدين، ولا بمسألة جزئية منه، إنه يتعلّق بأصل الأصول،
و قضية القضايا، وأول ما يتوجه به التكليف إلى العباد، إنه يتعلّق بأصل الإيمان بالله
ورسوله، إنه يتعلّق بأصل الرضا بالله ربّا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً،

ومن هنا قلنا: إن على السادة الأعضاء أن يختاروا لأنفسهم، فإذاً الإسلام وما يتضمنه اختياره من جهاد وتضحيات ونقص في الأموال والأنفس والثمرات، وإنما انهيار الشرعية وما قد يصبحها من علو مؤقت في الأرض ومتاع قليل! ثم تكون إلى ربك الرجعي؛ ليجزي الذين أساءوا بها عملاً ويجزي الذين أحسنوا بالحسنى، فالذين صبروا ابتغاء وجه ربهم، وصدقوا ما عاهدوا الله عليه إلى جنة عرضها السماوات والأرض، والذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى إلى نار وقودها الناس والحجارة عليها ملائكة غلاط شداد لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.

فيما معاشر السادة الأعضاء في المجالس البرلمانية في جميع بلاد الأمة الإسلامية! إني أعظمكم بواحدة: أن تقوموا الله مثنى وفرادي، ثم تفكروا: هل يجوز ابتداءً أن ترد الأمور في دار الإسلام إلى كتاب غير القرآن، وإلى دين غير الإسلام؟ هل يجوز ابتداءً أن تحول هيئة من الهيئات أو مجلس من المجالس الحق في التشريع المطلق يُحِلُّ به ما يشاء ويحرم به ما يشاء؟ هل هذه الديمقراطية التي سحرت العالم كله شرقه وغربه مع ما تتضمنه من الإقرار لمثلي الأمة بالحق في السيادة العليا والتشريع المطلق منهجه إسلامي يجوز أن يُقرَّه المسلمين فضلاً أن يطالِبوا به في حال السعة والاختيار؟ لا أحسب إلا أن أجابتكم على ذلك كله ستكون بالنفي القاطع الجازم؛ لأن مقتضى توحيد الله -جل وعلا- إفراده وحده بالحكم والتشريع، ورد الأمور إليه وحده عند التنازع.

إذا تمهد ذلك فإننا ننتقل بكم إلى سؤال آخر: هل يجوز -والحال كذلك- أن تشاركوا في مجالس اغتصبت لنفسها أمراً هو من أخص خصائص الرب -جل وعلا-



وأجمع صفاته؟ هل يجوز أن تهالكوا على هيئات قامت - يوم قامت - على خلع الربقة وادعاء الحق في التشريع المطلق، وجعلت ما سنته إرادة الأمة مشرعاً من دون الله؟ لا أحسب إلا أن إجابتكم ستكون بالنفي المستدرِّك عليه بآدلة الاستدراك (ولكن)، ستقولون: ولكن أليس الأولى أن تُوجَدَ في هذه الواقع لتحويل اتجاهها من الشرك إلى التوحيد ومن الفساد إلى الإصلاح؟ أو على الأقل لتقليل مفاسدها وتكميل مصالحها ما أمكن، وقد علمت أن مبني الشريعة تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، أو على أقل القليل أن نحمل الدعوة إلى حقائق التوحيد والإسلام إلى بقية المؤمّرين في هذه المجالس فعسى أن نبه غافلاً أو أن نعَّلم جاهلاً أو نرد شارداً إلى ربه؟ وأنا أجيبكم على ذلك كله بنعم! على أن تدركوا أن هذا هو مبرر وجودكم في هذه الواقع، والمدخل الوحيد إلى الترخص في التحاكم بها، وإلا لزمكم إثم المشاركة في هذا الباطل، وأصابكم كفل من وزره، وأنتم تقرؤون في القرآن قول الله - جل وعلا -:

﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَيَّئْتُمْ إِيمَانَ اللَّهِ يُكَفِّرُ بِهَا وَيُسْهِرُ بِهَا فَلَا نَقْعُدُ وَمَعْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾

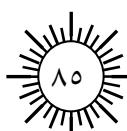
[النساء: ١٤٠].

وتقرؤون قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي إِيمَانِنَا فَاعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَلَمَّا يُنْسِينَكَ الشَّيْطَانُ فَلَا نَقْعُدُ بَعْدَ أَذْكُرَتِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨]. لقد سجل التاريخ مما سجل وقفه للأستاذ / حسن الهضيبي عندما عرض مشروع الدستور المدني عام ١٩٤٨ م للمناقشة في مجلس الأمة، فاعتراض - رحمه الله - على المشاركة في المناقشة ابتداءً، وقال: إن خطأ هذا القانون وصوابه عندي سيان؛ لأن



اللجنة التي قدمته لم ترد الأمر ابتدأً إلى كتاب الله وسنة رسوله، وما حمل عليهما بطريق الاجتـهاد، ولكنـها ردـته إلى أكثرـ من عـشرين تقـيـناً وضـعـيـاً اختـارتـ منهاـ هـذا النـسـيجـ المـهـلـهـلـ فـتـجـاـوـزـ بـذـلـكـ الأـصـلـ المـحـكـمـ الذـيـ لـاـ يـحـلـ لـسـلـمـ يـؤـمـنـ بـالـلـهـ وـالـيـوـمـ الـآـخـرـ أـنـ يـتـجـاـوـزـهـ، وـهـوـ رـدـ الـأـمـورـ عـنـدـ التـنـازـعـ إـلـىـ اللـهـ وـالـرـسـوـلـ، وـإـنـ لـمـ يـفـعـلـ ذـلـكـ كـمـاـ يـقـولـ اـبـنـ كـثـيرـ: فـلـيـسـ بـمـؤـمـنـ بـالـلـهـ وـلـاـ بـالـيـوـمـ الـآـخـرـ.

أـرـأـيـتـمـ كـيـفـ عـرـفـ هـذـاـ الشـيـخـ الجـلـيلـ حـقـيقـةـ دـوـرـهـ فـيـ هـذـهـ المـجـالـسـ، وـمـبـرـرـ وـجـودـهـ بـيـنـ أـصـحـاحـهـ فـكـانـ مـنـهـ هـذـاـ المـوـقـفـ الإـيـمـانـيـ الذـيـ خـلـفـهـ لـنـاـ درـسـاـ نـتـعـلـمـ مـنـهـ وـنـبـرـاسـاـ نـسـتـضـيـءـ بـضـوـئـهـ؟



الفصل الخامس

الولاء والبراء ودوره في
معركة تحكيم الشريعة

الولاية ضد العداوة وأصلها الحب والقرب. والبراء من البعد والتخلص وإظهار العداوة. والعداوة أصلها البغض والبعد.

وقد تمهد في أصول أهل السنة والجماعة أن الولاء والبراء لا يعقد إلا على أساس الكتاب والسنّة لا غير، وأن من كان مؤمناً وجابت موالاته من أي صنف كان، ومن كان كافراً وجابت معاداته من أي صنف كان، ومن كان فيه إيمان وفيه فجور أعطي من المولاة بحسب إيمانه، ومن البغض بحسب فجوره، وأنه ليس لأحد أن يُعلق الولاء والبراء بغير الأسماء التي عَلَقَ الله بها ذلك؛ كأسماء القبائل والمداين والمذاهب الفقهية والأحزاب السياسية، والطوائف المضافة إلى الأئمة والمشايخ ونحوها، بل لا يقدم إلا من قدمه الله ورسوله، ولا يُؤخر إلا من أخوه الله ورسوله، ولا يحب إلا ما أَحَبَّ الله ورسوله، ولا يبغض إلا ما أَبْغَضَ الله ورسوله، ولا يُفَرِّقُ بين الأمة بأسماء مبتدعة، لا أصل لها في الكتاب والسنّة.

هذه هي عقيدة أهل السنة والجماعة في باب الولاء والبراء.

فالولاء والبراء يُعقد على أساس الإسلام لا غير.

ويَقِرَّ الناس ويُيَعْدُون ويُحَمَّدُ الناس ويُذَمُّون بحسب حظهم من الإسلام ونهاضتهم برسالته.

يقول ابن عباس رضي الله عنهما: «من أَحَبَّ في الله، وأَبْغَضَ في الله، ووالي في الله، وعادى في الله، فإنما تناول ولية الله بذلك، ولن يجد عبد طعم الإيمان وإن كثر صلاته حتى يكون كذلك، وقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدي على أهله شيئاً». ^(١)

(١) حلية الأولياء عن ابن عباس، ٣١٢ / ١.



كما تمهد أيضًا النهي عن موالة الكافرين، أو اتخاذهم بطانةً من دون المؤمنين في عشرات الموضع من القرآن الكريم، حتى لا تقاد تعرف قضية أبدى فيها القرآن وأعاد، وألحَّ في إقامة الحجة بها بعد الدعوة إلى التوحيد مثل هذه القضية.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْخُذُوا عَدُوِّي وَعَدُوكُمْ أُولَئِكَ تُلْقَوْنَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيمَانَكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهَدًا فِي سَيِّلٍ وَأَبْيَغَاءَ مَرْضَاقٍ تُسْرُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَمُ بِمَا يَعْلَمُونَ يَقْعُلُهُمْ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءُ السَّيِّلِ﴾ [المتحنة: ١].

وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَاتَلُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرِءَاءٌ مِّنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبِدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدُودُ وَالْعَصَاءُ أَبْدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لَأَيُّهُ لَا سَتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلَأُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تُوكَلْنَا وَإِلَيْكَ أَبْنَنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [المتحنة: ٤].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْخُذُوا الْكَفَرِينَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتَرِيدُونَ أَنْ يَجْعَلُوا اللَّهَ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٤٤].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْخُذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أُولَئِكَ بَعْضٌ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١].



وقال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ أَكْفَارِينَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَكْتُمُوهُمْ ثُقَّةً وَيُحَدِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨].

وقال تعالى: ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا أَبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتِهِمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّتِ بَحْرِي مِنْ تَحْنِهَا الْأَنْهَرُ خَلِيلِنَّ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضَوْا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وقد شدد القرآن الكريم النكير على الذين يتخدون الكافرين أولياء من دون المؤمنين بأن تبرأ منهم «فليس من الله في شيء» وجعلهم منهم «ومن يتولهم منكم فإنه منهم» وأخبر أن مثل هذه الموالاة أو الموادة لا تجتمع مع الإيمان بحال ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتِ بَحْرِي مِنْ تَحْنِهَا الْأَنْهَرُ خَلِيلِنَّ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضَوْا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٨١].

يقول الطبرى فى تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ أَكْفَارِينَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾.

قال ابن جرير - رحمه الله في تفسير هذه الآية - : «وَهَذَا نَهْيٌ مِّنَ اللَّهِ يُعَلِّمُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَتَخَذُوا الْكُفَّارَ أَعْوَانًا وَأَنْصَارًا وَظَهُورًا؛ وَلِذَلِكَ كَسْرٌ (يَتَخَذُ)؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ بِالنَّهِيِّ، وَلَكِنَّهُ كَسْرٌ الدَّالُّ مِنْ لِسَانِ الْمُذَكَّرِ الَّذِي لَقِيهِ وَهِيَ سَاكِنَةً.

وَمَعْنَى ذَلِكَ: لَا تَتَخَذُوا - أَيْهَا الْمُؤْمِنُونَ - الْكُفَّارَ ظَهَرًا وَأَنْصَارًا تَوَلُّهُمْ عَلَى دِينِهِمْ وَتَظَاهِرُهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَدْلُوُهُمْ عَلَى عُورَاتِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَفْعُلُ ذَلِكَ ﴿فَلَيَسْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ يعني: فقد بَرَئَ مِنَ اللَّهِ وَبَرَئَ اللَّهُ مِنْهُ بِأَرْتَادِهِ عَنْ دِينِهِ وَدُخُولِهِ فِي الْكُفَّرِ، ﴿إِلَّا أَنْ تَكَثُرُوا مِنْهُمْ نُقَيْةً﴾ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا فِي سُلْطَانِهِمْ فَتَخَافُوهُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَتُظْهِرُوهُمْ لَهُمُ الْوَلَايَةَ بِالسُّلْطَنِ، وَتَضْمِرُوهُمْ لَهُمُ الْعِدَاوَةَ، وَلَا تَشَايِعُوهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفَّرِ، وَلَا تَعِنُوهُمْ عَلَى مُسْلِمٍ بِفَعْلٍ».^(١)

وَيَقُولُ فِي تَفْسِيرِ قُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ﴾ [الْمَائِدَةِ: ٥١]: مَنْ تَوَلَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ، أَيْ: مِنْ أَهْلِ دِينِهِمْ وَمُلْتَهِمْ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَوَلَّ مَتَوَلٌ أَحَدًا إِلَّا وَهُوَ بِهِ وَبِدِينِهِ وَمَا هُوَ عَلَيْهِ رَاضٍ، وَإِذَا رَضِيَهُ وَرَضِيَ دِينُهُ فَقَدْ عَادَى مَا خَالَفَهُ وَسَخَطَ وَصَارَ حَكْمُهُ حَكْمَهُ.^(٢)

وَيَقُولُ شِيخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تِيمِيَّةَ فِي تَفْسِيرِ قُولِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَحِدُّ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الْمَجَادِلَةِ: ٢٢] «أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّكَ لَا تَجِدُ مُؤْمِنًا يَوَدُ الْمُحَادِينَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ إِنَّ نَفْسَ الْإِيمَانِ يَنْافِي مَوَادِتَهُ، كَمَا يَنْفِي أَحَدُ الضَّدِّينِ

(١) تَفْسِيرُ الطَّبَرِيِّ ٢٣٨ / ٣.

(٢) الْمَرْجَعُ السَّابِقُ ٢٧٧ / ٦.



الآخر، فإذا وُجد الإيمان انتفى ضده، وهو موالة أعداء الله، فإذا كان الرجل يوالي أعداء الله بقلبه كان ذلك دليلاً على أن قلبه ليس فيه الإيمان الواجب»^(١).

ولقد فقه الرعيل الأول من أصحاب رسول الله ﷺ حقيقة الولاء والبراء فزخرت حياتهم بالصحائف المشرفة والمواقف الخالدة التي علمت البشرية كيف يتصرّـ الولاء للإسلام على كل ما حفلت به الدنيا من الجواذب والمعريات.

فهذا هو الصحابي الجليل كعب بن مالك، وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا بجره النبي ﷺ ويأمر به جرّه، ويعيش بين المسلمين على الحال التي وصفها الله في القرآن ﴿وَعَلَى الْثَالِثَةِ الَّذِينَ حُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحِبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَاهَرَ أَن لَا مَلْجَأٌ مِّنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبه: ١١٨] ثم يأتيه في غمرة هذه المحنّة كتابٌ من ملك غسان يدعوه فيه إلى أن يلحق به؛ ليواسيه ويرفع عنه ما يكابده من هوانٍ وضيّقة، فما كان من الصحابي الجليل إلا أن أحرق هذه الرسالة في التنور، وقال: وهذا أيضًا من البلاء !!

ولنستمع إلى تعليق الحافظ ابن حجر على هذه القصة وهو يقول: «وَدَلَّ صَنْعٌ كَعَبٍ هَذَا عَلَى قَوَةِ إِيمَانِهِ وَمُحِبَّتِهِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَإِلَّا فَمَنْ صَارَ فِي مُثْلِ حَالِهِ مِنَ الْهَجْرِ وَالْإِعْرَاضِ قَدْ يَضُعُّفُ عَنِ الْاحْتِمَالِ ذَلِكُ، وَتَحْمِلُّ الرِّغْبَةُ فِي الْجَاهِ وَالْمَالِ عَلَى هَجْرَانِ مَنْ هَجَرَهُ، وَلَا سِيمَا مَعَ أَمْنِهِ مِنَ الْمَلِكِ الَّذِي اسْتَدْعَاهُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا يُكِرِّهُهُ عَلَى فَرَاقِ دِينِهِ، لَكِنْ لَا احْتَمَلَ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَأْمُنُ مِنَ الْافْتَانِ حَسْمَ الْمَادَةَ، وَأَحْرَقَ الْكِتَابَ وَمَنَعَ الْجَوَابَ، هَذَا مَعَ كُونِهِ مِنَ الشُّعُرَاءِ الَّذِينَ طَبَعَتْ نُفُوسُهُمْ عَلَى الرِّغْبَةِ، وَلَا سِيمَا بَعْدَ

(١) مجموع الفتاوى ١٣ / ٧ .

الاستدعاء والاحتٌ على الوصول من الجاه والمال^(١)، لاسيما الذي استدعاه قريبه ونسيه، ومع ذلك فغلب عليه دينه، وقوي عنده يقينه، ورجح ما هو فيه من النك و التعذيب على ما دُعى إليه من الراحة والنعيم، حبًّا في الله ورسوله كما قال ﷺ: «وأن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما»^(٢).

وهذا الصحابي الجليل أبو عبيدة رض يقتل أباه يوم بدر لما استحبَّ الكفرَ على الإيمانِ، ولم تمنعه صلة الأبوة من أن ينتصر منه الله ولرسوله وللمؤمنين.

وهذا هو الصحابي الجليل مصعب بن عمير يمر يوم بدر على نفر من الصحابة يأسرون أخيه عزيز بن عمير، فيقول لهم: شُدُّوا وثاقهُ جيدًا؛ فإنْ أمه غنية، ويبادره أخوه متعجبًا «أهذه وصاتك بي!» فيقول: إنهم أحروني دونك!!

وهذا هو الصحابي الجليل زيد بن الدشنة بعد أسره في حادثة الرجيع يشتريه صفوان بن أمية؛ ليقتله بأمية بن خلف، ويُقدم هذا الصحابي الجليل إلى القتل صابرًا محتسبيًا، فيبادره أبو سفيان بن حرب بهذا السؤال: أنشدك الله يا زيد أتحب أن محمدًا عندنا الآن في مكانك تُصرَبُ عنقه وأنك في أهلك. قال زيد: «والله ما أَحِبُّ أن محمدًا الآن في مكانه الذي هو فيه تصبيه شوكه تؤذيه وأني جالس في أهلي، فقال: ما رأيت من الناس أحدًا يحب أحدًا كحب أصحاب محمدٍ محمدًا، ثم قتلوا زيدًا رض».^(٣)

وهذا هو الصحابي الجليل عبد الله بن أبي بن سلول يأتي إلى النبي ﷺ وقد قال أبوه قوله الفاجرة ﴿لَمَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ أَلْأَغْرِيَنَّهَا أَلْأَذْلَّ﴾

(١) هكذا في الأصل، ولعلها «الجاه والمال» أو «بالجاه والمال».

(٢) فتح الباري ١٢١ / ٨.

(٣) البداية والنهاية، لابن كثير ٦٤ / ٤، ٦٥.



ويعرض على النبي ﷺ أن يأمره فيأتيه برأس أبيه إن كان مُزمعاً قتله! ويقف على باب المدينة شاهراً سيفه؛ ليمتنع أبوه من دخول المدينة حتى يعلم من هو الأعز، ومن هو الأذل، ولم يُمكّنه من الدخول حتى جاء إذن رسول الله ﷺ.

إن هذه المواقف وأمثالها غيظ من فيضٍ، وإن كتب السيرة حافلة بالغرائب والأعجيب!!

هذا ولقد حرص أعداء الله على إضعاف مفهوم الولاء والبراء في حياة الأمة الإسلامية، وكسر الحاجز النفسي بين المسلم والكافر، وبعث قيم جديدة يُعقدُ على أساسها الولاء والبراء لتكون بدليلاً عن الإسلام فظهرت دعوات القومية والوطنية والإنسانية، وأنحieraً الزماله بين الأديان حتى يتذبذب المسلم بين ولائه لدینه، وبين ولائه لهذه المفاهيم الجديدة، ويذهب تميّزه بإسلامه، واستعلاؤه بعقيدته فيتمهد بذلك سبيلاً إلى غزوه فكريّاً وحضارياً وعسكرياً إذا لزم الأمر فلا يجد منه أعداء الله إلا مسخاً مشوهاً لا يعول عليه في حراسة دين ولا في سياسة دنيا.

ولذلك لم يكن غريباً أن يقول أحد المستشرين: «إننا في كل بلد إسلامي دخلناه نبشنا الأرض لنحصل على تراث الحضارات القديمة قبل الإسلام، ولسنا نعتقد بهذا أن المسلمين سيترك دينه، ولكنه يكتفي منه تذبذب ولائه بين الإسلام وتلك الحضارات»^(١).

ولم يكن غريباً أن تؤتي هذه الدعوات الخبيثة أكملها في تمزيق دولـة الخلافة فتتشـأ حركة التـركـيـكـ فيـ تـرـكـيـاـ، وـ هيـ حـرـكـةـ تـبـنـىـ الدـعـوـةـ إـلـىـ عـقـدـ الـوـلـاءـ وـ الـبـرـاءـ عـلـىـ أـسـاسـ

(١) الولاء والبراء في الإسلام، لـ محمد القحطاني . ٤٦

القومية الطورانية، واتخذت من الذئب الأغر شعاراً لها، والذئب الأغر هو معبد الأتراك قبل أن يعرفوا الإسلام !!

ولم يكن غريباً أن تنشأ بالمقابل حركة القومية العربية التي تدعو إلى الانفصال عن تركيا، وإقامة الولاء والبراء على أساس العروبة، وبلغ الأمر الذروة عندما قاد لورنس - ذلك الغربي الكافر - الجيوش العربية - فيما سمي بالثورة الكبرى - ضد الخلافة العثمانية وانضم العرب إلى جيوش الحلفاء ضد دولة الخلافة تحت قيادة جاسوس كافر !! وانفصلوا بذلك عن بقية إخوانهم المسلمين، وأصبحوا يرون في كل تجمع يقوم على أساس العقيدة والدين بقية من بقايا الرجعية، وأثراً من آثار التخلف !! فماذا كانت النتيجة لهذه التزعزعات العرقية الجاهلية؟ لقد سقطت دولة الخلافة، وانفرط عقد الأمة الإسلامية، وبعد أن كانت تركيا - باسم الإسلام - تخيف جارتها روسيا، وظلت لعدة قرون تدير رحى الحرب داخل الأراضي الروسية أصبحت دويلة كادحة تتسلل سلاحها من الغرب، وتقبع مرعوبة في أقل من ١٠٪ من حدودها الأولى ! ولم يكن العرب أحسن حظاً من تركيا بعد أن هاجت العصبية للعروبة في دمائهم، وحاربوا الأتراك المسلمين مع إنجلترا الكافرة تحت قيادة ذلك الجاسوس الكافر فقد أصبحوا أذلاء في بلادهم لا يطمئنون أن يأمنوا فيها إلا بحبل من الغرب أو حبل من الشرق، واستطاع حفنة من اليهود أن يقهروا جيوش العروبة وأن يمرغوا كرامة هذه الأمة في التراب. وصدق الله العظيم: ﴿وَمَنْ يُهِنَ اللَّهُ فَمَا لَهُ، مِنْ مُكَرِّرٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاء﴾ [الحج: ١٨].



أيها السادة:

إن قضية الولاء والبراء من القضايا التي تراكمت عليها الأتربة بكيد وتدبير من أعداء الله؛ حتى لا تتحرك الحمية الإسلامية في نفوس المسلمين؛ لأن في ذلك الخطر الحقيقي على خططهم ومطامعهم في هذه الأمة، وقد استنفرتْ من أجل إماتة هذه القضية أقلاع المستشرقين وصنائعهم من المستغربين، وأنشئت لها الجامعات والمدارس التبشيرية وسخرت لها كافة أجهزة الإعلام الرسمية وغير الرسمية، والتبيّحة - كما رأينا -:
أجيالٌ مبتورةُ الصلة بأساطير حقيقة الإسلام؛ ما تجهله من الإسلام أضعافٌ أضعفَ ما تعرفه عنه، وما تعرفه منه مشوّهٌ مدخولٌ، تتغنى بآمجاد الأوربيين، وتتنادى باتباع سننهم شبراً بشبرٍ، وذراعاً بذراعٍ، يقود جيوشها جاسوسٌ كافرٌ؛ لتحارب مع جيوش الحلفاء دولة الخلافة، وتبعيةً مهينةً للشرق أو للغرب، وقابليةً للغزو الفكري والحضارى بمختلف فنونه ووسائله، والله الأمر من قبل ومن بعد.

أيها السادة:

قد تسألون الآن: ما علاقة هذا كلها بموضوعنا الأصلي، وهو معركة تطبيق الشريعة؟
والجواب على ذلك: أنه لا يثبت في هذه المعركة، ولا ينهض ببقاعتها إلا من رسخت في قلبه حقائق الولاء والبراء، فوالى في الله، وعادى في الله، وأحب في الله، وأسخط في الله، فلم يتخد بطانة من دون المؤمنين، ولم يتخذ من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين ولبيحة، ولم يوالِ من حادَ اللهَ ورسولَه ولو كان ذا قربى، ولم يُلْقِ بالمودة إلى عدو من أعداء الله مهما تراءى له في ذلك من الحظوظ العاجلة والمتعة القريب.



إن المسلم في سيره على درب الجهاد يقعد له الشيطان كلَّ مرصد، ويلوح له بمفاسد تَلْحِقُه في نفسه وماله وولده بسبب إصراره على هذا الجهاد، ويزين له المداهنة، بل والمداهنة مع الخصوم؛ حتى لا تصيبه دائرة، أو طمعاً في أن ينال من خصومه لغاية من الدنيا أو يكُفَّ عن نفسه بأسهم، وتظل هذه الجواذب تفعل فعلها في نفس المسلم حتى تزل به القدم، ويستدرج إلى إلقاء السَّلَم، والتخلِي عن المعركة، فيبدأ في المساومة وبيع قضيته جزءاً بعد جزء بعرض من الدنيا! والمعصوم من عصم الله.

قد ترون في طريقكم أن أسباب القوة كلها بيد خصوم الشرعية؛ فهم الذين يملكون القرار؛ لأنهم الأغلبية، وهم الذين يملكون المال والإعلام والقوة الباطشة؛ لأنهم الدولة، وهم الذين يملكون قضاء حوائج الناس؛ لأن مقاليد الأمور في أيديهم، وقد يقنطكم ذلك من مواصلة السير في نصرة الإسلام والمحاماة عن الشرعية، وقد تجدون من علماء السوء من يزين لكم السكوت والمداهنة، ويسبغ لكم عليه من تلبيساته شرعية زائفَة؛ فاحذروا هذه المزالق، واثبتو على الحق الذي شَرَفَكم اللهُ بالانتساب إليه، وأعزُّكم برفع لوائه، واعلموا أن القوة لله جمِيعاً، إن الله منجزٌ وعدُه، وناصرٌ جنَّدُه، وإنَّ كلَّ ما على الأرض من متاع وزينة لا يساوي غمرة واحدة في غمرات جهنَّم، وإن المبر الرَّحيم لدخولكم هذه الواقع هو الانتصار للشرعية، والدفع عن المستضعفين، والتصدي بكلمة الحق، فإن تخليت عن ذلك فقد فقدتم شرعية وجودكم ولحقتكم من أوزار القوم وأثامهم ما تنوء به كواهلكم، بل إذا اسْتُدْرِجْتُمْ إلى شيء من الاعتراض على الشرعية والمشاركة في تعطيلها فقد بُؤْتُمْ بِخُسْرَيِّ الدنيا والآخرة، وتلبَّستُمْ بعمل من أعمال الكفر الأكبر!



ومن ناحية أخرى فإن أهمية هذه القضية تبدو في التخطيط الاستراتيجي لهذه المعركة ومعرفة موقع الناس منها قرباً وبعداً وموالاة ومجافاة، حتى تُرسَم خريطة العلاقات مع الآخرين رسماً دقيقاً على أساسها فلا يُواли أعداء الله، ولا يتحالف معهم تحالفاً يُحترق به الصُّفُ الإسلامى وتنكشف به عورات المسلمين، وفي التاريخ عبرة ومنهاج.

لقد رأينا غلاة الرافضة على مدار التاريخ يقفون دائمًا مع خصوم الإسلام ضد أهل السنة والجماعة، وما دخل أهل السنة في معركة إلا كان الرافضة في صفوف أعدائهم، بل كانوا إذا انتصر المسلمون على عدوهم يقيمون الأحزان والماتم، وإذا حدث العكس أقاموا الفرح والسرور، وإن من يَعْ درس التاريخ يدرك هذه الحقيقة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الرافضة توالي من حارب أهل السنة والجماعة، فهم يوالون التتار ويوالون النصارى، وقد كان بالساحل بين الرافضة وبين الفرنج مهادنة، حتى صارت الرافضة تحمل إلى قبرص خيل المسلمين وسلاحهم، وغلبان السلطان، وغيرهم من الجند والصبيان، وإذا انتصر المسلمون على التتار أقاموا المأتم والحزن، وإذا انتصر التتار على المسلمين أقاموا الفرح والسرور. وهم الذين أشاروا على التتار بقتل الخليفة، وقتل أهل بغداد ووزير بغداد ابن العلقمي الرافضي هو الذي خامر على المسلمين وكاتب التتار حتى أدخلهم أرض العراق بالمكر والخداعة ونهى الناس عن قتالهم، وقد عرف العارفون بالإسلام أن الرافضة تميل مع أعداء الدين».^(١)

وعلى هذا ففي البلاد التي يكثر فيها غلاة الرافضة أو يكون لهم فيها وجود ظاهر لا ينبغي أن يُعوَّل المسلمون على التحالف مع هؤلاء أو يطمعوا في نُصر-تهم على شيء

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٨ / ٦٣٦ .

من الحق؛ فإن غلاة الرافضة لا يرضون بدولة تقام على السنة، وتسود فيها أحكام الشريعة؛ لأنها ستقف بطبيعة الحال حائلاً يُحُول دون إشاعة ضلالاتهم ومعتقداتهم الفاسدة، وإنما الذي يُرضي غلاة الرافضة أحد أمرين:

- وضع علماً لا تدين فيه الدولة بدين؛ لأنه يمتهد به سبيل إلى نشر ضلالاتهم تحت شعار حرب الاعتقاد، ولا يوجد فيه من يقف لهم أو لدعوتهم بالمرصاد.
 - أو وضع شيعي رافضي يدعو إلى ما يدعون إليه من البدع والضلالات.
- وأن من يَعِد درس التاريخ والواقع يدرك هذه الحقيقة، وفي موقف النصيرية اليوم في بلاد الشام عبر وعظات !!

وفي البلاد التي توجد فيها الأحزاب العلمانية التي تتبنى العلمانية عقيدة سياسية لها لا ينبغي للعمل الإسلامي أن يرکن إليها، أو أن يطمئن إلى تنسيقه معها في هذه القضية؛ لأن الصدام بين العلمانية والإسلام واقع لا محالة. فالإسلام منهج شمولي يُعبد الناس في جميع شؤونهم لله رب العالمين، ويُقرّ أن التشريع حق خالص الله - جل وعلا - من نازعه فيه فهو مشرك، والعلمانية منهج ليبرالي يقوم على الفصل بين الدين والدولة وإعطاء الشعب - مثلاً في نوابه - الحق في أن يشرع لحياته ودولته كما يشاء، فهما إذن منهجان متباینان مهما جمعت بينهما - في بعض الأحيان - مصلحة جزئية مشتركة.

ولا يخفى أن العلمانية لا دين لها إلا المصلحة، فحيثما لاحت لها مصلحة في التحالف مع فريق من الناس لتحقيق هدف مرحلي تحالفت معه، وإن كان خلافه معها من النقىض، ثم لا تتوρع أن تخذله وأن تفارقه إلى حليف جديد، متى لاحت لها المصلحة مع حليف آخر في موقع آخر، فهي لا تعرف المواقف الثابتة، وإنما



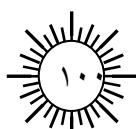
تتأرجح مواقفها بحسب تأرجح المصالح، وتبدل بحسب تبدلها، فمرة نجدها في هذا الطرف، ومرة نجدها مع الطرف الآخر، ومرة نجدها مع هذا الفريق ومرة نجدها مع فريق آخر... وهكذا، فهم كما ذكر الله تعالى: ﴿مُدَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَلَاءُ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن يَهْدِي إِلَيْهِ سِيرِلَا﴾ [النساء: ١٤٣].

وعلى هذا فإن الرصيد الحقيقى للعمل الإسلامي والدعوة إلى تحكيم الشريعة هم حملة الشريعة وأنصارها من العلماء والكيانات الدعوية على اختلاف طرائقها في التفكير ومناهجها في العمل من ناحية، ثم جماهير الأمة وسوادها الأعظم من ناحية أخرى،، فهم لا يزالون على ولائهم للشريعة وعلى نصرتهم لمن يدعون إلى تطبيقها، ولا بديل للعمل الإسلامي من جمع رجالاته والتنسيق بين كياناته الدعوية المختلفة، ودعوتها إلى التآزر والثبات في هذا المعركة التي لا مكان فيه لضعف ولا لفرد خلف الصفا!

أيها السادة:

إن الذي نخلص إليه من ذلك كله ما يلي:

- أن الولاء للإسلام حباً ونصرة، والبراءة من الكفر عداوةً وبغضناً أصلٌ من أصول الاعتقاد، لا يتغير بتغير الموقف، ولا يتبدل بتبدل المصالح، ولو ساقوا إلى المسلم الحق كل ما على الأرض من مناع وزينة، بل لو وضعوا الشمس في يمينه والقمر في يساره على أن يخون رسالته، أو يخذل دينه ما فعل حتى يظهره الله أو يهلك دونه.
- إن اتخاذ المبطلين أولياء من دون المؤمنين من المحرمات القطعية المتواترة في القرآن والسنة، بل قد تبلغ مبلغ الكفر والردة. إن كانت على شيء من الدين، وإن عدم وضوح هذه القضية هو الذي أدى إلى التهارج واختلاط الصفوف مع خصوم الإسلام في



الآونة الأخيرة، وأن المسلم الذي يفارق جماعة المسلمين إلى جماعة المحاذين لله ورسوله ويقف في صف خصوم الشريعة ضد حملتها ونصرائها يكون بذلك قد خلع رقبة الإسلامة من عنقه! متى علم ما عليه حال هؤلاء وعلم دين الإسلام، وأقيمت عليه الحجة الرسالية التي تقام من خلال السلطان أو المجتهدين من العلماء.

- أن تاريخ غلاة الرافضة حافل بالعداوة لأهل السنة، وأن التعويل عليهم في نصرة هذه القضية ضربٌ من الوهم، ولابد للمشتغلون بهذه القضية أن العلماًنـين أقرب إلى قلوب غلاة الرافضة من حملة الشريعة والمجاهدين في سبيل تطبيقها، وأنهم يفضلون الدولة العلمانية على الدولة الإسلامية التي تقام على السنة؛ لأن الأولى عرض مستباح أمامهم بخلاف الثانية.

- إنه لا ينبغي أن يعول على الأحزاب العلمانية الغالية التي تعقد خصوصيتها مع التدين وتعلن حربها على الله ورسله! أو يطمئن إلى التنسيق مع أحد منهم في هذه القضية، وقد اختاروا لأنفسهم طريق المحادة لله ورسوله، أما العلمانية التي لم تبلغ في موقفها من الدين هذا المبلغ، وقد انطلقو من شبهات عرضت لهم لم تجد من يجلبها لهم، فهؤلاء يمكن إدارة حوار معهم، والتنسيق معهم على مشترك وطني في أوقات الأزمات والمحن!

- أن حملة الشريعة من العلماء، وأنصارها من الجماعات الإسلامية هم الرصيدُ الحقيقي لهذه القضية، وأي محاولة لتطبيق الشريعة بمعزل عن هؤلاء محاولةٌ مقضيةٌ عليها بالفشل لا محالة، وكل محاولة لتجاوز هؤلاء في هذه المعركة خذلان بين كمحاولات مَنْ يدخل المعركة مفرداً معتمدًا على تحول خصوصه إلى صفة لنصرته!!



- أن إشاعة العلم بهذه القضية جزء لا يتجزأ من الإعداد لهذه المعركة حتى تعزل الأحزاب العلمانية، ولا تجد لها أشباعاً يلتفون حولها في أوساط الأمة، وحتى يصبر الناس على ما يعقب عمليات التطبيق -في الغالب- من مكائد وتأمّر، وحتى يفَضِّل الناسُ الإسلامَ مع الجوع على الكفر مع الرغد وطيب العيش.

أيها السادة:

لقد أدى الغبش في هذه القضية -يوماً من الأيام- إلى أن تتحرك الجيوش العربية بقيادة جاسوس كافر لقتال مع الحلفاء الكفراً جيوش الخلافة العثمانية لقاءً وعود رائفة لم يتحقق منها إلا وعد بلفور بإقامة دولة إسرائيل !!

يقول لورنس قائدُ الجيوشِ العربية يومَ ذاك والذي لُقبَ بـلورنس العرب: «إن كل ما كنا نحتاجه هو أن نزرم أعداءنا -والترك في مقدمتهم- وكم أنا فخور بالمعارك الثلاثين التي خضتها والتي لم تُرْقِ فيها نقطة دم إنكليزي...! إن مجلس الوزراء قد دفع العرب إلى أن يقاتلو في صفنا لقاءً وعوِّد معيينة، وعوِّد بتحويل الحكم إليهم في المستقبل، ولم يكن هناك بُدُّ من أن أَدْخُلَ في المؤامرة، وأن أُصْبِحَ أحدَ أعضائها. وقد أنجزوا معنا ما أنجزوه من عمل مثيرٍ بداعٍ من هذه الآمال، وقد كان واضحاً -منذ البداية- أن هذه الوعود المبذولة تصبح حبراً على ورق في حالة انتصارنا، ولو أخلصت النصْح للعرب لنصحتهم -إذ ذاك- بأن يعتزوا بدولتهم ويعودوا إلى بيوتهم، وأن لا يغامروا بحياتهم في القتال لقاءً دراهمَ معدودة، ولكنني فضلت أن نكون متصرّفين وناكثين للعهد على أن نكون خاسرين مهزومين»^(١).

(١) مؤامرة فضل الدين عن الدولة لمحمد كاظم حبيب، ٨٤.

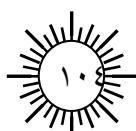


ومن أجل مزيد من التعريف بهذا (لورنس) ننقل لكم هذه الفقرة من مذكرات (وايزمان) أحد أقطاب الحركة الصهيونية حيث يقول: «ويقضي - على الواجب وأنا أبحث تاريخ العلاقات بين العرب واليهود، أن أثني هنا الثناء العظيم على الخدمات التي قدمها (لورنس) للقضية اليهودية، لقد عرفت لورنس وقابلته مرات عديدة في مصر، وقد كان يتردد بعد ذلك على متزلي في لندن من غير رسميات ولا كلفة، وكان موقف لورنس من الصهيونية موقفا إيجابياً، لا شك فيه، وكان من الخطأ البالغ أن الكثيرين كانوا يتصورون أن لورنس عدو للصهيونية بحكم أنه كان صديقا للعرب»^(١). لقد أدى الغيش في هذه القضية إلى التفاف فتام من الأمة حول الأحزاب العلمانية التي تجاهر بعلانيتها مجرد أنها تَعِد الناس بشيء من الرغد وتُلْوِح لهم بحلول مشكلة الغذاء والكساء، ولو رسخت حقائق الولاء والبراء في النفوس ما التفَّ حولها من الأمة رجل واحد، وكيف يرضى بمواقتها رجل يؤمن بالله واليوم الآخر، وهي التي لم تفتَّ تستعلن بربوها لشروع الإسلام وتدعوه - بلا مواربة - للفصل بين الدين والدولة؟! لقد أدى الغيش في هذه القضية إلى تأرجح المواقف السياسية لكثير من قادة الاتجاهات الدينية في بعض البلاد، وأصبحت خريطة الولاءات والتحالفات تتعدل كل يوم، بل كل ساعة في بعض الأحيان، واستطاعت العلمانية الحاكمة أن تخترق صفوف هذه الاتجاهات، وأن تستقطب بعض قياداتها؛ لأن الأمر لم ينطلق من مواقف عقائدية ثابتة، بل من موازنات سياسية تخضع لحسابات وتقديرات متفاوتة ومتتجدة، وكم يفت في عضد الاتجاهات الدينية في هذه البلاد أن تتفق على مشروع لتطبيق الشريعة ثم

(١) نقل عن الدكتور أحمد شلبي، من كتابه: اليهودية . ١٠٦



تفاجأً بأن فريقاً منها قد خالفها إلى خصومها، وتحالف معهم، وبذل صوته لصالحهم، ولو أدى هذا إلى تنكيس أعلام الشريعة !!
ولن يعدم ساعتها ما يخدر به ضمير من التأويلات والخارج ! ولو رسخت حقائق الولاء والبراء في القلوب بالقدر الذي يدرك معه هؤلاء أن مظاهرة خصوم الشر-يعة وإعلان الحرب على حملتها وأنصارها دونها عارض من تأويل أو جهالة أو إكراه باب من أبواب الانسال من ربة الإسلام، وأن الوقوف في موقف المعارضة للشريعة والرفض لتطبيقها دونها عارض من تأويل أو جهالة أو إكراه باب من أبواب الانسال من ربة الإسلام كذلك، ما وجدنا كل هذه التذبذبات التي أتاحت لخصومنا أن يصلوا إلى ما يريدون دون أن يبذلوا في سبيل ذلك قطرة دم واحدة!!.



الباب الثاني

تحكيم الشريعة

ودعوى الخصوم

تمهيد

إن الذي حَصَرَتْ به صدور العلمانيين من التحاكم في الدماء، والأموال، والأعراض إلى ما أنزل الله، وقيام الدولة على حراسة الدين وسياسة الدنيا به، والذي بيَّنا في المباحث الماضية عمق ارتباطه بأصل الإيمان بالله ورسوله، وبعقيدة التوحيد التي لا يصح لأحد من الناس عمل بدونها، والذي كان إلى وقت قريب بديهيَّة الضمير المسلم، وضرورة الدولة المسلمة لا ينفك عنها، ولا تنفك عنه بحال من الأحوال، ولا يتتصور أن يجادل في لزومه أحد ويقى له أمام نفسه انتساب إلى الإسلام وانتهاء إلى جماعته، فضلاً عن أن يبقي له أمام قومه أو أمنته، وإن هذا الأمر البدهي العقدي المحكم قد صار موضع جدل ومارأة وأصبح مجالاً للأخذ والرد، وتراجح في عقول جماعة العلمانيين ما بين الإقرار المجمل والمحاولة في بعض التفاصيل، ثم الإقرار المجمل في بعض الجوانب والإنكار المجمل في بعضها الآخر، ثم استقر الأمر على الإنكار المجمل وفقاً لما انتهت إليه نظرياتهم أو عقائدهم السياسية من الفصل بين الدين والدولة بالكلية، والمجادلة في مبدأ صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان، وراحوا يتحللون بذلك من الحجج والمبررات ما لا يُفْقِدُ مثله إلا في أسواق الجهالة أو السفسطة.

وقد استطاع القوم أن يجعلوا من هذا الزيف مدرسة وفكراً، وأن يسودوا فيه الصحف، وأن ينفقوا فيه الأعمار، وأن يُنشئوا عليه أجيالاً من الناس لا تعرف عن دينها إلا هذه الشبهات التي أوحت بها إليها هذه الزمرة المارقة، وقد يكون في هؤلاء الأغراُر والمخدوعون الذين أحسنواظن بما يلقى إليهم من هذه المفاهيم العلمانية، ولم تتح لهم فرصة التعرف على الحق من منابعه، أو الاختلاط المباشر برجاله، لاسيما مع

حرص العلمنية على التظاهر باحترام المقدسات الدينية، والتأكيد على أن ما تفعله من الفصل بين الدين والدولة إنما هو لمصلحة الدين نفسه!، وغيرها منها عليه من أن يتکدر جوهره النقي ومنبعه الصافي المقدس بـألاعيب السياسة والسياسة!!، وحرصهم في نفس الوقت على الهجوم الشرس على رموز العمل الإسلامي والإلحاح في اتهامهم بالإرهاب والتطرف وتوظيف الدين لتحقيق مآرب سياسية حتى ينشأ حاجز كثيف من الكراهية وانعدام الثقة بينهم وبين غمار الناس الذين هم دائمًا موضع رهان دائم بين دعاة التضليل والعلمنية، وبين دعاة الإسلام وأبناء الصحوة الإسلامية.

ونود فيما يلي أن نستعرض أهم ما تقدّف به العلمنية من الشُّبه في طريق الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية في مناقشة موضوعية هادئة، فهلّم إلى هذه الدراسة.



الفصل الأول

دعوى أن الإسلام ديانة روحية
وليس دينًا ودولة

دعوى الفصل بين الدين والدولة

يؤكد العلمانيون على أنهم مؤمنون يحترمون جوهر الدين، وأنه لا تعارض بين دعوتهم وبين التدين الصحيح المستنير، فهم علمانيون ومتدينون كذلك!! ولكنهم يفهمون الدين، لا كما أنزله الله، ولا كما فهمه المسلمون على مدار التاريخ، وإنما على نحو بدعي منكر لم يخطر على بال أحد من المسلمين على مدى هذه القرون المتعاقبة من تاريخ الإسلام اللهم إلا في هذا القرن النكد الذي شهد الدعوة إلى هذه النحلة الخبيثة، إنهم يفهمون الدين على أنه ما يقام في الناس من شعائر العبادات، وما يدعو إليه الوعاظ والخطباء من مكارم الأخلاق، أما ما وراء ذلك من أحكام المعاملات وأمور القضاء والسياسة ونحوه فليس من الدين في شيء، والدين منه براء!

وقد نشأت هذه النحلة في أوروبا في أعقاب صراع طويل بين الكنيسة وبين السلطة الزمنية انتهى في نهاية المطاف إلى هذه الثنائية، فتقسم الكنيسة مملكتها على الأرواح، وتختص بشؤون العقائد والعبادات، وتقسم السلطة الزمنية مملكتها على ما وراء ذلك من شئون الحياة، وعادت بذلك الكنيسة سيرتها الأولى حيث المقوله المؤثرة لديها: (دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله).

ومن أوروبا، وعلى يد المستشرقين من مفكري الغرب وصناعهم من المستغربين في بلادنا انتقلت هذه الدعوة إلى الشرق، وطفق ينبع بها خصوم الإسلام في كل واد، ويبشرون من خلالها بمستقبل تقدمي لا مكان فيه للرجعية ولا للرجعيين، وكانت تركيا دار الخلافة أول بلد إسلامي تنتقل إليه هذه الدعوة فكان ما كان من إلغاء الخلافة وانفراط عقد هذه الأمة، ومن بعدها انتقلت إلى سائر البلاد العربية والإسلامية.

هذا، ولا يخفى أن في القرآن أحکاماً كثيرة ليست من العبادات، ولا من الأخلاق المجردة كأحكام البيع والربا والرهن والدين والإشهاد، وأحكام الزواج والطلاق واللعان، والظهار والحجر على الأيتام، والوصايا والمواريث وأحكام القصاص، والديمة، وقطع يد السارق، وجلد الزاني، وقاذف المحسنات وجزاء السعي في الأرض فساداً، بل في القرآن آيات حربية... إلخ. هذا يدلنا على أن من يدعوا إلى فصل الدين عن السياسة إنما قد تصور ديناً آخر وسماه الإسلام.

ولا يخلو حال الداعين إلى هذه النحللة من أحد أمرين:

- إما أن ينكروا كل هذا الحشد الهائل من الأحكام، ويكتنبو بما جاء فيها من الآيات والأحاديث، وكفر هؤلاء - بعد أن يعلموا ما تنزل فيها من عند الله - معلوم بالضرورة من الدين.

- وإنما أن يقرروا بوجود هذه الأحكام في الكتاب والسنة، وينكروا صلاحيتها للتطبيق وكفالتها بالمصالح في هذا العصر، وفي هذا المسلك من الزندقة والباطل ما تقاد السماوات تنفطرون منه، وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً!، فإن عيب هذه التشريعات عيب للمشرع - جل في علاه -، وكفر من يجترئ على ذلك معلوم بالبداهة بعد توفر شروط التكفير وانتفاء موانعه.

وهؤلاء بهذا المسلك يجعلون الإنسان نذراً لله الذي خلقه، بل هم - بهذا - يعلون كلمة الإنسان على كلمة الله جل جلاله، ويفرونونه من السلطة والاختصاص ما يحررون مثله على الله - جل في علاه - وبهذا يصبح الإنسان (رباً) فوق الرب يحكم بما يريده، ويقضى بما يشاء!!



لقد استحق إبليس لعنة الخلد ونار الأبد؛ لأنه رد على الله حكمًا واحدًا من أحکامه، فكيف بهؤلاء وهم يردون على الله كافة شرائعه وأحكامه ويتهمنها بالقصور والجمود وانعدام الصلاحية؟!! ترى هل يبقى مع هذا المسلك أدنى أدنى من مثقال ذرة من إيمان.

يقول الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله -: «والقرآن ملوء بأحكام وقواعد جليلة، في المسائل المدنية والتجارية، وأحكام الحرب والسلم، وأحكام القتال والغنائم والأسرى، وبنصوص صريحة في الحدود والقصاص.

فمن زعم أنه دين عبادة فقط فقد أنكر كل هذا، وأعظم على الله الفريسة، وظن أن شخص كائناً من كان، أو هيئة كائنة من كانت، أن تنسخ ما أوجبه الله من طاعته والعمل بأحكامه، وما قال هذا مسلم قط ولا يقوله، ومن قال فقد خرج عن الإسلام جملة، ورفضه كله، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم». ^(١)

ويقول الشيخ محمد الخضر حسين - في معرض رده على هؤلاء -: «وفي القرآن أحكام كثيرة ليست من التوحيد، ولا من العبادات، كأحكام البيع والربا والرهن والدين والإشهاد وأحكام الزواج والطلاق واللعان والظهار والحجر على الأيتام والوصايا والمواريث وأحكام القصاص والدية وقطع يد السارق وجلد الزاني وقادف المحصنات وجذاء السعي في الأرض فسادًا، بل في القرآن آيات حربية... وهذا يدل على أن من يدعوا إلى فصل الدين عن السياسة إنما تصور دينًا آخر وسماه الإسلام» ^(٢) إلى

(١) الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين في مصر، ٨٩.

(٢) مؤامرة فصل الدين عن الدولة لمحمد كاظمة حبيب، ١٩.

أن يقول: فصل الدولة عن الدين هدم لمعظم الدين، ولا يُقدم عليه المسلمون إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين.

ويقول الشيخ مصطفى صبرى شيخ الإسلام في الدولة العثمانية: «إن هذا الفصل مؤامرة بالدين للقضاء عليه، ولقد كان في كل بدعة أحدها العصريون المترنجون في البلاد الإسلامية كيد للدين ومحاولة للخروج عليه، لكن كيدهم في فصله عن السياسة أدهى وأشد من كل كيد؛ فهو ثورة حكومية على دين الشعب، في حين أن العادة أن تكون الثورات من الشعب على الحكومة -وشق عصا الطاعة منها (أي: من الحكومة) لأحكام الإسلام، بل ارتداد عنه من الحكومة أوّلاً ومن الأمة ثانياً... وهو أقصر طريق إلى الكفر». ^(١)

ويقول الشيخ يوسف القرضاوي: «بل إن العلّامي الذي يرفض مبدأ تحكيم الشريعة من الأساس ليس له من الإسلام إلا اسمه، وهو مرتد عن الإسلام بيقين، يحب أن يستتاب، وتزاح عنه الشبهة، وتقام عليه الحجة، وإلا حكم القضاء عليه بالردة، وجُرّد من انتهائه إلى الإسلام، أو سُحب منه الجنسية الإسلامية، وفُرقَ بينه وبين زوجه وولده، وجرت عليه أحكام المرتدين المارقين، في الحياة، وبعد الوفاة». ^(٢)

ويذكر الشيخ بكر أبو زيد رئيس المجمع الفقهى بمكة المكرمة، يذكر من مراحل الدعوة إلى الله: التصدى لدعوى (فصل الدين عن الدولة) أو (الدين عن السياسة)؛ بإبطالها، والبيان للناس جهاراً بأن السياسة عصب الدين، ولا يمكن له القيام

(١) موقف العقل والعلم / ٤٨١.

(٢) الإسلام والعلمانية للدكتور / يوسف القرضاوي، ٧٣ - ٧٤.

والانتشار وحفظ بيضته إلا بقوّةٍ تَدِينُ به، وإن هذه الدعوة الآثمة (فصل الدين عن السياسة) في حقيقتها: عزل للدين عن الحياة، ووأد للناس وهم أحياء، وما حقيقة وصل الدين بالسياسة إلا الدعوة إلى الله، وإقامة الحسبة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعمل على مد الإسلام، وجزر الكفر والكافرين وقهْر الفسقة عن المحaram والتهاوش؛ حماية لحرمات المسلمين وأوطانهم، واستقرار أمنهم؛ ليكونوا يدًا على من سواهم وعونًا على من ناوأهم، وبالجملة ليعيش المسلمون في ظل حماية إسلامية، لا في ظل أعدائهم من المشرعين والملحدين.

ولن يقوم هذا الدين ولن تتحقق غاياته في الحكم والقضاء ومجالات الحياة كافة إلا بمن يحمل راية التوحيد يصدّع الكفر والكافرين، ويقوم عوج الفسقة والمائلين عن الصراط المستقيم، وهذا لا يتأدى إلا بسلطان ذي شوكة يدين بالإسلام وعالم يجهز بالبيان، فإذا اجتمع اللسان والسان من تحتها جيل الجهاد في دائرة الإسلام كانت الضمانة العظمى لنصرته ونشر الدعوة إليه، وبناء حياة الأمة على هدي الكتاب والسنة. وهذا التلاحم بين الدين والدولة هو حقيقة الوفاء بين الذين آمنوا بربهم - سبحانه وتعالى - للتجارة معه ببيع النفس والمال والولد في سبيله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَذْكُرُ عَلَىٰ تِحْزِفَرَ

﴿تُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف: ١٠ - ١١].^(١)

ويقول الأستاذ عبد الحليم عويس في كتابه: (تطبيق الشريعة الإسلامية): «ويصل هؤلاء في حربهم لتطبيق الشريعة حد الخيانة العظمى لأمتهم وللحقيقة المجردة، وذلك حين يزعم بعضهم - هداهم الله - أن الشريعة مجموعة وصايا أخلاقية، وهم بهذا يلغون

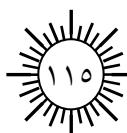
(١) حكم الانتهاء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية للشيخ بكر أبو زيد ٧٢ - ٧٣.

مئات الآيات القرآنية المتعلقة بالأحكام، والتي قدرّها الإمام الغزالي وابن العربي بخمسين آية، وقد نازعه ابن دقيق العيد في هذا التقرير، وقال: إن مقدار آيات الأحكام لا تناصر في هذا العدد، بل هو مختلف باختلاف القراءح والأذهان، وما يفتحه الله من وجوه الاستنباط حتى من الآيات الواردة في القصص والأمثال.

وليس التشريع الإسلامي كليات مجملة -كما يعتقدون- بل هناك مجالات فصل فيها التشريع تفصيلاً محدوداً للأحكام المتعلقة بالجهاد والدفاع عن النفس والعلاقات الدولية، وهناك مجالات، فصل فيها الشريعة تفصيلاً كافياً وشافياً، مثل: القصاص والحدود والحلال والحرام من الطعام والميراث وقوانين الأسرة، وغيرها، وينحصر- مجال (الكليات) في بعض النظم السياسية التي تختلف صور تطبيقها، وفي قواعد الاجتها... وكل من ينكر أي حكم مفصل في القرآن والسنة أو يرفضه أو يكتب ضده ويعد إلى تحريفه مثل من يحاول جعل ميراث الأنثى مثل ميراث الذكر، أو جعل شهادة المرأة في الشئون التي نص عليها القرآن مثل شهادة الرجل يدخل في دائرة الارتداد، فهذه أمور لا تقبل الاجتهاد، ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِعَيْنِ الْكِتَابِ وَتَكُفُّرُونَ بِعَيْنِ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا كُلُّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِ الْعَذَابِ وَمَا أَلَّهُ بِغَنِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥].^(١)

من أجل هذا كله كانت المعركة مستعرة وحامية الوطيس بين العلمانيين وبين الشريعة الإسلامية؛ فإن الشريعة هي العدو الأول لهم؛ لأنها هي التي تنقل الإسلام من عالم النظريات والمثاليات إلى دنيا الواقع والتنفيذ، وهي التي تهيء للمجتمع سياجاً من

(١) تطبيق الشريعة الإسلامية، ٦٥.



القوانين يحميه من عدوان العادين، وهي التي تردع من لم يرتدع بوازع الإيمان، كما قال الخليفة الثالث: إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

هذا، وإن في الدعوة إلى الفصل بين الدين والدولة بالإضافة إلى ما تضمنه مما سبقت الإشارة إليه من الكفر والزنقة؛ فإنها دعوة إلى تأليه الإنسان وإعطاء الحق في أن يشرع لنفسه فيما رفض فيه ولاية الإسلام عليه من أحكام المعاملات وشئون الدولة ونحوه، وقد تمهد في محاكمات الأدلة أن التشريع حق خالص لله وحده من نازعه فيه فهو مشرك بالإجماع.

إن عقيدة التوحيد الإسلامية ترفض الشرك في العبودية لله، أو الشرك في الولاء له، أو الشرك في الطاعة لحكمه، فالMuslim لا يبغي غير الله ربّا، ولا يتخذ غير الله ولیاً ولا يتبع غير الله حکماً، كما وضحت ذلك سورة التوحيد: سورة الأنعام في هذه الآيات:

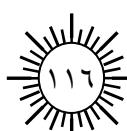
﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَنْجَحُ دُولَيَا فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ١٤].

﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغَى حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفْصَلًا ﴾ [الأنعام: ١١٤].

﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغَى رَبّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

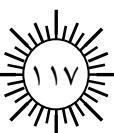
إنما يجب أن يكون المسلم كله لله، وحياته كلها لله ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتٍ لِّلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

إن الإسلام لا يعرف هذه الثنائية التي عرفها الفكر المسيحي والفكر الغربي، الذي يشطر الإنسان، ويقسم الحياة بين الله - تعالى - وبين قيصر، فليس قيصر ندّا لله ينazuعه في ملكه، بل هو عبد لله، يخضع لحكمه، ويدين لأمره ونهيه، كما يدين كل العباد!



هذا، ونختم حديثنا عن هذه النحلة بهذه المقارنة بين تطبيقها في الغرب والمجتمعات المسيحية، وتطبيقها في الشرق والمجتمعات الإسلامية؛ حتى يعرف الناعقون بها من العابثين والمفتونين أيَّ ظلم يرتكبونه وأيَّ تزيف يمارسونه في قياس الشرق على الغرب في هذه القضية، بل وأيَّ كارثة يجرونها على أمتهم من وراء هذه الدعوة الخبيثة؛ فنقول:

- ١- إن المناداة بفصل الدين عن الدولة في تاريخ المسيحية عود بها إلى وضعها الأول الصحيح، وإن انحرافها عن هذا المبدأ جر عليها وعلى شعوبها البلاء والشقاء، أما في الإسلام فإن المناداة بفصل الدين عن الدولة انحراف به عن وضعه الصحيح، وإن وقوع هذا الفصل في بعض مراحل التاريخ هو الذي جر على الإسلام، وعلى المسلمين البلاء والشقاء.
- ٢- إن علاقة الدين بالدولة -في تاريخ القرون الوسطى- جعل من رجال الدين طبقة تمثل السيطرة والاستعلاء والاضطهاد والتعصب، ولكن علاقة الدين بالدولة في عصور الإسلام الزاهرة لم تخلق مثل هذه الطبقة؛ إذ الإسلام نفسه لا يعترف بوجودها، فكيف يعترف بحقها في السيطرة والاستعلاء؟
- ٣- إن ربط الدولة بالدين -في أوروبا- أدى إلى اضطهاد الفكر، وختق الحريات وقيام الحروب الدينية المفجعة، وخضوع الناس لکابوس الخرافات والجهالة والبؤس، أما ربط الدولة بالدين -في عصور الإسلام الزاهرة- فقد أدى إلى انطلاق الفكر وحماية الحريات الدينية، وإشاعة السلام بين أبناء الديانات، وتحرير الناس من أوهام الخرافات والشعوذة، وتحقيق الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية بين أبناء الشعوب.



٤- إن فصل الدين عن الدولة في تاريخ أوروبا، كان في عصر- هضتها الكبرى، ولقد سارت من بعده حرة طليقة تسيطر على شؤون العالم وتحكم في مصائره، أما في الإسلام؛ فإن أزهى عصور حضارته وأحفلها بالقوة والمجد وأجادها على الإنسانية هي العصور التي قامت فيها دولته على مبادئ شريعته، وما حدث الجفاء بين الدين والدولة إلا في عصور الضعف والجمود والفوضى.

وحسينا مثلاً على ذلك أن نقارن بين تركيا في ظل الدين، وتركيا في ظل العلمانية؛ لندرك مدى الفرق الشاسع، والظلم الفادح في قياس الشرق على الغرب في هذه القضية: لقد فصل الدين عن الدولة في تركيا، فماذا جنت من المكاسب؟ لقد ألقى بتركيا في أحضان الغرب غارقةً بديونها مثقلة بالتزاماتها وأصبحت سوقاً لتصريف المنتجات الغربية ومركزاً للقواعد الحربية وهدفاً للعدوان الشيوعي والإفناج الجماعي، عندما كان الدين سيد الدولة كانت تركيا إمبراطورية تملأ عين الدنيا وسمعها، وكانت باسم الإسلام تحيف جارتها روسيا، بل ظلت عدة قرون تدير رحى الحرب في أرض روسيا نفسها، وعندما أصبحت الدولة سيدة الدين أصبحت تركيا مستعمرة لا هيبة لها، ولا وزن، فعادت دويلة تقع مرعوبة في أقل من ١٠٪ من حدودها الأولى، وتتسول سلاحها من هنا ومن هناك، وصار أقصى ما تتطلع إليه أن تصبح عضواً في السوق الأوروبية المشتركة، وأوروبا تضن عليها بذلك!! وصدق الله العظيم ﴿وَمَنْ يُرِّنَ
اللهُ فَمَا لَهُ، مِنْ مُّكَرَّمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعُلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: ١٨].



الفصل الثاني

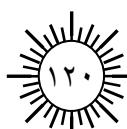
دعاى ضرورة الدولة القومية
وانقضاء عصر الدولة الدينية

وما شغب به العلمانيون وقدفوا به في وجه الدعوة إلى تطبيق الشريعة: القول بأن عهد الدولة الدينية التي تقوم على أساس طائفي قد ول وانقضى إلى غير رجعة، وأن العالم يعيش عصر الدولة القومية التي تعتمد رابطة المواطن في علاقتها بكافة رعاياها على اختلاف نحلهم ومذاهبهم، ومن ثم فإن تحكيم الشريعة وما يعنيه من محاولة أحيا الدول الدينية يمثل محاولة لإدارة العجلة إلى الوراء... ودفع مسيرة الزمن إلى الخلف... وهيئات هيئات.

ولمناقشة هذه الدعوى لا بد من تقرير مدخل هام نرى ضرورة تقريره ابتداءً قبل الدخول في الجزئيات والتفاصيل، ويتمثل هذا المدخل في الإجابة على هذه الأسئلة: هل نحن مسلمون؟ هل نرضى بالله ربّا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً ورسولاً؟ هل نعتقد بعصمة محمد فيها يبلغه عن ربه؟ هل نعتقد أن الكتاب والسنة هما الحجة القاطعة والحكم الأعلى؟ هل نؤمن بوجوب رد ما تنازع الناس فيه إلينا؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة يعد مقدمة ضرورية لمناقشة هذه الدعوى وكافة الدعوى الواردة في هذا الفصل؟ إذا آمنا بحجية القرآن والسنة، وبعصمة محمد فيها يبلغه عن ربه، توجهنا في المناقشة إلى سوق الأدلة الشرعية التي تبين عوار هذه الدعوى وبطلانها، والغرض أن هذه الأدلة مسلمة من الفريقين.

أما إذا كنا نناقش قوماً لا يدينون بهذه الأصول، ولا ينطلقون من هذه الثوابت، فلا وجه للدخول في تفاصيل الشريعة مع قوم لا يؤمنون ابتداءً بالعقيدة، ولا معنى للمناقشة حول الفروع، والأصول لا تزال عندهم موضع نظر ومحاورة، وتكون المناقشة ابتداءً حول إثبات صحة هذه الأصول.



إن جماعة العلمانيين في بلادنا لا يزبون يعلنون إيمانهم المجمل بالكتاب والسنّة، وهم حريصون على إظهار ذلك، وقد يكون ذلك حقاً، وقد يكون من قبيل ما يسمونه بالنضج السياسي؛ لعدم تهيئة الأمة للمجاهرة بضده، ولكننا سنأخذ بظاهر أقوالهم، ونكتل سرائرهم إلى الذي يعلم السر وأخفى.

بعد هذه المقدمة نقول:

ماذا تقصدون بالعمل القومي والدولة القومية؟

إن كنتم تقصدون به عمل المسلم من أجل رفعة بلده وأمته العربية الإسلامية باعتبار ذلك تكليفاً شرعياً تعبد الله به، وأن ذلك يعد طريقاً ومدخلاً لرفعة العالم الإسلامي، والأمة الإسلامية ككل، فلا حرج في ذلك ولا غضاضة؛ لأنه لا تعارض بين الجزء والكل، ولا بين الخاص والعام، فقد تمهد في فقه الشريعة: أن الأقربين أولى بالمعروف، وأن حق الجيران أكدر من حقوق غيرهم من سائر المسلمين، وأن أولى الجيران بالرعاية أقربهم باباً منك، وأن الزكاة تُنفق في إقليمها، ولا تُنقل إلى غيره، إلا إذا استغنى هؤلاء، واحتاج أولئك، أو أصابتهم مجاعة، أو نحو ذلك.^(١)

أما إن أردتم به التفريق بين المسلمين، وسلخ العرب عن نسبهم الإسلامي، وعقدوا الولاء والبراء على أساسعروبة فحسب، وجعلتم منه سلماً إلى موالاة كفار العرب وملحدتهم، وإلى رفض تحكيم الشريعة الإسلامية، فذلك لعمر الحق هو الخسران المبين، والباطل الصراح الذي لا يتهاوى في بطلانه أحد من المسلمين غير مغلوب على عقله!

(١) الإسلام والعلمانية للدكتور يوسف القرضاوي، ٢٠١.

إن الدعوة إلى القومية العربية بهذا المفهوم كانت هي الخنجر الغادر المسموم الذي طعن به الإسلام في ليلةٍ ليلاءً حالكة الظلام، وكانت هي المدخل إلى كل ما حَلَّ بهذه الأمة من الكوارث والنكبات، ولم يُفْدِ منها في البداية والنهاية إلا أعداء الإسلام؛ وهذا لم يكن غريباً أن تجد روادها الأوائل وسلفها الأولين من غير المسلمين، فلقد كان نصارى العرب هم أول من حمل لواء الدعوة إلى القومية العربية، وذلك بشهادة النصارى أنفسهم، وحسبنا أن نعلم أن أكثر من ٩٠٪ من قادة الحركة القومية العربية من خريجي الجامعات الأمريكية بيروت، وأن نصيف اليازجي، وبطرس البستاني، وهما أول من ابتدع الدعوة إلى هذه الفكرة كانوا من نصارى جبل لبنان، وأن الإرساليات التبشيرية والجمعيات العلمية النصرانية كانت وقود الدعوة إلى هذه الفكرة.

يقول جورج أنطونيوس عن بداية حركة القومية العربية: «بدأت قصة الحركة القومية للعرب فيبلاد الشام سنة ٧٤٨١ بإنشاء جمعية أدبية قليلة الأعضاء فيبيروت، فيظل رعاية أمريكية». ^(١)

ويقول: «كان من نتائج التسامح الذي تميز به حكم إبراهيم نتيجة لم تخطر علىibal من قبل: فقد فتح هذا التسامح الباب أمام البعثات التبشيرية الغربية، وبذلك أتاح العمل لقوتين: إحداهما فرنسية، والأخرى أمريكية، قدّر لهما أن تحضنا البعث العربي وترعياه». ^(٢)

(١) نقلًا عن فكرة القومية العربية على ضوء الإسلام لصالح عبد الله العبود، ١٤٥.

(٢) بقظة العرب لجورج أنطونيوس، ٩٧.

ويقول جورج كيرك مؤلف كتاب موجز تاريخ الشرق الأوسط: «إن القومية العربية ولدت في دار المندوب السامي البريطاني».^(١)

فإن تجاوزنا إلى تقويم هذه الدعوة موضوعياً فإننا نقول:

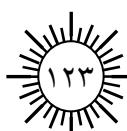
لقد تمهد في محكمات الأدلة بطلان الدعوة إلى القومية العربية بهذا المفهوم السابق الذي قصد إليه مؤسسوها الأوائل، والذي لا يزال هو المقصود بهذه الدعوة إلى يومنا هذا، وذلك للأسباب الآتية:

١ - أن معقد الولاء والبراء هو الإسلام لا غير، وأن الدعوة إلى الإسلام تنstem جميع الأجناس والألسنة، لا فضل فيها لعربي على عجمي إلا بالتقوى؛ وهذا كانت الدعوة إلى عقد الولاء والبراء على أساس العروبة من دعاوى الجاهلية التي تفرق بين المسلمين والتي صح فيها قوله ﷺ: «وأن من دعى بدعوى الجاهلية فهو من جحيّ جهنم، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم».^(٢)

وحسبك أنها فرقت جماعة المسلمين، وأسقطت دولة الخلافة، حيث تعصب العرب لعروبتهم، وتعصب الترك لطورانيتهم، فنشأت حركة التتریک في تركيا، ثم نشأت حركة القومية العربية في بلاد العرب، ثم تنادي الجميع إلى الانفصال، ثم انتهى الأمر إلى أن تحركت الجيوش العربية بقيادة لورانس لتحارب مع الحلفاء الكافرين جيوش الأتراك المسلمين!!.

(١) مذاهب فكرية معاصرة للأستاذ محمد قطب، ٥٨٥.

(٢) رواه أحمد والترمذی وصححه الألبانی.



٢- أنها سُلِّمَتْ إلى موالاة كفار العرب وملادحتهم بجامع العروبة والقومية، ففي الوقت الذي تعمل فيه القومية العربية إلى قطع وشائج الولاء والتناصر مع بقية المسلمين من غير العرب تمهد السبيل إلى موالاة الكفار العرب؛ لأن منهاجها لا يفرق بين عربي وعربي، وإن تفرقت أديانهم، وقد تمهد في محكمات النصوص تحريم موالاة الكافرين واتخاذهم بطانة من دون المؤمنين والنصوص في ذلك كثيرة، نذكر منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾١٥﴾ [المائدة: ٥٢ - ٥١] سبحان الله ما أصدق قوله، وأوضح بيانه، هؤلاء القوميون يدعون إلى التكتل حول القومية العربية، مسلماً بها وكافرها، يقولون: نخشى أن تصيبنا دائرة، نخشى أن يعود الاستعمار إلى بلادنا، نخشى أن تسلب ثرواتنا بأيدي أعدائنا، فيuwون لأجل ذلك كل عربي من يهود ونصارى ومجوس ووثنيين وملادحة وغيرهم تحت لواء القومية العربية، ويقولون: إن نظامها لا يفرق بين عربي وعربي، وإن تفرقت أديانهم، فهل هذا إلا مصادمة لكتاب الله ومخالفة لشرع الله وتعدٌ لحدود الله وموالاة ومعاداة وحبٌ وبغض على غير دين الله؟ فما أعظم ذلك من باطل وما أسوأه من منهجه... إلخ.

٣- أنها المدخل الطبيعي إلى العلمانية، وفصل الدولة عن الدين؛ لأنها بهذه الصورة تتنظم أدياناً شتى، وبطبيعة الحال لن يرضى أبناء هذه الديانات بسيادة شريعة إحدى هذه الديانات دون غيرها، فيتواضع الجميع على تعطيل العمل بكافة الشرائع الدينية والتحاكم إلى ما يختارونه لأنفسهم من القوانين الوضعية، وقد تمهد

في محاكمات النصوص ووحدة التحاكم إلى ما أنزل الله، والقطع بالحكم بالردة عن الإسلام على كل من يأبى ذلك، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحَدُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ فَإِنْ تَوَلُّوْا فَاعْلَمُ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ اللَّهَ أَنْ يُصِيبُهُمْ بِعَيْنِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَسِيقُونَ﴾ [المائدة: ٤٩].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكُمْ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا فَضَيَّتْ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]

وهذا قبس من مقالات علماء المسلمين في نقد هذه الدعوة؛

يقول الأستاذ تقي الدين الهلالي في حديث له عن القومية: «كل من دعا إلى رابطة نسبية أو وطنية مذهبية وتعصب لها وجعلها أصلًا في الموالاة والمعاده والتناصر والتخاذل فقد خرج عما جاء به رسول الله ﷺ ودعا بدعوى الجاهلية، وضيع حقوق الأخوة الإسلامية، واتبع سنة هتلر وموسوليني واستالين وترشل وأيزنهاور». ^(١)

يقول الأستاذ/ عصام العطار: «نحن لم ندخل التاريخ بأبي جهل وأبي هلب ولكن دخلناه بمحمد وأبي بكر، ولم نفتح الفتوح بالبسوس وداحس والغبراء، ولكن فتحناها ببدر والقادسية واليرموك، ولم نحكم الدنيا بالمعلاقات السبع، ولكن حكمناها بالقرآن المجيد، ولم نحمل إلى الناس رسالة الآلات والعزى، ولكن حملنا إليهم رسالة الواحد القهار، وإنما تشاهدون من حرب الإسلام ليس الدافع إليه أبداً مصلحة العرب، ولا

(١) مؤامرة فصل الدين عن الدولة لمحمد كاظم حبيب، ١٣١.



مصلحة الوطن، وإنما القومية أحياناً، والوطنية أحياناً، والتقدمية أحياناً، ستائر تختفي من ورائها الحقد الطائفي والعلة للاستعمار والتبيير وتختفي من ورائها الخيانة. من أجل ذلك نرفض الدعوة القومية، ونبذ العلانية، ونطالب بالخلافة الإسلامية، اللهم هل بلغت؟ اللهم فاشهد». ^(١)

ويقول الشيخ علي الطنطاوي: «نحن ندعو إلى الوحدة العربية، ولكن على أن تكون طريقنا إلى الوحدة الإسلامية، ولا ننكر إخواننا في الوطن واللسان (النصار) لكننا نسألهم ألا يطلبوا منا وهم مليونان أن نقطع لأجلهم روابط إخوتنا بأربعين مليون مسلم غير عربي يحبوننا ونحبهم، ويشاركوننا عقائدنا وعبادتنا.

وهل قطعوا لهم حبال البابا في إيطاليا، وغير البابا في إيطاليا؟ حتى نقطع حبالنا من حبال أقوام يحبوننا ويخلصون لنا؟». ^(٢)

ويقول الأستاذ محمد أسد: «إنه في الدولة العلمانية الحديثة لا يوجد مفهوم ثابت يمكن به التمييز بين الخير والشر والعدل والظلم، إن المقياس الوحيد في مثل هذه الدولة هو: (مصلحة الأمة) في حالة عدم وجود ميزان ثابت للقيم الأخلاقية؛ فإن الأفراد ستصبح لديهم وجهات نظر متباعدة كل التباين حول ما يخدم مصالح الأمة على أحسن وجه، وبينما قد يرى الرأسمالي بإخلاص أن الحضارة البشرية مهددة بالزوال، إذا حللت الاشتراكية محل الحرية الاقتصادية، يرى الاشتراكي بإخلاص - لا يقل عن إخلاص زميله - أنه لا يوجد سوى وسيلة واحدة لصيانة الحضارة البشرية، هي إلغاء النظام

(١) مؤامرة فصل الدين عن الدولة لمحمد كاظم حبيب، ١٣٢ - ١٣٣.

(٢) المرجع السابق، ١٣٠. لقد كان هذا الكلام قبل أن يربو عدد المسلمين في العالم على مليار، ورغم هذه الريادة المطردة فإننا لا نزال بفعل هذه الدعاوى الخبيثة في هوان وذلة وشتات وتشريد!

الرأسمالي، وإحلال النظام الاشتراكي محله، وتكون النتيجة ما نراه اليوم من اضطراب وببلة، يهددان بالخطر العلاقات بين الدول والشعوب. ويستحيل على أية أمة أن تعرف طعم السعادة مالم تكن موحدة من الداخل، ويتسحيل على أية أمة أن تتحدد من الداخل مالم تصل إلى نوع من الاتفاق حول تحديد واضح لما هو عدل وظلم في شؤون الناس والحياة، ويتسحيل الوصول إلى مثل هذا الاتفاق –بالتالي– مالم تتعارف الأمة على التزامات خلقية منبثقة من قانون أخلاقي دائم مطلق، ومن الواضح أن الدين –والدين وحده– هو القادر على أن يقدم لنا هذا القانون المطلوب.

وبهذا القانون يمكن أن يوجد أساس الاتفاق داخل الأمة أو المجتمع على الالتزامات الخلقية التي يخضع لها كافة الأفراد مختارين^(١).

ويقول الشيخ عبدالعزيز بن باز: «فأعلم أن هذه الدعوة، أعني: الدعوة إلى القومية العربية، أحدها الغربيون من النصارى؛ لمحاربة الإسلام والقضاء عليه في داره بزخرف من القول وأنواع من الخيال، وأساليب من الخداع، فاعتنتها كثير من العرب من أعداء الإسلام، وأغتر بها كثير من الأغمار، ومن قلدهم من الجهل، وفرح بذلك أرباب الإلحاد، وخصوم الإسلام في كل مكان.

ومن المعلوم من دين الإسلام بالضرورة أن الدعوة إلى القومية العربية، أو غيرها من القوميات دعوة باطلة، وخطأ عظيم، ومنكر ظاهر، وجاهلية نكراء، وكيد سافر للإسلام وأهله... ثم ساق –رحمه الله– الوجوه الدالة على بطلان هذه الدعوة، فقال:

(١) منها الحكم في الإسلام، ص ٢٢، وما بعدها.



الوجه الأول:

أن الدعوة إلى القومية العربية تفرق بين المسلمين، وتفصل المسلم العجمي عن أخيه العربي، وتفرق بين العرب أنفسهم؛ لأنهم كلهم ليسوا يرتضونها... إلخ.

الوجه الثاني:

أن الإسلام نهى عن دعوى الجاهلية، وحذر منها، وأبدى في ذلك وأعاد في نصوص كثيرة، بل قد جاءت النصوص تنهى عن جميع أخلاق الجاهلية وأعمالهم إلى ما أقره الإسلام من ذلك ولا ريب أن الدعوة إلى القومية العربية من أمر الجاهلية؛ لأنها دعوة إلى غير الإسلام ومناصرة لغير الحق... إلخ.

الوجه الثالث:

من الوجوه الدالة على بطلان القومية العربية: هو أنه سلم إلى موalaة كفار العرب وملحدتهم من أبناء غير المسلمين، اتخاذهم بطانة والاستنصار بهم على أعداء القومين من المسلمين وغيرهم، وملعون ما في هذا من الفساد الكبير والمخالفة لنصوص الكتاب والسنة الدالة على وجوب بغض الكافرين من العرب وغيرهم ومعاداتهم وتحريم موالاتهم واتخاذهم بطانة، والنصوص في هذا المعنى كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ أَمْنَوْا لَا تَسْخِدُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَفَلَيَأَبْعُضُهُمْ أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾٥١﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَرِّعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَنْ تُصِيبَنَا دَيْرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصِيبُهُمْ عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنفُسِهِمْ نَدِيمِينَ ﴾ [المائدة: ٥٢ - ٥١].

سبحان الله ما أصدق قوله وأوضح بيانه، هؤلاء القوميون يدعون إلى التكتل حول القومية العربية مسلّمها وكافرها، يقولون: نخشى أن تصيبنا دائرة، نخشى أن يعود



الاستعمار إلى بلادنا، نخشى أن تسرب ثرواتنا بأيدي أعدائنا، في الوطن لأجل ذلك كل عربي من يهود ونصارى ومجوس ووثنيين وملحدة وغيرهم تحت لواء القومية العربية، ويقولون: إن نظامها لا يُفرق بين عربي وعربي وإن تفرقت أديانهم، فهل هذا إلا مصادمة لكتاب الله، ومخالفه لشرع الله، وتعدد حدود الله، وموالاة ومعاداة وحب وبغض على غير دين الله؟ فما أعظم ذلك من باطل، وما أسوأه من منهج... إلخ.

الوجه الرابع:

إن الدعوة إليها والتكتل حول رايتها يفضي - بالمجتمع ولا بد إلى رفض حكم القرآن؛ لأن القومين غير المسلمين لن يرضوا تحكيم القرآن، فيوجب ذلك لزعماء القومية أن يتخدوا أحکاماً وضعية تخالف حكم القرآن حتى يستوي مجتمع القومية في تلك الأحكام.

لقد صرح الكثير منهم بذلك كما سلف، وهذا هو الفساد العظيم، والضلال المستعين، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بِيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَحِدُّوْفِيْنَ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مَّا فَضَيَّتْ وَيُسَلِّمُواْ سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] وقال تعالى: ﴿أَفَمُحَمَّمٌ
الْجَاهِلِيَّةَ يَبْعُونَ وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقَنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ
يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ
بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَسِيْقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، وكل دولة لا تحكم بشرع الله ولا تسعى
لتحكيم الله فهي دولة جاهلية كافرة ظالمة فاسقة بنص هذه الآيات المحكمات يجب على
أهل الإسلام بغضها ومعاداتها في الله، حتى تؤمن بالله وحده، وتحكيم شريعته، كما
قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أَشَوَّهُ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُوا مِنْكُمْ وَمَا



تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كُفَّارًا يُكْفِرُوكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدُوُّ وَالْبَغْضَاءُ أَبْدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ﴿٤﴾

[المتحنة: ٤].^(١)

ويقول الشيخ أبو الحسن الندوبي: في رسالة له بعنوان: (اسمعوها مني صريحة أيمها العرب): «فمن المؤسف المحزن المخجل أن يقوم في هذا الوقت في العالم العربي رجال يدعون إلى القومية العربية المجردة من العقيدة والرسالة، وإلى قطع الصلة عن أعظم نبي عرفه تاريخ الإيان، وعن أقوى شخصية ظهرت في العالم، وعن أمن رابطة روحية تجمع الأمم والأفراد والأشتات، إنها جريمة القومية تبذج جميع الجرائم القومية التي سجلها تاريخ هذه الأمة، وإنها حركة هدم وتخريب تفوق جميع الحركات الهدامة المعروفة في التاريخ، وإنها خطوة حاسمة مشئومة في سبيل الدمار القومي والانتحار الاجتماعي».^(٢)

ويقول الأستاذ محمد قطب: «ولقد كانت بريطانيا قد فكرت من قبل في إيجاد (الجامعة العربية) على مستوى الحكومات فطار (أنتوني أيدن) وزير الخارجية البريطاني إلى القاهرة عام ١٩٤٦ م، ودعا الملوك والرؤساء العرب إلى الاجتماع به هناك، وعرض عليهم في الاجتماع فكرة إنشاء الجامعة العربية في القاهرة لتبني قضايا العرب، وتدافع عن مصالحهم !! ولكن ذلك لم يكن كافياً، فقد كان لا بد من رفع راية (القومية العربية) على مستوى الجماهير !

(١) فكرة القومية العربية على ضوء الإسلام لصالح بن عبد الله العبود، ٢٦٦ - ٢٦٨.

(٢) المرجع السابق، ٢٧٢ - ٢٧٣.

فلما ورثت أمريكا بريطانيا وفرنسا بعد الحرب وبسطت نفوذها على الشرق الأوسط أقامت -عن طريق الانقلابات العسكرية- زعامات كاملة تدافع عن القومية العربية في الوقت الذي تحارب فيه الإسلام والمسلمين!

وقالت الدعاية -التي أقامتها أمريكا وإسرائيل-: إن أمريكا وإسرائيل لا تخشيان شيئاً خشيتهما للقومية العربية. ولا تخشيان أحداً خشيتهما لزعيم القومية العربية.

وفي ظل القومية العربية التي أقامتها الصليبية العالمية، توسيع إسرائيل وتوسعت حتى توشك أن تتبع فلسطين كلها وتنطليع إلى المزيد.

لقد كانت القومية التي صدرت إلى العالم الإسلامي هي القومية المأكولة لا القومية الآكلة التي قامت في أصلها هناك، إن الإسلام لا يغير انتهاء الناس إلى أرضهم ولا شعوبهم ولا قبائلهم؛ لأن هذا أمر مادي واقع لا سبيل إلى تغييره، فالذي يولد في الأرض المصرية مصرى بحكم مولده، والذي يولد في الأرض الباكستانية باكستاني بحكم مولده... وهكذا.

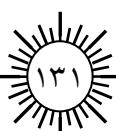
ولكن الإسلام ينكر أن تكون صلة التجمع شيئاً غير الإسلام! غير العقيدة الصحيحة في الله، لا الدم، ولا اللغة، ولا المصالح الأرضية».^(١)

ويقول الشيخ محمد الغزالي: «وأما مبدأ القومية، فهو مبدأ خطير كذلك، لا ينتج إلا الشرور والآثام والمحروب والتخاصم، والتنافس والتراحم.

فإذا كانت كل أمة تدعي أنها سيدة الجميع، وتعمل للوصول إلى هذه السيادة، فمتى تهدأ الثورات ويسود السلام؟».^(٢)

(١) مذاهب فكرية معاصرة للأستاذ محمد قطب، ٥٨٦ - ٥٨٧.

(٢) فكرة القومية العربية على ضوء الإسلام لصالح بن عبد الله العبد، ٢٧٣.



توصيات المؤتمر العالمي لإعداد الدعوة والدعاة

لقد كان من توصيات المؤتمر العالمي للدعوة وإعداد الدعاة، المنعقد في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ٢٤-٢٩ / ٢ / ١٣٩٧هـ. اعتبار: «القومية من الدعوات والاتجاهات المضادة للإسلام، كالباطنية، والبهائية، والقاديانية، والتبيير، والاستشراق، والرأسمالية الطاغية، والاشتراكية الشيوعية، وال MASONI، واليهودية العالمية، والعلمانية، والإباحية، والوجودية».^(١)

ومن غير المسلمين شهادة

- يقول برنارد لويس وهو رئيس قسم التاريخ في كلية الدراسات الأفريقية والشرقية بجامعة لندن: «وكل باحث في التاريخ الإسلامي يعرف قصة الإسلام الرائعة في محاربته لعبادة الأوثان منذ بدء دعوة النبي ﷺ، وكيف انتصر- النبي ﷺ و أصحابه وأقاموا عبادة الإله الواحد التي حلّت محل الديانات الوثنية لعرب الجاهلية. وفي أيامنا هذه تقوم معركة مماثلة أخرى، ولكنها ليست ضد (اللات، والعزى) وبقية آلهة الجاهلية، بل ضد مجموعة جديدة من الأصنام اسمها: الدولة، والعنصرية، والقومية. وفي هذه المرة يظهر أن النصر حتى الآن هو حليف الأصنام، فإدخال هرقطة القومية العلمانية، أو عبادة الذات الجماعية كان أرسخ المظالم التي أوقعها الغرب على الشرق الأوسط، ولكنها مع كل ذلك كانت أقل المظالم ذكرًا وإعلانًا. وإنه لمن المحزن

(١) انظر: أبحاث المؤتمر، المجلد الخامس: بحث «المذاهب والاتجاهات الإلحادية والمعادية للإسلام، والفرق المرتدة والزائفة في هذا العصر و موقف الإسلام والمسلمين منها»، ١١، ٤٠.

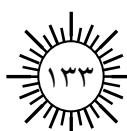
حَقًا أن يؤرخ الإنسان المراحل المتعاقبة التي مرت: كيف بدأ الاحتلال، ثم العدوى، ثم الالتهاب، ثم الأزمة».^(١)

- وفي الندوة التي عقدت في إسرائيل في ٢/١٩٨٠ وحضرها من مصر كل من: الدكتور / مصطفى خليل رئيس وزراء مصر الأسبق، وبطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية، وعدد من الأساتذة الإسرائيليين المتخصصين في الشؤون السياسية العربية. قال الدكتور مصطفى خليل للمجتمعين: «أود أن أطمئنكم أننا في مصر نفرق بين الدين والقومية، ولا نقبل أبدًا أن تكون قيادتنا السياسية مرتكزة إلى معتقداتنا الدينية».

وما أن أنهى مصطفى خليل كلامه، حتى وقف البروفسور دافيد يرد عليه قائلاً: إنكم أيها المصريون أحرار في أن تفصلوا بين الدين والسياسة، ولكنني أحب أن أقول لكم: إننا في إسرائيل نرفض أن نقول: إن اليهودية مجرد دين فقط، بل إننا نؤكد لكم أن اليهودية هي دين، وشعب، ووطن.

وقال البروفسور تفي ياقوت: أود أن أقول للدكتور مصطفى خليل إنه يكون على خطأ كبير، إذا أصر على التفريق بين الدين والقومية، وإننا نرفض أن يعتبرنا الدكتور خليل مجرد أصحاب دين، لا قومية لهم، فنحن نعتبر اليهودية ديننا وشعبنا ووطننا، وأحب أن أذكر الدكتور خليل بأن الشرق الأوسط كان موطن الديانات السماوية، المسيحية، والإسلامية، واليهودية، ولم يكن موطن قوميات، أما القومية، فقد كانت من ابتكار الأوروبيين الذين أزعجهم انتشار الحروب الدينية في أوروبا، فابتكرت الفكرة

(١) فكرة القومية العربية للعبود، ٢٧٤.



القومية للتخفيف من حدة الصراع الديني، في أوربا، ومن خلال هذا الشعار شعار القومية، حاولوا الانتقام من شعوب الشرق الأوسط تتوه في الحروب القومية».^(١) هذا هو ما ي قوله أستاذة اليهود تحت سمع وبصرـ وحماية القادة والساسة في بلادهم، في الوقت الذي تُستنفر فيه على دعاة الإسلام في بلادنا الدنيا بأسرها، فلله الأمر من قبل ومن بعد!!

ومن أغرب ما سمعناه مؤخرًا في مسلسل الشبهات التي يُروج لها خصوم الشريعة القول بأن في إقامة دولة إسلامية في مصر ما يُسبّغ الشرعية على دولة إسرائيل في قيامها على أساس ديني، ومعلوم إننا ننكر عليها ذلك، فكيف ننكره عليها في بلادها، ونقيمه في بلادنا، ونعطيها بذلك مبررًا لإقامة دولتها على أساس طائفي؟ إيه والله الذي لا إله غيره، هذا الذي يقول به بعض المثقفين جدًا في جهات محترمة للغاية! فيا الله العجب: كأن إسرائيل تنتظر أن تناول شرعية من بلادنا المنكودة، وكأن عدم إقرارنا لها بالشرعية في ذلك سيجعل الأرض تميد من تحت أقدامها وسيعرضها لخطر لا قبل لها به، أفيقوا أيها السكارى! لقد حددت إسرائيل أهدافها وعرفت طريقها،وها هي تغذى السير لتلوى على أحد، وقد أعلن مؤخرًا مساعد رئيس أركان قواتها المسلحةـ على الرغم من وجود اتفاقية كامب ديفيدـ أنه لا بد من حرب جديدة واحتلال أرض جديدة، وأن إسرائيل لن تقف هذه المرة عند حدود السويس^(٢).

(١) الإسلام والعلمانية للدكتور يوسف القرضاوي، ١٩٦.

(٢) راجع ما نشرته الجرائد المصرية والعربية الصادرة في الفترة من ٥ إلى ١٢ يونيو ١٩٩٠.

أما الشرعية المhzودة فقد منحت لليهود في كامب ديفيد من مصر، ومنحت لهم من غير مصر في مؤتمرات متعاقبة للقمة، بل ومن رمز الدولة الفلسطينية المنشودة في تصریحات متعاقبة، فهذا تحدرون؟

إن هذه الشبهة ببساطة تقول لنا: لا تمسكوا بدينكم في دولتكم حتى لا تعطوا لأحد شرعية في أن يتمسك بيدينه في دولته، ويمكن صياغة هذه المعادلة على هذا النحو:

- تمسكنا بالإسلام

= إضفاء الشرعية على السياسة الصهيونية فيما تمسكت به من أن

اليهودية ديانة وشعب ووطن.

- وإضفاء الشرعية على السياسة الصهيونية

= باطل وخيانة قومية.

- إذن تمسكنا بالإسلام

= باطل وخيانة قومية.

فما رأي السادة العلمانيين في هذه النتيجة؟ وماذا تقولين أيتها الأمة الإسلامية في

مقالة تفضي بإسلامك إلى هذه النتيجة؟ أجيروا يا أولي الألباب !!.



الفصل الثالث

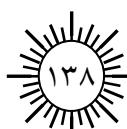
دعاى الاستبداد السياسي

وهذا أيضاً مما شغب به العلمانيون وخصوم الشريعة وقدفوا به في وجه الدعوة إلى تطبيقها: قالوا: إن العودة إلى تطبيق الشريعة يعني: تكريس الاستبداد السياسي الذي عانت البشرية من ويلاته عقوداً متطاولة تحت خيمة الحكومات الدينية، وذلك بإهدار الديمقراطية والرقابة الشعبية، ووضع سلطان مطلق في أيدي الحكام، وإيجاب طاعة مطلقة في أنفاس المحكومين، شأن الحكومات الدينية كلها في القديم والحديث، الأمر الذي لم تخلص أوروبا من نيره إلا يوم أن فصلت الدولة عن الدين، ونقلت السيادة إلى الأمة، فانطلقت قدماً في طريق المدنية والتقدم، ونعمت شعوبها بالحرية، وتخلصت إلى الأبد من لعنة الرجعيين.

وللرد على هذه الشبهة نقول:

أولاً: لا منازعة في أن الحاكمة العليا والسيادة المطلقة في الإسلام لا تكون إلا للشرع لا غير، فهو وحده الحجة القاطعة والحكم الأعلى، وعلى الناس كافة أن يخضعوا له حكاماً ومحكومين، وال الخليفة وأحاد الأمة في ذلك سواء، وقد دلت على ذلك محكمات الأدلة وانعقد عليه إجماع الأمة في مختلف الأعصار والأمسكار، وقد سبق في الباب الأول من هذه الدراسة تفصيل القول في ذلك.

فإلا جانب التشريعي في الديموقراطية الغربية وهو الذي يعني: الإقرار لمثلي الشعب بالحق في التشريع المطلق يُحِلُّون به ما يشاءون، ويُحرِّمون به ما يشاءون أمر لا يعرفه الإسلام، ولا يقره بحال من الأحوال، ولا مماراة في ذلك ولا محاكمة؛ فإن هذا هو مفترق الطرق بين النظام الإسلامي الذي يدين بالعبودية لله وحده، وبين الأنظمة العلمانية التي تخليع الربقة وتأبى الخضوع لأمر الله.



ثانياً: لقد تهدى في محكمات الأدلة أن الطاعة المطلقة لا تكون إلا لله ورسوله لا غير، وأن كل الناس بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يؤخذ من قوله ويترك، وأن طاعة أولي الأمر مقيدة بما كان الله طاعةً وللمسلمين مصلحةً، وأنه إذا أمر المسلم بمعصية فلا سمع ولا طاعة.

فالطاعة لأولي الأمر مشروطة بطاعتهم لله؛ لأنها لا طاعة في معصية، وإنما الطاعة في الطاعة قال عليه السلام: «على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية؛ فإن أمرَ بمعصية فلا سمع ولا طاعة»، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِّبِعُوا اللَّهَ وَأَطِّبِعُوا الرَّسُولَ وَأَوْلَى بِعِصْمَيْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] فكررت الآية ذكر الطاعة مع الرسول، ولم تكررها معولي الأمر؛ للدلالة على أن الطاعة لهم ليست مطلقة، بل فيها كان لله طاعة وللمسلمين مصلحة.

وَالطَّاعَةُ لِلأَبْوَيْنِ مَقِيدَةٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ جَهَدَاكَ عَلَّقَ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لِكَ بِهِ﴾
 عِلْمٌ فَلَا تُقْطِعُهُمَا وَاصْحَّبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥].

و بالحملة فلا طاعة لأحد في معصية الله - سبحانه و تعالى -. .

قال: ﴿لَا طاعة لآحد في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف﴾.^(١)، وقال ﴿لَا طاعه لمخلوق في معصية الخالق﴾.^(٢)

ثالثاً: لا منازعة في أنه إذا كانت السيادة للشرع؛ فإن السلطة للأمة، فالآمة ممثلة في أهل الحل والعقد منها هي التي تختار أئمتها وتعقد البيعة لهم، وهي التي تراقبهم في ممارسة أعمالهم، وهي التي تعزلهم عند الاقتضاء، ومن الشواهد على ذلك ما يأتي:

(١) صحيح الجامع الصغير للألباني /٢٥٠١.

(٢) المرجع السابق.



١ - ما قاله عمر رضي الله عنه في منبر رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: «بلغني أن قائلاً منكم يقول: والله لو مات عمر لبأيَّت فلاناً، فلا يفرق أمرؤ أن يقول: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة فتمت، ألا وإنها قد كانت، ولكن وقى الله شرّها، وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، من بايَّع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبأيَّع هو ولا الذي بايَّعه تغرة أن يُقتل». ^(١)

فتتحرر في هذا أن الأصل في المبايعة أن تكون بعد استشارة جمهور المسلمين، و اختيار أهل الحل والعقد منهم، وأن ما فعله عمر مخالفًا لهذا الأصل كان فلتة خاصة لا أصلًا شرعاً يعمل به، وإن من تصدى لمثل ذلك فبأيَّع أحدًا فلا يصح أن يكون هو ولا من بايَّعه أهلاً للمبايعة، بل يكون ذلك تغريراً منها بأنفسهما، قد يُفضي إلى قتلهم إذا أحدهما في الأمة شقاً يوجبه.

٢ - ما قاله علي رضي الله عنه عندما اجتمع إليه الناس في بيته وأرادوا أن يعقدوا له البيعة فقال: إن بيعتي لا تكون خفية، ولا تكون إلا في المسجد، فحضر الناس إلى المسجد، ثم جاء علي فصعد المنبر، وقال: أيها الناس عن ملأ وإذن، إن هذا أمركم ليس لأحد من حق إلا من أمرتم، وقد افترقنا بالأمس على أمر و كنتُ كارهاً لأمركم فأبيتم إلا أن أكون عليكم، ألا وأن ليس لي دونكم إلا مفاتيح ما لكم معى، وليس لي أن آخذ درهماً دونكم، فإن شئت قعدت لكم وإنما آخذ على أحد، فقالوا: نحن على ما فارقناك

(١) فتح الباري / ١٥ - ١٤٤ / ١٤٥ .



عليه بالأمس: اللهم اشهد، فبايده طلحة والزبير، وقال لهم: إن أحبيتما أن تبايعاني، وإن أحبيتما بайعتكم؟ فقالوا: بل نبايعك، فبایعاه، ثم بایعه الناس». ^(١)

٣- ما روي عن عمر بن عبد العزيز بعد أن أخذت له البيعة بناءً على عهد الخليفة سليمان ابن عبد الملك إليه، قام فصعد المنبر، ثم قال: «أيها الناس إني لست بمبتدع، ولكنني متبع، وإن من حولكم من الأوصار والمدن إن أطاعوا كمَا أطعتم فأنا واليكم، وإن هم أبوا فلست لكم بوالٍ، ثم نزل». ^(٢)

فهو يرى في عهد الخليفة إليه أنه مجرد ترشيح، وأن الأمة هي صاحبة القرار، وأن من كانوا في حاضرة الخلافة ليسوا بأولى من غيرهم في هذا الحق، بل هو إلى عموم الأمة، ويجب أن ينعقد الرضا من الكافة.

٤- أن الإمامة معتبرة عند أهل العلم من الفروض الكفائية، والفرض الكفائية هي التي يتوجه التكليف بها إلى الأمة، فالآمة شرعاً هي المخاطبة بإقامة هذا الواجب، وإذا لم تقم به على وجهه أثم الكافة، فهو ليس مجرد حق لها، بل واجب أناته الشرعية بها، إن نزعه عنها أحد فهو ظالمٌ وإن تخلفت هي عن أدائه فهي آثمة.

٥- ما تمهد في فقه السياسة الشرعية أن لثبت الإمامة عند أهل السنة طريقين: العهد من الإمام السابق، أو الاختيار من الأمة، وإذا كان الصحيح في العهد أنه مجرد ترشيح، وأن الاختيار النهائي للأمة، فلم يبقَ إذا إلا اختيار الأمة طريقاً شرعاً معتبراً لانعقاد الإمامة، فامتهد بذلك أن الأمة هي صاحبة الحق في ذلك، قال

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير ٩٨/٣ - ٩٩.

(٢) البداية والنهاية ٩/١٨٢ - ١٨٣.



البغدادي في أصول الدين: «قال الجمهور الأعظم من أصحابنا - يقصد: أهل السنة - ومن المعتزلة، والخوارج، والنجارية: إن طريق ثوتها - أي: الإمامة - الاختيار من الأمة».^(١)

٦- أن الإمام إذا أراد الاستعفاء من منصبه فإنه يتقدم بذلك إلى الأمة؛ فالآلة هي التي تُعيَّن وهي التي تُقْبِلُ، وهي التي يُطلب إليها الاستعفاء، فدل ذلك على أنها هي صاحبة الحق في السلطة ابتداءً ودوماً، قال الماوردي - رحمه الله - في بيان الأمور التي يختلف فيها الإمام عن الوزير: «للإمام أن يستعفي الأمة عن الإمامة، وليس ذلك للوزير».^(٢)

٧- ما قرره أهل العلم من أن الأمة هي التي تتولى خلع الأئمة عند الاقتضاء لسبب يوجبه، وهذا أمر بدهي؛ لأن من يملك سلطة التولية هو الذي يملك سلطة العزل. قال البغدادي: «ومتى زاغ عن ذلك كانت الإمامة عياراً عليه في العدول به من خطئه إلى صواب، أو في العدول عنه إلى غيره، وسيليهم معه فيها كسيله مع خلفائه، وقضاته، وعماله، وسعاته: إن زاغوا عن سنته عدل بهم، أو عدل عنهم».^(٣) وقال الإيجي: «وللأمة خلع الإمام وعزله، بسبب يوجبه - أضاف الشارح -: مثل أن يوجد منه ما يوجب اختلال أحوال المسلمين، وانتكاس أمور الدين، كما لهم نصبه وإقامته لانتظامها وإعلانها».^(٤)

(١) أصول الدين، ص ٢٧٩.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٢٤.

(٣) أصول الدين، ص ٢٧٨.

(٤) المواقف / ٨ . ٣٥٣.



أما الشكل العملي لمارسة الأمة لهذه السلطات فهو من أمور السياسة الشرعية التي تُترك لتقدير أهل الفتوى في كل عصر، وتتغير فيها الفتوى بتغير الزمان والمكان والأحوال. رابعاً: أن كل ما يصل إليه الفكر البشري المعاصر من ضمادات منع الاستبداد، وتأمين حق الأمة في اختيارها لحكامها وفي قيامها بواجب الرقابة والمحاسبة لا يمنع منه الإسلام ما دام متقيداً بهذه الأطر السابقة، باعتباره وسائل اجتهاديةً لتحقيق مقصود شرعي صحيح.

فيما يلي عشر العلمانيين! سندق أنكم غيورون على الحرية، حريصون على حماية الأمة من الاستبداد والجحود، هاتوا كل ما لديكم من ضمادات منع الاستبداد، وأعملوا عقولكم في ابتكار المزيد واكتشاف الجديد، سبقوا منكم كل ذلك، ومثله معه وأصنافاً كثيرةً، وسنذكره لكم شريطةً أن تتقيدوا بحاكمية الشّرع، وسيادة الشّريعة؛ فإن هذا هو المظهر العملي للرضا بالله ربّا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً ورسولاً.

إن محل التزاع - أيها السادة - ليس في ضمادات منع الاستبداد، ولكنه في تقرير سيادة الشّرع وحاكمية القرآن والسنة.

ستقولون: ولكنَّ سيادة الشّريعة وحاكمية النصوص الدينية سوف تنشيء تلقائياً نوعاً من الاستبداد، يتمثل في طبقة رجال الدين الذين سيحتكرون بطبيعة الحال حق تفسير هذه النصوص، وينسبون أنفسهم إلى العصمة والقداسة باعتبارهم المتحدث الرسمي باسم الشّرع، وهذا الذي نحذر ونتوّجس منه.

نقول لكم: على رسلكم! لقد تمهد أن الأحكام الشرعية قسمان:

الأول: مجال الإجماع، وهي التي حسمت فيها الشريعة بأدلة قاطعة، وانعقد عليها إجماع المسلمين، وقدر الشارع الحكيم أن المصلحة فيها لا تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال، وهذا القسم محكم لا ترخص فيه ولا هوادة، والأمة الإسلامية كلها ملزمة بالتقيد به حكاماً ومحكومين، ولا مجال فيه لاستبداد، ولا غيره، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَافِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيَنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولَئِ ما تَوَلَّ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 115].

الثاني: مجال الاجتهاد، وهي كل ما لم يرد فيه نص قاطع أو إجماع صريح، وهذه من المجالات المرنة في الشريعة، وقد اختلفت الأمة في مثلها، ولا تزال، والأصل في هذا الاختلاف أنه رحمة بالأمة، وتوسيعه عليها، وأنه لا يضيق فيه على المخالف، وأن من ذهب فيه إلى معنى يحتمله الدليل بوجه من وجوه الدلالة المقبولة شرعاً لم ينكِر عليه ولم يهجر؛ ولهذا شاع في مقالات أهل العلم: إجماعهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة.

وهذه هي المذاهب الأربع التي تلقتها الأمة بالقبول شاهد صدق على ما نقول، فهي ثروة تشريعية تقبس الأمة منها ما يحقق مصلحتها في ضوء الدليل والنظر الشرعي، والأصل بين أصحابها هو التناصح والتراحم، وأما ما جرى من تعصب بين بعض أبنائها في فترات التاريخ، فما كان إلا لضيق عطنهم وقلة بضاعتهم من العلم، وهو خلاف المحفوظ عن الأئمة رضوان الله عليهم وعن تلاميذهم الأولين.

وقد تقرر أنَّ حُكْمَ الحاكم في هذه المسائل يرفع الخلاف؛ لأنَّ الخلاف لابد أن ينتهي في الواقع إلى حد، ويجوز للمجتمع الإسلامي أنْ يُكَوِّنَ لجأًا من أكابر رجال العلم والفقه لصياغة تقنيٍّ للأمة يضم من هذه الآراء ما كان أرجح دليلاً وأرجى في تحقيق مصالح المسلمين، أما ما كان من الشؤون الفنية البحتة فإنَّ مرده إلى الشورى، وما تقرره الجماعة وترى فيه مصلحة الأمة فهو ملزِم بلا نزاع.

وقد يقولون: إنَّ الفكر الإسلامي لم يتفق على رأي في مسألة الشورى، وما إذا كانت ملزَمةً، أو مُعلِّمةً؟

والجواب على ذلك: أنه بعيداً عن هذا الخلاف الفقهـي قد تمهد في قواعد السياسة الشرعية أنَّ السلطة للأمة، وأنَّها هي التي تختار من يتولى أمرها وتعقد له البيعة على ذلك، وأنَّ الإمامة عقد من العقود طرفاً: الأمة من جانب، والإمام الذي وقع عليه الاختيار من جانب آخر، وأنَّه يجوز تقييد هذا العقد بما تراه الأمة كافلاً بمصالحها ومحقاً لمقصود الشارع، كما اشترط عبد الرحمن بن عوف على عثمان بن عفان أنه يمضي في حكمه على سيرة الشيفيين من قبله، وعَقَدَ له البيعة على ذلك، فصار هذا الشرط قيداً يرد على ممارسته لحقه في النظر للأمة، وكان عبد الرحمن بن عوف قد عرض هذا الشرط من قبل على علي فلم يقبل، وقال: أجهد رأيي ولا آلواء؛ ولذلك عدل بها عنه إلى عثمان. فإذا رأت الأمة مثلاً في أهل الحل والعقد فيها أنَّ المصلحة تقتضي - تقييد سلطان الخليفة بشورى تكون ملزمة، وأنَّ يُنصَّ في عقد البيعة على هذا القيد فلا تشريب عليها في ذلك، ويصبح هذا النص قيداً يرد على سلطان الخليفة، ولا سبييل له إلى التحلل من

الوفاء به؛ لما تمهد من وجوب الوفاء بالعقود، وأنه لا يصلاح في ديننا الغدر، ونكون بذلك قد تجاوزنا الخلاف الفقهي في كون الشورى مُلِّمة أو مُعْلِمة.

حقيقة المقصود ببدأ: (الحاكمية للله):

وما يتصل بهذه القضية بيان حقيقة المقصود بهذا المبدأ الذي شنع به العلمانيون على الدعاة إلى تحكيم الشريعة، وشرقاً في تشنيعهم وغربوا، وطيراً في الآفاق أن هؤلاء الناس يريدون العودة إلى نظرية الحق الإلهي المقدس الذي كان يحكم بمقتضاه الملوك في عصور الظلام، ويدعون لأنفسهم القداسة والعصمة، ويتهمنون معارضيهم بالكفر والهرطقة، فما حلوه في الأرض فهو محلول في السماء، وما عقدوه في الأرض فهو معقود في السماء، وليس من حق أحد أن يقول لأحد منهم أخطأت أو أساءت، فهو بهذا يعرض على الله الذي يتحدث باسمه، والذي هو وكيله على الناس.

يقول د/ وحيد رافت: «دعاة تطبيق الشريعة يريدون أن يصبحوا (كهنة آمون) من جديد؛ لأنهم وحدهم الذين يملكون تفسير الشريعة، وإقامة (الشيوقراطية) الدينية، حيث سيطرة رجال الدين، والحكم بالحق الإلهي، وحافظهم على ذلك النموذج الإيراني». ^(١) ويزعم الدكتور لويس عوض في حديث له مع مجلة المصور: «أن معركة الديمقراطية المصرية كانت دائمًا معركة بين الحق الطبيعي، وبين من يدعون بالحق

(١) «مجلة الفكر» العدد الثامن - ديسمبر ١٩٨٥ ص ٧٣، ٤ ندوة التطرف السياسي الديني بتصرف. نقلًا عن مقالة «أكذوبة الحكم الإلهي» للأستاذ فهمي هويدى - الأهرام - ١٤/١٠/١٩٨٦.

الإلهي، والذين يدعون بالحق الإلهي يريدون حرمان الشعب من ممارسة حقه الطبيعي كمصدر للسلطات». ^(١)

ولا أدرى إن كان أمثال هؤلاء معدورين فيما يقولون للتباس الأمر عليهم حقًا، أم أن منهم من يريدون التشويش والإثارة عن عمد وهم يعلمون، وأيًّا كان الأمر فإن الواجب هو إزالة الشبهة وتفويض الأمر في مقاصد العباد إلى رب العباد.

هذا، وقد وقع في هذه الشبهة بعض من نظن فيهم الموضوعية والاعتدال في معالجتهم لقضايا العمل الإسلامي، وادعى أن شعار الحاكمة قد فُسر تفسيرًا خاطئًا يمهد به سبيلاً لأقامة طبقة من الكهنة تدعى أنها تحكم بالتفويض الإلهي، وأنها وحدها تملك تفسير وممارسة هذه الحاكمة، مع ما ينطوي عليه ذلك من معارضته الصيغ الديمقراطية المتعارف عليها، وساق من كلام الأستاذين: سيد قطب، والمودودي ما يؤكّد هذا التفسير المغلوط من وجهة نظره، وانتهى إلى أن عقيدة التوحيد ترسخ مبدأ الحاكمة للبشر. وتؤكّد المفهوم الإنساني الديمقراطي للمجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية. ^(٢)

وسوف نناقش هذه الشبهة بصفة عامة، ونخص هذا الصنف الأخير بتعليق خاص فنقول - وبالله وال توفيق :-

١- إن الحاكمة التي نادى بها سيد قطب، والمودودي والتي ينادي بها الاتجاه الإسلامي بصفة عامة، هي الحاكمة التشريعية، والمقصود بها في هذا المقام الحق في التشريع المطلق، أو السلطة العليا التي تملك توجيه الخطاب الملزِم إلى الكافة على

(١) بنيات الحل الإسلامي للدكتور يوسف القرضاوي، ١٦٨.

(٢) راجع: خواطر مسلم عن الجهاد والأنجيل والأقليات لمحمد جلال كشك، ١٤-١٨.

سبيل الاقضاء أو التخيير أو الوضع، والتي تعلو إرادتها على جميع الإرادات، ولا تعرف فيما تنظمه من علاقات سلطة أخرى تساويها أو تساميها، ولا تحدد بقانون؛ لأن إرادتها هي القانون، والتي ينحصر معيار الصواب والخطأ في القانون في مجرد صدوره عنها، والتي لا تقبل التعدد ولا التجزئ... إلخ، ومن الخصائص المعروفة لفكرة السيادة هذه هي الحاكمية التي يتكلم عنها الأستاذ / المودودي، والشهيد / سيد قطب رحمهما الله، وهي بهذا المعنى حق خالص الله رب العالمين، لا ينazuه فيه ملك مقرب، ولا نبي مرسى، فضلاً عن سواهما من الجمعيات التشريعية، أو المجالس النيابية.

أما التشريع ابتناءً، وهو الذي يعتمد على التخريج على نصوص الكتاب والسنة، واستنباط الأحكام لما يجد من النوازل في ضوء قواعد الشريعة العامة ومبادئها الكلية فهو حق لمن تأهل له من أهل العلم، وليس في ذلك كهانة؛ لأننا نقول: لا كهانة في الطب، ومع ذلك لا يمارس الطب إلا الأطباء، ونقول: لا كهانة في القانون، ولا يمارس العمل القضائي إلا المتخصصون في الدراسات القانونية... وهكذا.

ولا أدل على ذلك من كلام الأستاذين الجليلين أنفسهما في بيان المقصود بهذا المبدأ، والفرق بينه وبين الشيوقراطية التي عرفتها المجتمعات الغربية.

يقول الأستاذ / المودودي - رحمه الله -: «ولكن الشيوقراطية الأوروبية تختلف عنها الحكومة الإلهية (الشيوقراطية الإسلامية) اختلافاً كلياً؛ فإن أوروبا لم تعرف منها إلا التي تقوم فيها طبقة من السدنة مخصوصة يشرعون للناس قانوناً من عند أنفسهم حسب ما شاءت أهواؤهم وأغراضهم، ويسلطون أوهيتهم على عامة أهل البلاد

مسترين وراء القانون الإلهي، فما أجر مثل هذه الحكومة أن تسمى بالحكومة الشيطانية منها بالحكومة الإلهية!

وأما الشيوقراطية التي جاء بها الإسلام فلا تستبد بأمرها من السدنة أو المشايخ، بل هي التي تكون في أيدي المسلمين عامة، وهم الذين يتولون أمرها والقيام بشؤونها وفق ما ورد به كتاب الله وسنة رسوله، ولئن سمحتم لي بابداع مصطلح جديد لآخرت كلمة (الشيوقراطية الديمقراطية) أو (الحكومة الإلهية الديمقراطية) لهذا الطراز من نظم الحكم؛ لأنه قد خول فيها للمسلمين حاكمية شعبية مقيدة، وذلك تحت سلطة الله القاهر وحكمه الذي لا يغلب، ولا تتألف السلطة التنفيذية إلا بأراء المسلمين، وبيدهم يكون عزها من منصبها، وكذلك جميع الشؤون التي لا يوجد عنها في الشريعة حكم صريح لا يقطع فيها بشيء إلا بإجماع المسلمين.

وكلما مست الحاجة إلى إيضاح قانون أو شرح نص من نصوص الشرع، لا يقوم بيانه طبقة أو أسرة مخصوصة فحسب، بل يتولى شرحه وبيانه كل من بلغ درجة الاجتهاد من عامة المسلمين فمن هذه الوجهة يعد الحكم الإسلامي ديمقراطياً^(١).

ويقول الأستاذ/ سيد قطب في المعلم: «وملكه الله في الأرض لا تقوم بأن يتولى الحاكمية في الأرض رجال بأعيانهم - هم رجال الدين - كما كان الأمر في سلطان الكنيسة، ولا رجال ينطقون باسم الآلهة، كما كان الحال فيما يعرف باسم «الشيوقراطية»

(١) *بيانات الحل الإسلامي للدكتور / يوسف القرضاوي ١٧٧ - ١٧٥*.

أو الحكم الإلهي المقدس!! ولكنها تقوم بأن تكون شريعة الله هي الحاكمة، وأن يكون مرد الأمر إلى الله وفق ما قرره من شريعة مبينة^(١).

فهذه الحاكمة إذن لا تعني أن فئة بعينها تدعى العصمة وتحتكر الحق في تفسير النصوص دون غيرها من الناس؛ فإن هذا من جنس اتخاذ بعض الناس أرباباً من دون الله، وهو الأمر الذي هدمته الشريعة على رؤوس أصحابه من البداية، كما لا تنفي أن باب الاجتهاد مفتوح لكل من تأهل له من الأمة، وأنه هو الذي يكفل وفاء النصوص وهي متناهية بها لا يتناهى من الأقضيات والتوازل المتتجدة.

٢- إن ما سكتت عنه الشريعة فهو عفوٌ، ومرده إلى الشورى التي لا تثريب على المجتمع الإسلامي في تنظيمها على أي نحو يتحقق الدقة في التعرف على مصلحة الأمة ويتيح له التعرف الصحيح على إرادتها الحرة، ويكفل للأمة قيامها بواجبها في مباشرة حقوقها وتحقيق مصالحها على أكمل وجه، وبطبيعة الحال لن تكون هذه الشورى حكراً على العلماء والفقهاء، وإنما يدخل فيها العلماء والفقهاء كغيرهم من العامة، والعبرة في ذلك لأهل الاختصاص، وهم في كل موضوع بحسبه، فالمسائل العسكرية للعسكريين، والاقتصادية للاقتصاديين، وهكذا ما دام الجميع يدور في فلك سيادة الشريعة والتقييد بأطرها العامة.

ومن المضحكات المبكيات التي تذكر في هذا المقام أن لقاءً جمعني بأحد كبار المسؤولين في وزارة الاقتصاد، فدار حديث حول شركات توظيف الأموال وقضية تطبيق الشريعة، ثم فاجأني الرجل عرضاً أثناء الحديث بهذا السؤال: كيف يتسعني لنا

(١) المرجع السابق، ١٧٥.

الآن قبول الدعوة إلى تطبيق الشريعة مع هذه التطورات والتعقيدات الهائلة في واقعنا المعاصر؟ كيف يتمنى لشيخ من الشيوخ أن يكون عميداً لكلية الطب مثلاً؟ ولعله لم يدرس في الطب كلمة واحدة؟!! وبهذا المفهوم الغريب والعجيب يفهم بعض الناس الدعوة إلى تطبيق الشريعة. فكان مما قلت له يومئذ: إن الإتيان بهذا الشيخ الذي لا يعرف في الطب كلمة واحدة ليكون عميداً لكلية الطب يشكل جريمة شرعية تستوجب التعزير والمساءلة، باعتباره خيانةً للأمانة؛ لأن ولاية أمور الناس -كما يقول أهل العلم- من أعظم الأمانات، وقد أمر الله تعالى بـأداء الأمانات إلى أهلها، وبين النبي ﷺ أن من علامات الساعة إضاعة الأمانة بتوسيد الأمر لغير أهله، والأهلية إنما تكون بالقوة (أي: الخبرة والكفاية) والأمانة، (أي: العدالة والديانة) كما قال تعالى:

٣- أن ما كان من المسائل الشرعية الخلافية فإن مرده إلى أهل العلم؛ ليقرروا أرجح الآراء دليلاً وأرجحاها لتحقيق مصلحة الأمة، فالعبرة هنا بأمررين: قوة الدليل وكفالة المصلحة، وفي الاجتهاد الجماعي، وإدارات البحوث العلمية والجامع الفقهية متسع للتحقيق والتثبت، وبُعْدُ عن الهوى وتحكم التزّعات الشخصية.

٤- أن مرد كثير من الخطأ الذي يقع فيه كثير من الخائضين في هذه القضية إلى أمرين؛
الأول: خلطهم- عن تعمد أو جهالة- بين التشريع المطلق الذي لا يتقييد بكتاب
ولا سنة على النحو الذي تعرفه الديمقراطيات الغربية، وبين الاجتهاد في استنباط
الأحكام من الأدلة الشرعية على النحو الذي يقوم به الفقهاء في محيط الأمة
الإسلامية، فال الأول هو الذي يقرر علماء الإسلام مجتمعين أنه إشراك بالله وردة عن



الإسلام، والثاني هو الذي يقررون فيه أنه واجب تعبد الله به مَنْ تأهل له من أهل العلم لا يسع الأمة التفريط في أوانه بحال من الأحوال.

أما الخطأ الثاني: فهو تصور بعضهم أن الأمة مصدر من مصادر التشريع اعتماداً على الأدلة التي تقضي بحجية الإجماع، ومادري هؤلاء أن الإجماع لا يكون إلا على دليل شرعي يقطع الإجماع الشغب في دلالته ويرفعه من مرتبة الظنية إلى مرتبة القطعية، وأن الأمة في الإسلام لا تملك أن تنشئ الأحكام ابتداءً على النحو الذي يجري لدى الأوربيين لما تمهد في أمهاط العقائد أنه لا حكم إلا لله.

يقول الشاطبي - رحمه الله -: «الأدلة العقلية إذا استعملت في هذا العلم فإنها تستعمل مركبة على الأدلة السمعية، أو معينة في طريقها، أو محققة لمناطها، أو ما أشبه ذلك، لا مستقلة بالدلالة؛ لأن النظر فيها نظر في أمر شرعي، والعقل ليس بشارع».^(١)

ويقول الشيخ محمد أبي زهرة: «لا بد للإجماع من سند لأن أهل الإجماع لا ينشئون الأحكام، كما توهم بعض الفرنجية؛ لأن حق إنشاء الشرع لله تعالى، وللنبي الذي يوحى إليه تعالى، وعلى ذلك لا بد أن يكون للإجماع مستند يعتمد عليه من الأصول العامة للفقه الإسلامي».^(٢)

والآن أيها السادة!

هل تحرّرَ محل النزاع في هذه القضية؟ وهل أدركتم وأدرك معكم العالم كله أن المعركة لا تتعلق بضمانات منع الاستبداد، ولا تتعلق بتقرير حق الأمة فيما جعلته

(١) الموافقات للشاطبي / ٣٥ / ١.

(٢) أصول الفقه للإمام محمد أبو زهرة، ١٩٥.

الشريعة إليها كحقها في تولية حكامها ومراقبتهم وعزلهم، واتخاذ ما يلزم لصيانة حقها في ممارسة هذا الدور من الضمانات والوسائل، وإنما تدور المعركة حول الحق في الحكومية التشريعية العليا، وتعلق بالإجابة على هذا السؤال: من الحق في التشريع المطلق في دار الإسلام؟ ومن الذي يتقييد بقانون؛ لأن إرادته هي القانون، ولا يعرف فيما ينظمه من علاقات سلطة أخرى تساويه أو تساميه؛ لأن إرادته تعلو جميع الإرادات، وسلطته تسمو على جميع السلطات؟ من هذا الحق في دار الإسلام؟ يحجب علماء الإسلام على ذلك بأنه الله رب العالمين، وأن الحجة القاطعة والحكم الأعلى هو الشرع لا غير، وتحجب الديمقراطيات العلمانية بأنه الشعب مثلاً في الأغلبية البرلمانية، فأي الفريقين أقوم قيلاً وأهدى سبيلاً؟!

أجيروا يا أولي الألباب !!

أيها السادة! إن كانت القضية قضية العمل على منع الاستبداد فإن الفكر الإسلامي يذكر كل فكرة نافعة في هذا المجال، ويبارك كل توجه راشد يسهم في استنفاذ العباد من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، وهل كانت كلمة التوحيد إلا ثورة على الطواغيت المستبددين والملوك الجاثرين، وصك تحرير للبشرية يحررها من كل عبودية لغير الله، ويجرد ولاءها لله الواحد القهار؟!

إن حقيقة المعركة إننا أمام فريق من الناس قرروا خلع الربقة، والتمرد على عبودية الله الواحد الأحد، والمنازعة معهم تتعلق بأصل الإيمان بالله ربّا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً ورسولاً.



إنهم لا يجادلون في المتشابهات التي يتسع فيها المجال للتأويلات، ويعذر المخالف فيها بالجهالة وسوء التأويل ونحوه، ولكنهم يجادلون في القطعيات والمحكمات، إنهم يصرحون برفض الحدود والقصاص؛ لأنها همجية ووحشية، ويجهرون بإباحة الردة والكفر بالله ورسوله تحت دعوى حرية الاعتقاد، وعدم الحجر على الفكر، ويستعلون بإباحة الفواحش والمنكرات تحت مسمى الحرية الشخصية، ويزحفون إلى تغيير ما تبقى من أحكام الشريعة في باب الأحوال الشخصية تحت دعوى حقوق المرأة ومساواتها بالرجل ! فهذا تبقى من الإسلام؟ أجيروا يا أولي الأحلام !!

أيها السادة! إننا أمام ثورة على الإسلام، وانقلاب ضد الدين، وإعلان صارخ عن الرفض المطلق لتحكيم الشريعة، وإنكم مسؤولون أمام الله - جل وعلا - عن الوقوف في وجه هذه الردة الجديدة!!

الفصل الرابع

دُعْوَى المَوَانِعُ الطَّائِفِيَّةُ

وهذه الشبهة كثيرةً ما أبدى فيها خصوم الشرعية وأعادوا، ونفخوا في بوقها، وطيروا حديثها كل مطير، وقد نصبوا من أنفسهم مدافعين عن حقوق الأقليات، وتباكوا على مستقبلهم المظلم وآدميthem التي ستمتهن وتدارس في ظل تحكيم الشريعة!!

وملخص هذه الدعوى: أن وجود الأقليات غير الإسلامية يمثل مانعاً من تحكيم الشريعة؛ لما يمثله تحكيم الشريعة من مساس بحقوقها الأساسية في المواطنة والمساواة التامة في الحقوق والواجبات، ولما يشيره رفضها لتحكيم الشريعة من الفتنة الطائفية والاضطرابات الداخلية.

ولقد تصدى علماء الإسلام للرد على هذه الفرية بما أغنى وأثرى، ومقولاتهم في هذا حافلة بالآيات البينات والبراهين الساطعات، وسنكتفي هنا بلمحات عاجلة محيلين فيما وراء ذلك إلى هذه المقولات المباركة، فنقول -وبالله التوفيق:-

أولاً: أنه لا يقبل شرعاً ولا عرفاً ولا ديمقراطياً أن تتخل الأغلبية عن هويتها ومقدساتها وحضارتها طلباً لمرضات الأقلية، لاسيما إذا كانت هذه المقدسات لا مساس لها بالحقوق الأساسية المشروعة لهذه الأقليات، ماذا لو حدث العكس، وكان المسلمون هم الأقلية؟ هل كان يقبل منهم أن يطلبوا إلى الأكثريّة التنازل عن هويتهم ومقدساتهم طلباً لمرضاتهم؟ أم إن أقصى ما كانوا سيطالبون به أن تؤمن لهم حقوقهم، وأن يعيشوا بين هذه الأكثريّة آمنين على دمائهم وأموالهم وأعراضهم؟ ولماذا نذهب إلى هذه الافتراضات وبين أيدينا الواقع المحسوس القريب، هذه هي الأقليات الإسلامية في أوروبا وأمريكا تعيش بين أكثريّة صليبيّة، أو ملحدة، هل طالبت بفرض دينها وتحكيم شريعتها على هذه الأكثريّة؟ وهل كان

يسمع منها ذلك لو أنها جهرت به، إن أقصى ما تنادي به - ولا تملك تحقيقه كاملاً - أن تعيش آمنة في هذه البلاد، وأن يكون لها حق التحاكم في مسائل الأسرة إلى شرائعها الدينية، وهذا هم المسلمون في أمريكا لا يملكون هذه الأخيرة؛ لأن قوانين المحاكم جزء من النظام العام، ولا يملك المسلمون في هذه البلاد أن يتحاكموا في مسائل الأسرة إلى شريعتهم الإسلامية، لا يملك المسلم صاحب الزوجة في أمريكا أن يقتربن بأخرى؛ لأن القانون الأمريكي المسيحي يحرم عليه ذلك! لا يستطيع المسلم في هذه البلاد أن يطلب إلى المحاكم الأمريكية تطبيق قواعد الإرث الشرعية عليه وعلى ذريته عند الوفاة، وما عليه إلا أن يقبل الخضوع للقانون الأمريكي المسيحي في هذه المسألة، لا يستطيع المسلم في هذه البلاد إلا أن يقبل بأن تأخذ زوجته نصف أمواله عند الطلاق؛ لأن هذه هي شريعة الأمريكان... إلخ والأمثلة في ذلك تفوق الحصر.

إن هذا **لَيْدَكُّرْنِي** بموقف الرئيس الأمريكي الأسبق (كارتر) وهو مبشر وقسيس، عندما زار السودان، وطلب الاجتماع بأعضاء الجبهة الإسلامية في السودان، وعرض التوسط لحل مشكلة جنوب السودان. أتدرؤون ما هي المبادرة التي حملها هذا الرجل وعرضها على مثلي الجبهة الإسلامية لدى مجتمعه بهم؟ لقد طلب إليهم أن يتخلوا عن قضية تطبيق الشريعة في السودان مقابل تعهداته بحل مشكلة الجنوب، وإقناع المتمردين بإنهاء التمرد، والعودة إلى الشريعة، فقال له ممثلو الجبهة الإسلامية: لقد كنت رئيساً لأكبر دولة ديمقراطية تتبنى الدعوة إلى الديمقراطية والمدافعة عن حقوق الإنسان، والديمقراطية تعني: حكم الأكثريّة، وقد قبلنا أن نتحاكم إلى إرادة هذه الأكثريّة،



ونعرض أن نقوم بإجراء استفتاء شعبي حُرّ توجه فيه إلى عموم الشعب السوداني بهذا السؤال: هل توافق على إلغاء الحكم بالشريعة الإسلامية في السودان؟ فإن جاءت الإجابة بالنفي فيجب أن نحترم جميعاً هذه الإرادة، ولا ننهر شعباً بأكمله على قبول ما يتنافى مع إرادته الحرة، وإن جاءت الإجابة بالموافقة فنعتبر لكم آننا كنا مخطئين في حساباتنا، وأن الشعب السوداني لم يتهمأ بعد لتطبيق الشريعة، وأن علينا أن ننسحب من الحياة السياسية، وأن نعود إلى مساجدنا لتربيته على أصل الإيمان بالله ورسوله، وأن تحكيم الشريعة من المقتضيات الأولى لهذا الإيمان، وترك له في هذه الفترة أن يقرر لنفسه ما يشاء !!

فماذا كان جوابه؟ لقد بُهْتُ الذي كفر، وتَنَكَّرَ للديمقراطية التي يتغنى بها وتتجنى بها دولته، وقال بأن ظروف السودان لم تتهيأ بعد لمارسة هذه الديمقراطية؛ لما يمر به من ظروف خاصة.

ثانياً: إن الدولة القومية التي تنشدتها هذه الأقليات، والتي تفصل فيها الدولة عن الدين، وتنفص بها عرى الموالاة بين المسلمين تتعارض تعارضًا جذرياً مع أصل الإيمان بالله ربّا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺنبياً ورسولاً، ولا سبيل إلى القبول بها إلا يوم أن نقرر أننا قد تخلينا عن ديننا وخلعنا ربة الإسلام من أعناقنا وهيهات هيهات!! فإن نجوم السماء أقرب إليهم من أن نكفر بالله ورسوله.

ثالثاً: إننا عندما نحكم شريعتنا لا نطلب إليهم أن يقبلوها كدين، ولا أن يخضعوا لها كعبادة واجبة؛ فإن هذا تكليف يخاطب به المسلم فحسب؛ لما تمهد من أن التوحيد أول واجب على المكلف، وأنه شرط لقبول سائر العبادات، وأنه لا ينفع مع الشرك

عمل بحال من الأحوال، فمن العبث أن نخاطبهم -وهم على شركهم- بالإيمان بشيء من فروع الشريعة، أو اعتقاده ديناً واجب الاتباع، وما ينبغي لهم، وما يستطيعون، وقد كانت هذه هي الشبهة الوحيدة التي أسس القوم عليها مؤخرًا رفضهم لتطبيق الشريعة في مصر، نقول: لا نطلب إليهم ذلك إنما نطلب إليهم مجرد الخضوع لها، كما يخضعون لسائر القوانين المدنية العادلة، أي: كما يخضعون للقانون الوضعي القائم الآن في البلاد، ثم يتعهدُ لهم أنه في مسائل الأسرة وقضايا الأحوال الشخصية يُرتكبون فيها وما يدينون، كما يجري عليه العمل حالياً في البلاد، فينالون في بلادنا من الحقوق ما لا ينال المسلم مثله في أمريكا معقل الديمقراطية ورافعة لواء حماية حقوق الإنسان.

رابعاً: إنه فيما عدا الولايات التي يعتبر الإسلام شرطاً لانعقادها تفتح أمامهم كافة الأبواب للمشاركة الكاملة في بناء هذا الوطن شأنهم في ذلك شأن المسلمين سواء بسواء، وغني عن الذكر أن صيانة دمائهم وأموالهم وأعراضهم حقوق مقدسة، لا مماراة فيها ولا جدال، ولا نرى حرجاً أن تصدر في شأنهم وثيقة خاصة ينص فيها على مركزهم القانوني في المجتمع من حقوق وواجبات، إنهم رغبوا في ذلك تكون ملحقة بالدستور، وتتمتع بنفس القوة التي يتمتع بها، ولهم أن يشترطوا لأنفسهم ما يشاءون من ضمانات لكفالة حقوقهم المشروعة، وعدم المساس بها من أحد من الناس، ثم بعد هذا يعيشون كما عاش أجدادهم في هذه البلاد، ولمدة تزيد عن ثلاثة عشر قرناً من عمر الزمان في ظل تحكيم الشريعة آمنين على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم ومعابدهم، لم تتمدد إليهم يدُّ بسوء، ولم يُكرهُوا كما أُكرهُوا



ال المسلمين في الأندلس على تغيير دياناتهم، ولو أن المسلمين في الشرق توجهوا إلى شيء من ذلك ما بقي نصراً واحداً في بلادنا إلى اليوم.

ملْكُنَا فَكَانَ الْعَفْوُ فِينَا سَجِيًّا
فَلَمَّا مَلَكْتُمْ سَالَ لِلَّدَمِ أَبْطُحُ

ولنستمع إلى شهادة كبار المؤرخين وهم يقدون المقارنة بين نصارى الشرق، وبين المسلمين في الغرب ومدى ما يتمتع به هؤلاء وأولئك من الحقوق والواجبات:

يقول الوزير دوجو فارا صاحب كتاب: (مائة مشروع تقسيم لتركيا) فيما ينقله عنه الأمير شكيب أرسلان: «إن الدول المسيحية ظلت مدة ستة قرون: ٦٩٩ / ١٢٩٩ هـ تهاجم الدولة العثمانية الإسلامية، رغم تسامح المسلمين وحسن معاملتهم لرعاياها من المسيحيين... ويقول: إن من أعظم أسباب انحلال هذه الدولة الإسلامية، هو مشربها من إعطاء الحرية المذهبية والمدرسية للأمم المسيحية، التي كانت خاضعة لها؛ لأن هذه الأمم بواسطة هاتين الحرفيتين - المذهبية والمدرسية - كانت تبث دعایتها القومية للانفصال عن السلطة العثمانية». ^(١)

ويقول جوستاف لوبيون في كتابه: (حضارة العرب): «وكان يمكن أن تُعميَ فتوح العرب الأولى أبصارَهم، وأن يقتربوا من المظالم ما يقتربه الفاتحون عادةً، ويُسيئوا معاملة المغلوبين ويُذكرُ لهم على اعتناق دينهم الذي كانوا يرغبون في نشره في العالم، ولكن العرب اجتنبوا ذلك، فقد أدركَ الخلفاء السابقون - الذين كان عندهم من العبرية السياسية ما ندر وجوده في دعاة الديانات الجديدة - أن النظم والديانات ليست مما يفرض قسراً فعاملوا - كما رأينا - أهل سوريا ومصر - وأسبانيا وكل قطر

(١) راجع مؤامرة فصل الدين عن الدولة، لمحمد كاظم حبيب، ٧٥.

استولوا عليه بلطاف عظيم تاركين لهم قوانينهم ونظمهم ومعتقداتهم، غير فارضين عليهم سوى جزية زهيدة في الغالب، إذا ما قيست بما كانوا يدفعونه سابقاً، في مقابل حفظ الأمان بينهم، فالحق أن الأمم لم تعرف فاتحين متسامحين مثل العرب، ولا ديناً سمحًا مثل دينهم». ^(١)

وننقل عن جوته في كتابه: (أخلاق المسلمين وعاداتهم) قوله: «ولقد ثبت أن الفاتحين من العرب كانوا على غاية فضيلة المساحة لم تكن تتوقع من أنس يحملون ديننا جديداً. وما فكر العربي قط في أشد أطوار تحمسه لدینه الجديد لأن يطفئ بالدماء ديننا منافساً لدینه». ^(٢)

ويقول ريتشارد ستيفز من أبناء القرن السادس عشر: «وعلى الرغم من أن الآتراك - بوجه عام - شعب من أشرس الشعوب، فقد سمحوا للمسيحيين جميعاً: للإغريق منهم، واللاتين أن يعيشوا محافظين على دينهم، وأن يصرفوا ضمائرهم كيف شاؤوا بأن منحوه كنائسهم لأداء شعائرهم المقدسة في القسطنطينية، وفي أماكن أخرى كثيرة جداً، على حين استطاع أن أوكل - بحق - بدليل اثنى عشر - عاماً قضيتها في إسبانيا - أننا لا نُرْغَمُ على حفلاتهم البابوية فحسب، بل إننا في خطر على حياتنا وأحفادنا.

وهذا ما جعل بطريرك أنطاكيه واسمه ماركوس يقول: «أدام الله دولته الترك خالدة إلى الأبد، فهم يأخذون ما فرضوه من جزية ولا شأن لهم بالأديان، سواء أكان رعاياهم مسيحيين أو يهوداً أو سامرة». ^(٣)

(١) بنيات الحل الإسلامي للقرضاوي، ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٢) المرجع السابق، ٢٥٠.

(٣) المرجع السابق، ٢٥٠.



ويقول القس برسوم شحاته وكيل الطائفة الإنجيلية في مصر: «في كل عهد أو حكم التزم المسلمون فيه بمبادئ الدين الإسلامي كانوا يشملون رعاياهم من غير المسلمين - والسيحيين على وجه الخصوص - بكل أسباب الحرية والأمن والسلام، وكلما قامت الشرائع الدينية في النفوس بصدق بعيدةً عن شوائب التعصب المقوت والرياء الدخيلين على الدين، كلما سطعت شمس الحريات الدينية والتقوى المسلم والمسيحي في العمل الإيجابي والوحدة الخلاقية».^(١)

ويقول الكاردينال أطغافوس بطريرك الأقباط الكاثوليك: «إن الذي يحترم الشريعة الإسلامية يحترم جميع الأديان، وكل دين يدعو إلى المحبة والإخاء، وأي إنسان يسير على تعاليم دينه لا يمكن أن يبغض أحداً أو يلقى بغضّاً من أحد. ولقد وجدت الديانات الأخرى - والمسيحية بالذات - في كل العصور التي كان الحكم الإسلامي فيها قائمةً بصورته الصادقة، ما لم تلّقه في ظل أي نظام آخر، من حيث الأمان والاطمئنان في دينها وما لها، وعرضها وحريتها».^(٢)

وأخيراً ننقل هذه الوثيقة وهي من القرن التاسع عشر، وتمثل في نص الفرمان (الظهير) الذي أصدره السلطان محمد بن عبد الله سلطان المغرب في ٥ فبراير سنة ١٨٦٤ م، وهذا نصها:

«بسم الله الرحمن الرحيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١) بینات الحال الإسلامي وشبهات العلمانيين والمتغربين، ٢٦٥.

(٢) المرجع السابق، ٢٦٣.

نأمر من يقف على كتابنا هذا من سائر خدامنا وعِمالنا والقائمين بوظائف أعمالنا أن يعاملوا اليهود الذين بسائر ولاياتنا بما أوجبه الله تعالى من نصب ميزان الحق، والتسوية بينهم وبين غيرهم في الأحكام، حتى لا يلحق أحداً منهم مثقال ذرة من الظلم ولا يضام، ولا ينالهم مكررٌ ولا اهتضام، وألا يعتدوا بهم ولا غيرهم على أحد منهم، لا في أنفسهم، ولا في أموالهم، وألا يستعملوا أهل الحرف منهم، إلا عن طيب أنفسهم، وعلى شرط توفيتهم بما يستحقونه على عملهم؛ لأن الظلم ظلمات يوم القيمة، ونحن لا نوافق عليه، لا في حقهم، ولا في حق غيرهم، ولا نرضاه، لأن الناس كلهم عندنا في الحق سواء، ومن ظلم أحداً منهم، أو تعدى عليه، فإننا نعاقبه بحول الله، وهذا الأمر الذي قررناه وأوضحتناه وبينناه كان مقرراً، ومعروفاً محرراً، لكن زدنا هذا المسطور تقريراً وتاكيداً ووعيداً في حق من يريد ظلمهم وتشديداً؛ ليزيد اليهود أمّا إلى أمنهم، ومن يريد التعدي عليهم خوفاً إلى خوفهم، صدر به أمرنا. المعترض بالله. في السادس والعشرين من شعبان المبارك عام ١٢٨٠ هـ، ثمانين ومائتين وألف».^(١)

أرأيت إلى هذا الإنصاف والتسامح ورعاية العهود والذمم الذي صاحبَ الدولة الإسلامية في مختلف أطوارها، وسطرته أقلام الكُتابِ النصارى أنفسهم لتسجل ذاكرة الزمان أن تاريخنا لم يعرف اضطهاداً لأقليات تخالفنا في الدين وتشاركنا في الوطن، ولبيت للمرتباين تهافت التذرع بوجود أقليات في المجتمع المسلم إلى رفض الشريعة والاعتداء الظلم على دين المسلمين.

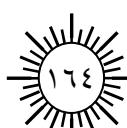
(١) بینات الحال الإسلامي وشبهات العلمانيين والمغاربيين، ٢٥١.

أيها السادة:

هذه هي الحقيقة فيما يسمى بالموانع الطائفية من تحكيم الشريعة الإسلامية، إننا لم ندع إلى بدع من العمل، ولا إلى جديد لم يشهد تاريخ هذه المنطقة من قبل، إننا ندعو إلى استئناف أوضاع عاشتها هذه المنطقة ثلاثة عشر قرناً أو يزيد، ولإخواننا في الوطن من الضمانات والحقوق أقصى ما تتمتع به أقلية على وجه الأرض، ولهم على ذلك كله ذمة الله وميثاقه.

فهذا يريدون؟ إننا نعلم أن هذه الدعوة يستثمرها فريق من العلمانيين؛ لتبرير ما مردوا عليه من كفر بالشريعة وكراهية منكرة لدعاتها، وإنما لا تمثل قاعدة هذه الأقليات التي لا بد وأنها تدرك أن حقوقها ستكون أكثر استقراراً في ظل تحكيم الشريعة منها في ظل أي حكومة علمانية أخرى، قد يوجه فريق من الم天涯يين والمغامرين السياسيين عند النصارى يستثمرون هذه الشبهة وغيرها في موقفهم المناوئ للشريعة، وقد يلبس هذا الفريق الأمر على عامة النصارى، ويصور لهم أن خطراً داهماً يحيق بهم ويتهدد وجودهم كلّه إذا تمت العودة إلى تحكيم الشريعة، وقد يصدقه في ذلك بعض الأغمار، ولكن المؤكد أن القاعدة العريضة في القوم ليست على هذا المسلك، وأن نزوعهم إلى الاستقرار والتعايش بسلام مع شركائهم في الوطن أغلب من نزوع هذه القلة المغامرة إلى الفتنة وإثارة القلاقل والدسائس السياسية.

ولا أدّل على ذلك مما دلت عليه الأرقام في استطلاع الرأي الذي نظمه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر كدراسة ميدانية، شارك في الإجابة عليه مسلمون ومسحيون، وكان من نتائجه:



- مع التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية، زادت نسبة المسيحيين عن المسلمين !٪٣٢ إلى !٪٣١
 - مع تطبيق أحكام الشريعة على الجميع، بصرف النظر عن اختلاف الدين، زادت نسبة المسيحيين عن المسلمين !٪٦٩ إلى !٪٧١
- وكان تعليل الإجابات أننا: «مجتمع واحد، وهذه الجرائم حرمها الله على كل الناس، ولا فرق بين المسلم والمسيحي أمام القانون، ولأننا دولة إسلامية»!^(١)
- إن الإخوة الأقباط قد يستثمرون في هذه القضية من قبَلِ فريقٍ من الناس لا يحمل ودًا لا للمسيحية ولا للإسلام، ولا تحمل صدورُهم أدنى مثقال ذرة من حرمة دينية؛ لذلك فإننا نحذر عقلاءَهم من أن يُسْتَدِرُّ جواً مثل هذه المكائد والألاعيب السياسية، وأن يعوا دروس التاريخ، ودروس الواقع، وأن يدركوا أن الفتنة التي تثيرها هذه الفتنة المارقة تستهدف الوطن برمتها، وأن أحدًا من الفريقين ليس بمعزل عنها، وسيدفع ثمنها الجميع، وسيختنق بدخانها الجميع، وسيكتوي بنيرانها الجميع، فهل من مذَكر، وهل من مستجيب؟

أيها العازفون على أوتار التشطير، والفرقَة من دعاة العلمانية اللامادية!!

أربعوا على أنفسكم، واعلموا أنكم لستم بمعجزين ربِّكم في الأرض، ولا في السماء، واذكروا أن أجيالاً قد سبقتكم إلى الآخرة من دعاة الضلال، كانوا أكثر منكم وأشدَّ قوة وآثارًا في الأرض، فاجأهم الموت على غير ميعادٍ فأصبحوا تحت أطباق الثرى جثثًا هامدة وأشلاءً مبعثرة، وصاروا بمرور الأيام جلوذاً ممزقة، وعظماً نخرة، عادوا إلى ربِّهم فرادى كما خلقهم أولَ مرة، وتركوا ما خوّلهم اللهُ وراءَ ظهورِهم، وما أغنَى

(١) جريدة الأهرام في ٢٠ /٣ /١٩٨٥ نقلاً عن العلمانية ونهضتها الحديثة للدكتور محمد عمارة.

عنهم أولياً لهم من اليهود والنصارى والمرشحين من عذاب الله من شيء، وما ألغى عنهم جعهم وما كانوا يكسبون، بل حاقد بالذين سخروا منهم ما كانوا به يستهزئون، يقال لأحدهم - وقد كُشفَ عنه الغطاء -: لو كنت تملك ما على الأرض من شيء أكنت مفتدياً به نفسك، فيقول: نعم يارب. فيقال له: لقد طلبَ منك ما هو أهونٌ من ذلك لقد طلبَ منك ألا تشرك بالله شيئاً، فما وفيت، يُصبح أحدهم في النار صبغةً، ثم يقال له: هَلَّا رأيْتَ نعيمًا قط؟ هل مَرَّ بك رخاءٌ قط؟ فيقول: لا والله يارب ما مَرَّ بي نعيمٌ قط، وما رأيْتَ رخاءً قط.

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُنَّ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١]

﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ حَيْثِ مُخْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تُوَدُّ لَوْ أَنَّ يَبْيَنَهَا وَبَيْنَهَا أَمْدَأْ بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠]

﴿يَوْمَئِذٍ يَذَكَّرُ الْإِنْسَنُ وَأَنَّ كُلُّ ذِكْرٍ يَوْمَ يَقُولُ يَلَيْتَنِي قَدَمْتُ لِحَيَاةٍ﴾ [الفجر: ٢٣ - ٢٤]

﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَنُ مَا سَعَى وَبِرِزَتِ الْجَحِيمُ لِمَنْ يَرَى﴾ [٣٥]

﴿فَمَآ مَنْ طَغَى وَمَا تَرَ لَحْيَةَ الدُّنْيَا﴾ [٣٧]

﴿إِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى وَمَا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْمَوْتِ﴾ [٤٠]

﴿إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٣٥ - ٤١]

﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [٤١]

﴿وَأَمْهَأْ وَأَيْهِ وَصَبِّحَهِ وَبَيْهِ﴾ [٤٢]

﴿لِكُلِّ أَمْرٍ يُمْهِلُهُمْ يَوْمَئِذٍ شَانٌ يُغْنِيهِ﴾ [عيسى: ٣٤ - ٣٧]

الفصل الخامس

دعاى جمود الشريعة وقعودها
عن ملاحة الحياة المتطورة

وهذه الدعوة أيضًا ما ينبع به خصوم الشريعة، يقولون: إن تحكيم الشريعة يقعد بنا عن ملاحة التطور والوفاء بمقتضياته؛ لأن الشريعة أساسها الدين، والدين ثابت لا يتغير، ولكن الحياة في تغير دائم وتحول مستمر، فأى للجامعة الثابت أن يحكم المتحول المتغير وفيه بحاجاته؟ ولذلك يرون أن من الخير للدين أن يبقى عقيدةً في الحنايا، وشعائر في دور العبادة، وأن يترك قيادة الحياة إلى نظم وضعية ^{تُسْتَلِّهُمْ} من واقع الحياة المتعدد والمتطور وتفي بمقتضيات المدنية الحاضرة، وهذه الشُّبُّهُ تقوم على محورين:

- ثبات أحكام الشريعة فلا مجال فيها للتتجدد بوجه من الوجوه.
- تطور وأوضاع الحياة فلا مجال فيها للثبات بوجه من الوجوه.

وكلا الأمرين في إطلاقه على هذا النحو وهم وخرافة!!
 فأحكام الشريعة منها ما هو ثابت، ومنها ما هو متغير، وأحوال الحياة وأوضاع البشر- منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير كذلك، وفيما يلي تفصيل القول في هذه وتلك:

الأحكام الشرعية بين الثبات والتتجدد:

لا يخفى أن في أحكام الشريعة منطقة مغلقة لا مجال فيها للتطور ولا التجديد، وهي تلك التي تتعلق بأصول العقائد، وأصول العبادات، وأصول الأخلاق، فالإيمان بالله ورسوله والدعوة إلى عبادة الله وحده، والكفر بكل ما يعبد من دونه ثوابت عقدية لم تتغير منذ نوح عليه السلام إلى محمد، وسوف تظل هكذا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وينطفئ سراج الحياة!

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الظَّاغُورَ﴾

[النحل: ٣٦].



وقال تعالى: ﴿وَمَا آرَسْلَنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾

[الأنبياء: ٢٥].

وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الَّذِينَ مَا وَحَىٰ لِهِ، نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا لِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنَّ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تُنَزَّفُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

وكل ما يتعلق بأحوال المبدأ والمعاد ثابت لا يتغير، ولم يزل أنبياء الله يحملونه إلى قومهم على مدار التاريخ بلا تطوير ولا تجديد، وكذلك أمور العبادات من صلاة وصيام و Zakah وحج، لا مجال فيها للتغيير ولا تطوير، اللهم إلا ما كان من نسخ بين الشرائع، وقد انتهى ذلك النسخ بعد محمد، وأصبحت أصول هذه العبادات من الحقائق الثابتة، وإن دخل الاجتهاد في بعض التفاصيل.

والمبادئ الأخلاقية، وقواعد الخير والشر والفضيلة والرذيلة ثابتة إلى يوم القيمة، ولا يتسعى للحياة أن تمضي على هدى وعلى بصيرة إلا بتشييت هذه المجالات؛ لتكون إطاراً للبشرية يمثل وحدة عقدية وتعبدية وسلوكية ينتظم في سلوكها المؤمنون أجمعون. أما أمور المعاملات في جوانبها المختلفة من مدنية وجنائية ودستورية ونحوها؛ فمنها ما هو ثابت محكم، ومنها ما هو من متعدد؛ فالأسس والمبادئ وقواعد الكلية التي تشكل الإطار العام تتسم بالثبات والإحكام، وهي تلك التي جاءت بها الأدلة القطعية ثبوتاً ودلالة، ولا مجال فيها لعدم الأفهام وتفاوت الاجتهادات، والفروع الجزئية والتفاصيل المتعلقة بالكيفيات والإجراءات ونحوه تتسم في أغلبها بالمرونة والتجدد، وهذه في الأصل من منطقة الأدلة الظنية، وقل أن تجد فيها أدلة قطعية محكمة؛ وهذا كانت مجالاً لعدم الاجتهادات وتفاوت الآراء، وتتغير في بعضها الفتوى بتغير



الزمان والمكان والأحوال، على أن نذكر دائمًا أن للاجتهداد ضوابطه، وللفتوى شرائطها، حتى لا تصبح الأحكام الشرعية نهياً مستباحاً لكل جاهل ومتزندق.

أيها السادة! إن الشارع الحكيم يقول: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ الظِّلِّ لِلْجَبَرُ﴾ [الملك: ١٤]

بلى يارب ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤].

إن ما قدرَ الشارع الحكيم أنه من الثوابت المحكمة التي لا تصلح مسيرة الحياة إلا بتبنيه وإحكامه قضى فيه بنصوص قاطعة محكمة، ولم يترك فيه مجالاً لتجديد أو تطوير، وما قدرَ أن حاجات البشر فيه متعددة، وأن مصالحهم فيه متطرفة عالجه بأدلة جزئية، للنظر فيها مجال، وللاجتهداد فيها متسع، ولم يلزمهم فيه بأصابة عين مقصود الشارع، بل تَعَبَّدُهم بأن يبذلوا الجهد في التعرف على أرجح الأراء دليلاً وأقربها إصابة لمقصود الشارع وتحقيقاً لمصالح العباد، ثم هم بعد ذلك بين رجلين: مجتهد مصيب له أجران، ومجتهد مخطئ له أجر، وقد وسعت رحمة الله هؤلاء وهؤلاء.

أحوال البشر بين الثبات والتغيير:

وإذا كان هذا الثبات والتغيير في الأحكام الشرعية فإن مثله يرد على أحوال الحياة وأوضاع البشر ومصالحهم سواء بسواء.

ففي الكون سنن ثابتة لا تتغير ولا تتبدل جرت على المتقدمين، وستجري على المستأخرين، ولا حيلة للأنسان في منعها أو تبديلها، فهي لا بد من ثوبتها حتى لا تضطرب مسيرة الحياة، وفيها أحوال متعددة متطرفة لا بد من تطورها وحركتها حتى تستقيم سفينته هذا الوجود وتغطي في فلكها المرسوم في سهولة ويسر، دونها إرهاق أو كبت، وحالات

البشر ومصالحهم منها كذلك ما هو ثابت محكم، ومنها ما هو متجدد ومتغير، وإلغاء منطقة لحساب الأخرى تعسف للبرهان ومكابرة للواقع المحسوس بالعيان!
فإذا يريد دعاة التطوير والتجديد من هذا على وجه التحديد؟

إن أرادوا التجديد في الثوابت والقطعيات التي حسم فيها الشارع الحكيم بنصوص ممحكة قاطعة فقد خابوا وخسروا، وإن دون ذلك الردة عن الإسلام!! لقد حرم الله الزنا، فإذا جاءت القوانين الوضعية تبيحه لمن بلغ سن الرشد القانونية تحت دعوى التطور والحرية الشخصية فذلك خسران وردة، ولقد حرم الله الخمر فإذا جاءت القوانين الوضعية بإباحتها مسايرة للأوربيين، وملائحة للمدنية، وتقديساً للحرية الشخصية؛ فإن ذلك خسران وردة، لقد حرم الله الربا والميسر، فإذا جاءت القوانين الوضعية بإباحتها لاعتبارات اقتصادية أو ملائحة للتطور والمدنية؛ فإن ذلك خسران وردة!! فما حرمه الله ورسوله فهو حرام إلى يوم القيمة، وما أحله الله ورسوله فهو حلال إلى يوم القيمة، وكما لا يملك الإنسان تغيير أمر الله الكوني لا يحمل له تبديل أمر الله الشرعي، وكما أن الخلق كله لله فإن الأمر كله لله: ﴿أَلَا لِهِ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ بَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وإن أرادوا تجدد الاجتهاد في الفتنيات ومسائل الاجتهاد بما يحقق المصالح البشرية ولا يخرج على الأدلة الشرعية فذلك حق، على أن يتم بضوابطه وأن يمارس من أهله، حتى لا يصبح دين الله نهباً لكل عابث أو جهول، وإن في قواعد الشريعة وأصول الاجتهاد ما يلبى هذه الحاجة، ويتحقق مصالح العباد أتم تحقيقاً، في إطار من الحق

والعدل، وهل جاءت الشريعة ابتداءً إلا لتحقيق مصالح العباد وإرشادهم إلى ما يكفل لهم الحياة الطيبة في الأرض والفوز بجنة الخلد ونعم الأبد في الآخرة؟!
إن المشكلة أيها السادة لا تكمن في وفاء الشريعة ب حاجات الإنسان ومصالحه المتتجدة، فإن كفالتها لذلك بدائية عقدية وضرورة إيمانية؛ فإن الذي نزل هذه الشريعة هو الله، والذي أوجب الحكم بها إلى الأبد وجعل التحاكم إلى غيرها ردة هو الله، والذي خلق هذا الإنسان هو الله، وقد علِمَ المؤمنون أن الله قد أحاط بكل شيء علِمًا، وأن رحمته وسعت كل شيء، وأنه -تعالى- لطيف بعباده، وأنه لم يكلفهم ما لا طاقة لهم به، ولم يجعل عليهم في الدين من حرج، وأنه يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر، ومن كانت هذه صفاته فلا بد أن تكون شريعته التي ألزم بها وقضى بردة الخارجين عليها كافلة بالمصالح آخذة بالسياسة إلى أحسن العواقب، كيف وهو القائل:
﴿فَإِمَّا يَأْنِيْنَّكُمْ مِّنْ هُدَى فَمَنْ أَتَّبَعَ هُدَى فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [١٢٣]
﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشِرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾ [١٢٤]
﴿قَالَ كَذَلِكَ أَنَّكَ أَنْتَكَ أَيَّنَا فَسِينَاهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمُ نُنسِي﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٦].

أيها السادة!

إن كفالحة الشريعة بمصالح العباد ضرورة عقدية، وبدهية إيمانية، وإن القول بغير ذلك طعن في الشرع، واجتراء على مقام الربوبية، واتهام الله -جل وعلا- بالجهل أو الظلم أو عدم الحكمة، وكفى بذلك ردة عن الإسلام وخروجاً عن الملة!!
إن المشكلة أيها السادة لا تكمن -كما سبق- في وفاء الشريعة ب حاجات الإنسان ومصالحه الحقيقة؛ فإن وفاءها بذلك من المعلوم بالضرورة من الدين، ولكنها تكمن في

كبحها لجحاح الأهواء ووقف أحكامها عقبة في وجه دعاة العربدة والتحلل، إن طلاب الخنا والفحجر سيتهمون الشريعة بالجمود لا محالة؛ لأنها لا تساير ما يعرّيد في نفوسهم من الشهوات والأهواء!! سيتهمها السكارى بالجمود؛ لأنها لا تحل لهم الخمر، وسيتهمها دعاة الرذيلة بالجمود لأنها لا تحل لهم العربدة والمصايف المختلطة والمرافق الليلية وتضرّب على أيديهم بكل حزم، سيتهمها المرابون بالجمود؛ لأنها لا تشبع نهمتهم من المال الحرام، سيتهمها أصحاب الفن الخليع بالجمود؛ لأنه لا مكان في ظلها لهذه التجارة المقوحة الفاجرة، وسيتهمها العابثون بالدين من الزنادقة والملائحة وأشباههم بالجمود؛ لأنهم لا يتسلّى لهم -في ظلها- أن يجاهروها بهذه الردة تحت دعوى حرية العقيدة التي يريدون بها حرية المجاهرة بالكفر، وسيتهمها بالجمود عملاً الشرق والغرب من مردوا على العبودية والتبعية لكتّار الأرض؛ لأن الولاء في ظلها لا يُعقد إلا على أساس الإيمان بالله ورسوله، وسيتهم المستغربون بالجمود؛ لأنهم مردوا على ترويج بضاعة المستشرين في بلاد المسلمين على ما تتضمّنه من تزييف لحقائق الإسلام، وتزوير لتاريخه، وكيد لدعوته؛ لأن الشريعة ستردهم إلى الأصالة، ولا تروج لهذا العبث!!

أيها السادة!

هذه هي الحقيقة والدعوى فيما زعموه من جمود الشريعة وتطور الحياة، تلك الشبهة التي ما فتئ خصوم الشريعة يرددونها ويقدّمونها في وجه الدعوة إلى تحكيم الشريعة والعودة بالأمة إلى هديها! فهل ترون في هذه الشُّبهَةِ أثارةً من منطقٍ، أو لدى أصحابها أثارةً من إنصافٍ، أو علمٍ؟ أجيبوا يا أولي الألباب.



الفصل السادس

دعوى القسوة
في العقوبات الشرعية

يُزعم دعوة التغريب وخصوص الشرعية أن الحدود والقصاص من العقوبات البشعة التي لا تلائم مدنية هذا العصر، ولا تتفق مع ما انتهت إليه النظريات الجديدة في علم الإجرام والعقاب التي تبدلت نظرتها إلى مرتكب الجريمة من كونه مجرماً يستحق العقاب إلى كونه مريضاً يستحق الرحمة والعلاج، وهذه الشبهة قد أوسعها أهل العلم دحضاً ونقطاً، وفيما كتبوه غناءً بل ثراءً، ولكن لا نرى بأساً من إيراد هذه اللمحات.

نقول هؤلاء السادة الرحماء:

أولاً: إن الذي قرر هذه العقوبات هو الله رب العالمين، أليس كذلك؟ إن جحدوا فقد كفروا، وانتقل الحديث معهم إلى دائرة أخرى... إلى أصل الإيمان بالله، ورسوله، وكتابه، واليوم الآخر، ولا وجه أن يناقش في الفرع منْ كفر بالأصلِ. وإن أقرّوا انتقلنا بهم إلى سؤال آخر: أتؤمنون بحكمة الله في شرعيه، وعدله في حكمه أم لا؟ إن جحدوا فقد كفروا، وإن أقرّوا فقد خصّمُوا؛ لأن هذه العقوبات من شرعيه ومن حكمه، وقد أقرّوا بأن شرعيه حكيم، وحكمه عادل، فسقط الاعتراض من الأساس! هذا هو المنطلق الأول الذي نقيم به الحجة على هؤلاء المرتدين؛ فإنما أن يستعصموا بإيمانهم المجمل، وإما أن يُخرجَ اللهُ أضعانَهم، ويجاهرو بالكفر بالله ورسله، فتكون الأمة منهم على بينة!

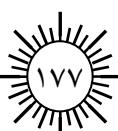
ثانياً: إن النظريات الحديثة في علم العقاب، وحسبنا أنها لا تزال نظريات، (أي: قابلة للتبدل، أو التحويل) نتاج فكر بشري والحدود والقصاص تشرع إلهي، ومرة أخرى نسألهم: أأنتم أعلم أم الله؟ إن أجابوا بالأولى فقد كفروا، وإن أجابوا بالثانية فقد خصّمُوا، ونزيدهم جلاءً فنقول: ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخير؟ فلا

مناصٍ لهم إذن من أحد أمرين: إما الكفر بالله وشرعه، أو الإيمان به والإقرار بشرعه، ولا مخلص لهم من هذا أو ذاك.

ثالثاً: وبعد هذا المدخل العقدي الذي لا بد من وضوحيه؛ ليعلم كل من يرد على الله حكمه، ويتهم شريعته بالظلم أو القسوة أنه يضع نفسه بذلك على شفير جهنم يوشك أن يثب منه إلى عذاب الخلد وشقاء الأبد؛ لعله يتذكر أو يخشى !! ننتقل بعد ذلك إلى مناقشة الحكمة في هذه العقوبات ودقة ملائمتها وتمام تحقيقها لما شرعت من أجله من الزجر والردع، زجر الجاني عن العود ومنع غيره من التلبس بمثل ما تلبس به، فنقول:

لقد واجه الشارع في تشريعه لهذه العقوبات العوامل النفسية التي تدعو إلى ارتكاب الجريمة بالعوامل النفسية التي تصرف عنها؛ ليصون لمزيد الإجرام بدنه وكرامته، وليصون لآخرين حقوقهم، وينعم الجميع بالأمن في مجتمع لا تقع فيه الجريمة إلا لماماً، ولا مكان فيه لبطولات تنسب إلى خارج على الشرعية !

ما الذي يدفع إلى ارتكاب السرقة: أليست الرغبة في مزيد من الكسب، ومزيد من الشراء؛ لتزداد القدرة على الإنفاق والظهور بمظهر الأثرياء والوجهاء؟ أليست هذه هي العوامل النفسية التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة؟ لقد واجها الشارع الحكيم بالعوامل النفسية التي تصد عنها وتغلب عليها فأوجب على السارق عقوبة القطع معاملة له بنقيض قصده، فتقل قدرته على الإنفاق، وتنعدم فرصة ظهوره بمظهر الوجهاء والأثرياء أو تقاد؛ لأن آثار العقوبة عالقة به تحذر الناس منه، وتسقط اعتباره إلا أن يتوب !!



ما الذي يدفع إلى ارتكاب جريمة الزنا؟ أليس هو طلب المتعة وقضاء الإرب بهذا الطريق الحرام؟ فماذا فعلت الشريعة في عقوبتها؟ لقد قابلت ذلك بالعوامل النفسية التي تدفع عنها بها أوجبته من عقوبة غليظة تصيب بدنك كله كما عممت المتعة الحرام بدنك كله، بالإضافة إلى الأذى المعنوي الذي يغشى كيانه كله بما قررته الشريعة من علنية العقوبة، فواجهت متعة الجسد الذي يحرض الزناة على تحقيقها وتدفعهم إلى ارتكاب ما يرتكبون من الموبقات إلى ألم عام يغشى الجسد كله، وإلى أذى نفسي عام يغشى نفسه، ويملك عليه أقطارها؛ ليتردّع مرید الزنا عن الجريمة فيسلم له جسده وتسليم له نفسه، وتسليم لآخرين أعراضهم وكرامتهم، وينعم الجميع بسلامة الأنفس والأعراض في مجتمع لا تُرتكب فيه هذه الموبقات إلا نادراً، فإن وقعت مرة أو مرتين كان في العقوبة الغليظة الرادعة ما يحول دون مجرد التفكير في معاودة هذه الجريمة فضلاً عن الإصرار على إدمانها أو احترافتها.

وقل مثل ذلك عن القصاص وبقية الحدود، فسبحان الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى، وسبحان الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى.

رابعاً: إن الإنسان قد جُبِلَ بفطرته على الموازنة بين المصالح والمفاسد، وَدَفْعَ أعظم المفسدين باحتمال أدناهما، وتحقيق أكمال المصلحتين بتفويت أدناهما، فإذا كانت العقوبة هشةً رخوة فإن مرید الحرام عندما يوازن بين ما يتعرض له من عقوبة ضئيلة محتملة، وقد يتمكن من الإفلات منها، وبين ما يستشرف إلى تحقيقه بهذه الجرائم من المتع والملذات؛ فإنه يختار ارتكاب ما يريد من الجرائم استخفافاً بهذه العقوبات، وطمئناً في الإفلات منها بواسطة الكذبة من المحامين ونحوه؛ ولهذا

تزخر سجلات الأمن العام بحالات العود في الجرائم المختلفة، ومن هذه الحالات نسبة لا يستهان بها لأناس عادوا لارتكاب الجرائم أكثر من ٥٢ مرة !!

أما إذا كانت العقوبة غليظة تفوق مفسدتها ما يتطلع الجاني إلى تحقيقه من المكاسب؛ فإنه لا بد أن يقلب الأمر مرات ومرات وأن يرجع النظر كرات وكرات؛ لأن هذه الموازنة فطرة مركوزة في النفس يستخدمها الناس جيّعاً، وإن لم يُحسِّن بعضهم الإفصاح عنها بلغة قانونية أو أصولية... إننا نسمع في حياتنا عن سراق يسرقون ويقفزون من القطار أثناء سيره، ولكننا لم نسمع قط عن سارق سرق في طائرة وقفز منها أثناء طيرانها؛ لأن المفسدة في الأولى محتملة، وقد تكون للسارق دُرْبَتُه في تفاديهما، والمفسدة في الثانية محققة تذهب بحياته كلها، فما تغنى عنه أموال الدنيا كلها وقد هلك؟

على هذا الأساس النفسي الدقيق وضعت العقوبات الشرعية، ولتخيل سارقاً يوازن بين حفنة من المال الحرام يصيّبها من السرقة، وبين ما يناله من عقوبة القطع التي تعدّم عضواً من أعضائه، وتشهد بفضيحته على الملا، إن أموال الدنيا كلها لا تغريه بالمجازفة؛ فإن تكاثفت الحجب وعقدت على بصره غشاوة وعلى قلبه غلافاً، وزلت به القدم وارتكب، ما ارتكب، كان في هذه العقوبة الغليظة ما يزجره عن العود، ويردع غيره عن التفكير في اقتراف هذه الجريمة.

ولتخيل زانياً يوازن بين لحظات عابرة من المتعة الحرام وبين ألم عاماً يناله ظهراً وبطناً وفضيحة كبرى تنتظره على الملا، بل قد يفقد عمره كله بأبشع ما يكون الموت شدةً وإيلاماً، إن كان محسناً، هل يتسى له أن يجازف، وأن يرتكب هذه الجريمة



البشرة؟ فإن ران على قلبه وسمعه وبصره، وأقدم على جرمه، ففي آلام العقوبة ردع وزجر وتکفير وتطهير، وقل مثل ذلك عن بقية الحدود والقصاص.

خامسًا: إذا كانت العقوبات تقاس بآثارها ومدى نجاحها في استئصال الجرائم، فلقد طبقت هذه العقوبات في تاريخ الإسلام فانتجت مجتمعاً آمناً يأمن الناس فيه على أرواحهم، وأعراضهم، وأموالهم، لا تکاد تقع الجريمة فيه إلا لاماً، فإن وقعت كانت نادرة تروى وواقعة عجيبة يتناقلها الركبان، وحسبنا هذا المثل المعاصر في الحجاز، لقد كانت الحجاز من أسوأ بلاد الله فساداً وخللاً في الأمن، وكان حجاج بيت الله لا يؤمنون على أنفسهم من هجمات البدو، والقبائل الغادرة رغم ما يكون لديهم من السلاح والعتاد، ورغم ما ترسله معهم بلادهم من القوات المسلحة، وما ينضم إليها من قوات البلاد، فلما أقيمت حدود الله كان في مجرد الأعلان عنها ردع يكسر همة الإجرام في نفوس أشد المجرمين عتوّا وصلابة، ونعمت البلاد بأمن منقطع النظير أصبح حديث القاصي والداني، ولا يتوهّم متوهّم أن ملايين الأيدي قد قُطعت وعلقت في رقاب العباد! إن أربعة وعشرين عاماً هي مدة حكم الملك عبد العزيز لم تُقطع فيها إلا ستة عشر يداً!! وبهذه الأيدي الستة عشر صينت أرواح الملايين وأموال الملايين وقطع دابر الجريمة وأصبح الركب يتتجول في مختلف مناطق الحجاز لا يخاف إلا الله والذئب على غنميه!!

وطُبِقت العقوبات الوضعية في أوربا فكانت التیجنة هذا السیل الجارف من الجرائم التي تعجز أعقد أجهزة الإحصاء عن ملاحظتها، والتي صبغت الحياة كلها في هذه المجتمعات بصبغة الجريمة.



فقد ذكرت وكالة التحقيق الفيدرالية (إف. بي. آي) بأن الجرائم التي حدثت عن عام ١٩٨٣ م في الولايات المتحدة هي بمعدل جريمة كل ٣ ثوانٍ، ويشير التقرير إلى أن جريمة قتل تُرتكب كل ٧٢ دقيقة، وجريمة اغتصاب كل ٧ دقائق، وسرقة كل ٣٦ ثانية، وسرقة سيارة كل ١٣ ثانية، وسطو على منزل كل ١٠ ثوان، وسرقة أمتعة صغيرة كل ٥ ثوان - عن الشرق الأوسط، في ٢٥ / ٩ / ١٩٨٤ م.

إن الفرق بين الشرق والغرب هو الفرق بين الشريعة والقانون، فهل يعقل السادة العلمانيون؟

فسبحان الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، وسبحان الذي أنزل هذه الشرائع بعلمه وحكمته، وتبأ لقوم يحرمون أنفسهم من هداية ربهم، ويغلقون أعينهم دون النور وي CABرون في الحقائق الجليات، بل في الشمس في وقت الظهيرة ليس دونها سحاب ولا حجاب.

أما السجن - وهو العقوبة الوضعية البديلة - فهو - بشهادة أكابر علماء الأجرام والعقاب - مدرسة للجريمة - خاصة فيما كان قصير المدة - يدخل فيها المجرم العارض فيتمرس فيه بفنون الإجرام وأساليب الاحتيال، ويعقد الصلات مع أكابر المجرمين وأصحاب السوابق الخطرين فلا تنتهي مدة عقوبته إلا وقد أتقن وتحصص، وتهيأ لممارسة أعمال إجرامية واسعة النطاق بالتنسيق مع زملائه وأساتذته من المحترفين وعنة المجرمين !!

هذا فضلاً عن أن قيمة هذه العقوبة إنما تكمن في التهديد بها، فإذا طبقت مرة ألغَها الإنسان، وسقطت رهبتها من نفسه وأصبحت لا تُشكل لديه رادعاً يذكر، بل قد يجد فيها مخرجاً من تعقيدات الحياة، وضيق فرص العيش في الخارج خاصة في بلاد العالم الثالث التي تعيش الكثرة الكاثرة من سكانها دون حد الكفاية.



ومن ناحية ثالثة فإن ما ينفق على السجين في سجنه إنما يكون من خزينة الضرائب التي تُحْبَى من عموم المواطنين، ومن بينهم هؤلاء المعتدى عليهم، فكأنهم بذلك قد اعتدى عليهم مرتين: مرة عندما اعتدى عليهم بواسطة هؤلاء الجناء، ومرة ومرة حينما اعتدى عليهم بواسطة الدولة؛ حيث أمرروا أن يشتراكوا في الإنفاق على مستبيحي دمائهم وأموالهم وأعراضهم بغير حق، هذه هي عقوبة الجahلية، وذلك هو حكم الطاغوت، وصدق الله العظيم: ﴿فَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْعُونَ وَمَنْ أَحَسَنْ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقَنُ﴾ [المائدः: ٥٠].

سادساً: إن الرحمة التي ينشدها الإسلام هي الرحمة العامة التي تتسع لعموم الناس، ومن بينهم الجناء، وليس الرحمة التي لا تضيق إلا بالجناء، ويضرر منها سائر الناس !! إن العقوبة عندما تكون لينة هشة فإنها تغري بارتكاب الجرائم والتصرّع في الدماء والأموال والأبعاض فتكون شقاء على العامة، وسبباً لإهدار حرمة دمائهم وأموالهم وأعراضهم لحساب القتلة والسراق والزناء، أما إذا كانت أليمة موجعة فإنها تكون رحمة للجميع: رحمة بمرىدي الإجرام؛ لأنها تزجرهم عن ارتكاب الجرائم ابتداءً فتسسلم لهم أنفسهم من العقاب، ورحمة بعموم الأمة بصيانة دمائها وأموالها وأعراضها من أن يُعتدى عليها بغير حق، بما يحمله التهديد بهذه العقوبة من ردع عن هذا العدوان فينعم الجميع بنعمة العافية والأمن ويتفرغون للعطاء والإنتاج.

سابعاً: إن الشريعة قد أحاطت إقامة هذه الحدود بسياج منيع من التثبت حتى لا تكون أدلة للتنكيل بالخصوم والمعارضين، فشددت في وسائل الإثبات، وقررت درء

الحدود بالشبهات، وقبل ذلك أوجبت تهيئة المناخ الذي يعين على الظهر والاستقامة، ولا يغري بارتكاب الجريمة، وعملت على تهيئة الأسباب التي ينتفي معها الباعث على ارتكابها حتى لا يكون لأحد عذر يتعلّل به أو ضرورة تلجمه إليها، وهكذا تعمل أحكام الشريعة كلها في توازن وتكامل، ويأخذ بعضها بحجز بعض؛ لتقدّم لنا مجتمعاً راشداً تقوم بمثله الحاجة على العالمين، ويمثل بذلك دعوة إلى هذا الدين، ومن التهافت بين بعض ما يشنع به هؤلاء الخصوم من أن إقامة الحدود سَيُحوّل أغلب المجتمع إلى معوّقين ومشوّهين نظرًا للانتشار الهائل للجريمة والتنامي المستمر في معدّلاتها، فكيف تقطع أيدي ثلثي المجتمع، ونرجم أو نجلد تسعة أعشاره؟!

وهذا القول فضلاً عما فيه من المبالغة في تصوير الواقع، وتقديم الأمة كلها على أنها عصابة من السراق والزناة والسكارى؛ فإنه إلى التهافت والديموجوجية أقرب منه إلى المنطق العلمي النزيه، فلقد علم هولاء وعلمت الدنيا كلها أن قيمة هذه العقوبات تكمن في التهديد بها وإعلانها على الملا، وأن في مجرد النص عليها وإعلام الأمة بها والجدية في تطبيقها من الرجز والردع وإشاعة الهلع والفزع في نفوس الجنحة وال مجرمين ما تنحسر به هذه الجرائم وتتراجع به معدلاتها المتزايدة، بل ما ينقطع به دابرها أو يكاد، ولقد ذكرنا فيما مضى أن ستة عشر يداً قطعت في أربع وعشرين سنة في الحجاز، وتحوّل بها الحال من النقيض إلى النقيض !! إن يداً واحدة تقطع لسارق، أو بضعة أيدي قليلة تقطع لنفرٍ من السرّاق كفيلة باستئصال هذه الجريمة وحماية الأمة من ويلاتها، فهل



يدافع منصفٌ عن يدٍ ملوثة ويغضض الطرف عن مجتمع بأسره يشقى بهذه الجريمة وتهدر بها دماءه وأمواله، ويُرَوِّع بها منه؟!

ومما يذكر في هذا المقام ما ذكره الأستاذ سعد جمعه رئيس وزراء الأردن الأسبق قال لي صحفي أمريكي: إن الملك فيصل في إحدى زياراته للولايات المتحدة الأمريكية دعا إلى مؤتمر صحفي عالمي ليجيب على أسئلة كبار الكتاب والمفكرين والمعلقين السياسيين، ومنهم الكثير من اليهود، فسألته أحد هؤلاء قاصداً إحراجه: «سمعنا يا صاحب الجلاله أنكم تتعاقبون السارق بقطع يده، والزاني بالرجم، وتلك عقوبات بربيريه هجومية ترفضها مدنية القرن العشرين؟!»

فأطرق الملك برده، ثم نظر إلى اليهودي، وقال بهدوء: أحب أن أؤكد لك أن تطبيق تلك العقوبة خلال السنة الماضية قد اقتصر على حادثتين اثنتين في بلاد شاسعة كالملكة العربية السعودية، يزورها كل سنة ملايين الخلق لأداء مناسك الحج والعمراء، وقد حققت قسوة تلك العقوبة التي هي أمر الله ما تطمح إليه؛ فقد انقطع دابر السرقة أو كاد في بلادنا، ويستطيع أي زائر أو أي مواطن أن يتقل بمفردهآلاف الأميال وهو آمن على نفسه وماله، وضامن أنه لن يعتدي عليه إنسان.

ثم قل أنت: هل حَقَّقتْ قوانينكم الوضعية القضاء على السرقات؟ أو أنها شجعت الناس بالفعل على التفنن في السرقات؟! لقد قرأتُ في صحفكماليوم مئات الحوادث من السرقات المصحوبة بالعنف بالأساليب التي يذهب ضحيتها مئات الآلاف من الأبرياء، وإحصاءاتكم تؤكد أن أكثر حوادث القتل ناجمة عن السرقة، فدعني أسألك إذن: هل تعتقد صادقاً أن قطع يد شخصين ثبتت عليهما جريمة السرقة دون مبرر من

حاجة إلى إملاق، فَسَلِّمَ المجتمعُ كله، واستقر الأمن وشاعت الطهانية هل هذه أفضل؟ أم قانونكم الذي ترتكب في ظله أبشع جرائم القتل بداع السرقة والاغتصاب. أما عقوبة الرجم للزاني والزانية فقد أحاطها الإسلام بالاحترازات الكثيرة التي تجعل إقامة الحد فيها متعددة باليقنة، بل مستحيلة، ولم تطبق هذه الجريمة في حكم الإسلام كله إلا بالاعتراف.

أفهذا أفضل؟ أم ما في مجتمعكم من مبادئ أخلاقية أستحي أن أشير إليها». ^(١) وإن تعجب فعجب أمر هؤلاء الذين يتباكون على المجرم الأئم ويتدعون للرحمة به، ويتناسون ضحيته المعتدى عليها وغريميه المجنى عليه! أيكون القاتل أهلاً للسادة؟ أولى بالرحمة من القتيل؟ والسارق أولى بالشفقة من صاحب المال، ومن المجتمع الذي يُغتال أمنه ويروع ليله؟ أيكون السكارى والزناة والقتلة واللصوص أولى بالشفقة من الأمة التي يتهددها هؤلاء ويفسدون عليها دينها ودنياه؟ أليس هذا من الخذلان وانعدام البصيرة؟ حقاً إنها لا تعمى الأبصار، ولكن تعمى القلوب التي في الصدور!! أهلاً للسادة!

مرة أخرى نذكركم بأن هذه هي شريعة الخالق، وأن قبولها والإقرار بها مرتبط بأصل الرضا بالله ربّا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبيّاً ورسولاً، وأن رفضها يعني: رفض الإسلام والخروج من الملة، إن الإيمان - كما سبق - تصديق الرسول فيها أخبر والانقياد له فيها أمر، وإن من لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد فهو كافر، فالإقرار بالشريعة تصدقّياً وانقياداً هو أصل الإيمان، وهو الحد الفاصل بين الإيمان والكفر، والجحود

(١) نقلًا عن كتاب: خصائص الشريعة الإسلامية ومميزاتها للشيخ سيد سابق، ٣٣-٣٦.

بالشريعة تكذيباً أو ردّاً هو الكفر الأكبر الذي لا يبقى معه من الإيمان حبة خردل، وإنكم في هذا على مفترق طرق: إما أن تدخل عليكم شبهة العلمانيين وخصوم الشريعة وتصغوا إلى ما يوحون به إليكم من زخرف القول فتنحازوا إلى فسطاط الغواية والضلال، وتذوقوا السوء بما صدّرتم عن سبيل الله، وبما أعرضتم عن شريعته، وبما حلتكم الأمة عليه من التحاكم في الأموال والدماء والأعراض إلى غير ما أنزل الله، وإنما أن تعتصموا بآياتكم وتقبضوا على توحيدكم وتقولوا حالاً ومقالاً رضينا بالله ربّا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ورسولاً وتدعموا تحكيم الشريعة وتغزروا السير بالأمة على هذا الطريق فتنجو من الخسر وتكونوا من الراشدين.

أيها السادة!

اذكروا قول الله - تعالى - لأصحاب النبي ﷺ عندما جادلهم اليهود في حرمة الميّة وقالوا لهم: تأكلون ما تقتلونه بأيديكم، ولا تأكلون ما يقتله الله بيده، فأنزل الله قوله: ﴿وَإِنَّ الْشَّيْطَنَ لَيُؤْخُذُنَّ إِلَى أَوْلَائِهِمْ لِيُجَدِّلُوكُمْ وَإِنَّ أَطْعَمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٢١]، أي: إن دخلت عليكم الشبهة، ورفضتم تحريم الميّة إنكم لشركون بما عدلتم عن أمر الله إلى ما وسوس به إليكم هؤلاء، وإننا نقول لكم: إن عدلتם عن شريعة الله في الحدود والقصاص إلى ما يزيّنه لكم هؤلاء من رفض هذه الأحكام والسخرية بها إنكم لشركون!

أيها السادة!

اذكروا قول الله ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَرْتَدُوا عَلَى أَذْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ اسْتَشْرِطُنَّ سَوْلَ لَهُمْ وَأَمْلَ لَهُمْ﴾ ٤٥ ذلك لأنّهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله

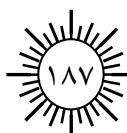
سُنْطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُنَّ ﴿٦﴾ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضَرِّبُونَ
وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرَهُمْ ﴿٧﴾ [محمد: ٢٥ - ٢٧].

وهو لاء الخصوم قد كرهوا ما أنزل الله، وجاهرو بذلك، واتهموا شريعة الله بالقسوة وال بشاعة وعدم الصلاحية، فاحذروا أن تطيعوهم في بعض الأمر، فتكونوا من الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى، من الذين تتوفاهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم وتبعوا بخسرى الدنيا والآخرة!!

أيها السادة!

الشريعة أو الردة!! الإيمان أو الطوفان!! لستم بمعجرين في الأرض ولا في السماء، وما لكم من دون الله من ولی ولا نصیر، واعلموا أنكم لن تعجزوا الله في الأرض ولا في السماء، ولن يغيركم منه أحد، ولن تجدوا من دونه ملتحداً إلا إيماناً بالله، وإمساءً لشريعته، ورضا بأحكامه!

هذا بـلاغ لكم والبعث موعدنا
وعند ذي العرش يدرى الناس ما الخبر



الفصل السابع

دعوى اختلاف الفقهاء
وتعدد تجارب التطبيق

وهذه مما تفتقت عنه مؤخرًا قرائح العلمانيين في مسلسل هجومهم على شريعة الله تعالى وسعيهم في تعوييقها، يقولون: أي شريعة تطبقون، وأي إسلام تنشدون: إسلام مالك، أم إسلام أبي حنيفة، أم إسلام الشافعي، أم إسلام أحمد بن حنبل؟ إسلام الخوئي في إيران، أم إسلام النميري في السودان، أم إسلام ضياء الحق في باكستان، أم إسلام الوهابيين في السعودية؟ إنكم لم تتفقوا على الإسلام الذي تدعوننا إليه وتجادلوننا في تطبيقه!!

وهم بهذا يريدون تقديم قضية الإسلام وكأنه شرائع منفصلة، ونماذج شتى متباعدة تتفاوت من النقيض إلى النقيض، ويغرق معها مرید التطبيق في لحج من المناقضات والمفارق، ثم يحملونه أوزار بعض هذه التجارب البشرية القاصرة، وكأن الإسلام هو المسؤول عن هذا التشرذم، وعن هذه الأخطاء، إذن فهو لا يصلح للتطبيق.

ما أجهل هذا الإنسان عندما يتتصب لحرب خالقه، ويسعى في آياته معاجزًا، أو يسخر قلمه وفكره لخدمة أعدائه! ما أتعس هؤلاء العلمانيين عندما يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواهم، ويظنون أنهم يقدرون على ذلك، وما ينبغي لهم وما يستطيعون؛ فإن الله يأبى إلا أن يتم نوره، ولو كره الكافرون ﴿نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَّدْنَا أَسْرَهُمْ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَنْثَانَهُمْ بَدِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٨].

أولاً: إن تعدد الاجتهادات الفقهية يحمل في ذاته آية الصدق على يسرـ هذه الشريعة ووفائها بمختلف الحاجات، وصلاحيتها للتطبيق في كل زمان ومكان، حيث تستطيع الأمة أن تقبس من هذه الاجتهادات في كل عصرـ ما يرجحه الدليل وتقتضيه المصلحة بواسطة أهل الحل والعقد من علمائها الثقات العدول، فهو

بذاته رحمة بالأمة وتوسيعة عليها، إذا صاق عليها الأمر في مذهبٍ التمسَّت السعة في مذهب آخر، يحدوها في ذلك قوة الدليل وكفالة المصلحة ولا حرج عليها في ذلك ولا تشريب.

ثانيًا: إن الإسلام الذي ننشده وينشده كل مسلم هو إسلام الكتاب والسنّة، وما أجمع عليه سلف الأمة، هذا هو المحكم الذي لا جدال فيه ولا مماراة، أما ما وراء ذلك من الاجتهادات الفقهية، فهو من موارد الاجتهداد التي لا يضيق فيها على المخالف، ولأهل العلم في كل عصر أن يرجحوا ما تقتضيه الأدلة وتحقق المصلحة، ولا حرج أن تتفاوت هذه الاجتهادات من قطر إلى آخر حسبما تقتضيه المصلحة ويرفع الحرج عن المكلفين، بل وأن يعاد النظر فيها من حين لآخر كلما طرأت ظروف وتجددت أحوال حتى تبقى دائمًا في هذا الإطار.

ثالثًا: إن تفاوت الاجتهادات والتفسيرات في الأمور الجزئية ظاهرة طبيعية ولا يكاد يخلو منه تشريع سماوي أو تقنين وضعي.

ألا تختلف المحاكم الوضعية في تطبيق القانون، أو في تفسيره فتقربي—بينها محكمة النقض بحكم باتٌ يرفع الخلاف؟ ألا يختلف علماء القانون الوضعي في شروح القوانين واللوائح الإدارية؟ بل ألا يختلف الأطباء والمهندسو وسائر الفنانين في كثير من الفروع والتفاصيل؟

فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حدثًا؟ وما لهم يجعلون من الظواهر العادية مسبة ومطعنًا مادموماً يتحدثون عن الإسلام؟!

رابعاً: إن هؤلاء العلمانيين القائلين بهذه الشبهة يكيلون بكيلين ويزنون بمعيارين، فعندما يتحدثون عن الإسلام يشغبون عليه باختلاف مذاهبه وتعدد تجارب تطبيقه، وعندما يتحدثون عن مذاهبهم الوضعية وعقائدهم السياسية لا يكادون يتفقون على تعريف محدد لما ينادون به من هذه النظريات، ولا يجدون في تعدد مدارسها وتباعين مذاهبها مانعاً يمنع من تطبيقها، أو يتنبئ عزهم عن المناداة بها والدعوة إليها؟

ولنتأمل هذه العبارة عن الماركسية، وهي لأحد الماركسيين المعروفين، وهو مكسيم روستون الكاتب اليهودي الفرنسي «الحقيقة أن هناك ماركسيات كثيرة بالعشرات والمئات، ولقد قال ماركس أشياء كثيرة، ومن اليسير أن نجد في تراثه ما نبرر به أية فكرة!! إن هذا التراث كالكتاب المقدس (أسفار التوراة والأنجيل وملحقاتها) حتى الشيطان يستطيع أن يجد فيه نصوصاً تؤيد ضلالته!!».^(١)

ولنتأمل هذه العبارة عن الاشتراكية لمكسيم لورا يقول: «لا شك في أن هناك إشتراكيات متعددة، فإشتراكية بابون تختلف أكبر الاختلاف عن اشتراكية برودون، واشتراكية سان سيمون وببرودون تميزان عن اشتراكية بلانكي، وهذه كلها لا تتمشى مع أفكار لويس بلان، وكابيه، وفوربيه، وبيكور، وإنك لا تجد داخل كل فرقه أو شعبه إلا خصومات عنيفة، تحفل بالأسى والمرارة».^(٢)

(١) راجع: الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه لدكتور يوسف القرضاوي، ١٨٤ - ١٨٥.

(٢) المرجع السابق.

وليس الديمocrاطية بأقل حظاً من الاشتراكية في هذا التعدد، فنحن لا نكاد نجد مذهبًا في هذا العصر ليبراليًا أو اشتراكيًا أو شيوعياً إلا ويدعى أن ديمocrطيته هي الديمقراطية الحقة، وأن ما عدتها زائف ومدخل!

ولا يخرجنا من هذا الجدل، وهذا الغموض الاحتكم إلى معايير خلقية أو روحية؛ لأن كل هذه المذاهب تدعى الحرص على الثالوث الفرنسي: الإخاء والحرية والمساواة، ولا الاحتكم إلى معايير اجتماعية موضوعية؛ لأن كل مذهب سيبرز معياره، فالماركسيون يبرزون المعيار الاقتصادي، والليبراليون يبرزون المعيار السياسي، ويتميزون ديمocrطيتهم بالحرية السياسية، ويتحدى الصينيون هؤلاء وهؤلاء، ويبروزون ما يسمونه بالديمocratie الجديدة، كما يتحداهما الشوار الآسيويون والأفريقيون من خلال ما يسمونه بالديمocratie الاشتراكية... وهكذا.^(١)

هذه هي المذهب الوضعية التي ينادي بها هؤلاء العلمانيون، فلماذا لم يجعلوا من تعدد مدارسها وتبادر نظرياتها مانعاً يمنع من الدعوة إليها، وحائلاً يحول دون صلاحيتها للتطبيق كما يريدون أن يشوشوا بذلك على الإسلام؟ وما بال الإسلام وحده هو الذي يُكال له بهذا المكيال الظلوم؟! أليس هذا هو التطفيض الذي نعاه القرآن على أصحابه بقوله: ﴿وَإِلَّا لِلْمُطَّفِقِينَ ① إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ② وَإِذَا كَالُوكُمْ أَوْ وَزَوْهُمْ يُخْسِرُونَ ③ أَلَا يَطْعُنُ أُولَئِكَ أَمْهُمْ مَبْعُوثُونَ ④ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [المطففين: ١ - ٥].

خامساً: أما الأخطاء التي صحبت بعض تجارب التطبيق فوزرها على أصحابها، والإسلام منها براء، هذا هو الذي تقتضيه الموضوعية في التقويم، والإنصاف في

(١) راجع الإسلام والعلمانية وجهها لوجه لدكتور يوسف القرضاوي ١٨٤ - ١٨٥.

الحكم، ولكن أئن هؤلاء العلمانيين هذه الموضوعية، وهذا الإنصاف وهم الذين تنغل قلوبهم حقداً على الشريعة وعداؤه لأنصارها.

ومرة أخرى نرى التطفيف في منطق هؤلاء العلمانيين، فعندما يتحدثون عن فشل المذاهب الوضعية في بلاد المسلمين ييرئون هذه المذاهب في ذاتها ويلتمسون للفشل أسباباً أخرى، وعندما يتحدثون عن تجارب التطبيق الإسلامي يحملون الإسلام في ذاته هذه الأخطاء و يجعلون الفشل مرتبطة بطبيعة الحل الإسلامي في ذاته، وعدم صلاحيته في ذاته للتطبيق، فتجدهم يلتمسون الأعذار لفشل الديموقراطية الليبرالية في مصر بأنها لم تدم أكثر من ثلاثين عاماً ١٩٣٢ م - ١٩٥٢ م.

ويعتذرون لفشل الاشتراكية في مصر بِقَصْرِ المدة وبعدم الجدية في التطبيق، وأنها كانت اشتراكية بغير اشتراكيين فالمكلفوون بحراستها كان يتم اختيارهم على أساس الولاء وليس على أساس الكفاية.

أجل! يعتذرون بهذا عن فشل الاشتراكية والديمقراطية في الوقت الذي يحاسرون فيه باكستان على بضع سنين، والسودان على سنة أو سنتين، ولا يقولون: إنها كانت تقصصها الجدية الكافية في التطبيق، أو أنها كانت عملية إسلامية بغير إسلاميين! ومرة أخرى **﴿وَيُلَّ**
لِلْمُطَفَّقِينَ ١﴾ **الَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفِنُونَ ٢﴾** **وَإِذَا كَلُوْهُمْ أَوْ رَزَبُوهُمْ يُخْسِرُونَ ٣﴾** **أَلَا يَظْنُ**
أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ٤﴾ **الْيَوْمَ عَظِيمٌ ٥﴾** [المطففين: ١ - ٥].

إن حقيقة المعركة: أننا أمام قلة مارقة قررت ابتداءً رفض الشريعة، وطفقت تلتزم من الأسباب والمعاذير ما يبرر لها أمام نفسها أو أمام أمتها هذه الجرأة الفجة،

وذلك الجحود المقيت، فلا عجب أن تهافت وتناقض، وأن تأتي حججها ذابلة
كأوراق الخريف، واهية كبيت العنكبوت، والله في خلقه شئون !!
فيا أيها السادة:

لن ينقطع مسلسل الكيد والتآمر على هذه الشريعة مadam هناك شيطان يوسوس،
ويوحي إلى أوليائه زخرف القول غروراً، وأولياء له من الأنس يصغون له، ويطعونه
على ذلك، ويتخذونه ولِيًّا من دون الله، ولتسمعن من هذه المقولات الكثير والكثير مما
يوحى بها الشياطين إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون!
إن خلاصة هذه الشبهة: أن الإسلام الذي تدعون إليه غير متفق عليه، وأن تطبيقه
على مدار التاريخ قد أثبت فشله الذريع وإخفاقه التام، وأن تطبيق الإسلام وتحكيم
الشريعة يقود أمتنا إلى الفشل، ويرجع بها إلى عهود الظلام، ويسقط بها إلى الهاوية، هذه هي
الخلاصة ببساطة! والت نتيجة اكفروا بالإسلام واخلعوا ربته! ولو لا وجهكم سطر السادة
الغربيين أو الرفاق الشيوعيين؛ فإن عندهم ما تشتهرون، ولكم في أنظمتهم ما تدعون!

هذه هي خلاصة الداعي التي تحملها هذه الشرذمة المارقة، والويل لمن يكفر بما
يقولون، فإن ألقاب الرجعية والإرهاب والتطرف والتخلف لم يمر صاد، وإن سيف
الفتنة الطائفية وتفتت الوحدة الوطنية مسلط على رأسه، وإن أقلام هؤلاء التقديرين
تحول إلى سياط تلهم ظهره وبطنه وويل يومئذ للمكذبين !!

أيها السادة:

اذكروا قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمْ أَكُفَّرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ
الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ إِمَّا بِاللَّهِ وَإِشْهَدُ بِإِنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢].



وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحُوَارِيْعَنَ مَنْ أَنْصَارَ إِلَيَّ إِلَهٌۢ﴾
 قال الحواريونَ حَمْنُ أَنصَارَ اللَّهِ فَعَامَنَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَغَرَّتْ طَائِفَةٌ فَأَيَّدَنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ
 فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ [الصف: ١٤].

واعلموا أنكم أمام لون من ألوان الردة يتولى كبرها فريق من جلدتنا ويتكلمون
بأسنتنا صرعتهم جحافل الغزو الفكري فتحولوا إلى حرب على أمتهم وعلى تاريخهم
وعلى دينهم، يرون تحكيم الشريعة ضلاله ورجعيته وتحكيم القوانين الوضعية تقدماً
ومدنية، وإذا قيل لهم: الإسلام قالوا: وما الإسلام؟ وهل كان حكمه على مدار التاريخ!
إلا سلسلة موصولة الحلقات من الظلم والاستبداد والقهر المسلط على رقاب العباد؟!
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝ ۱۱﴾
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ إِنَّمَا أَنْتُمْ تُفْسِدُونَ ۝ ۱۲﴾
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ إِنَّمَا كَمَّا أَنْتُمْ قَالُوا أَنَّمِّنْ كَمَّا أَنْتُمْ لَسْفَهَاءٌ ۝ ۱۳﴾
﴿وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ۝ ۱۴﴾ [البقرة: ۱۱ - ۱۳].

أيها السادة:

إننا نود أن نوقفكم على أمر محكم في هذه الشبهة ينأى بكم عن الدخول في كل هذه التفصيات وهو يتلخص في هذه الأسئلة:

قال تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَنَزَّعَ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحَدُهُمْ أَنْ يَفْتَنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّهَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِعَيْنِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٩].

وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعَمُونَ أَنَّهُمْ أَمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّلْعُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضْلِلَهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ [النساء: ٦٠].

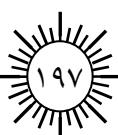
وقال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا فَصَيَّيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ لَهُ يَحْكُمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤].

هل نُسِخت هذه النصوص؟ أم لا تزال تحاطبنا، كما خاطبت الجيل الأول، وستظل تحاطب الأجيال القادمة إلى يوم القيمة؟

أجيبيوا يا أولي الألباب!

إذا تمهدت الإجابة على هذا السؤال، بأنها لا تزال تحاطب البشرية إلى قيام الساعة؛ فإننا ننتقل بعدها إلى السؤال التالي: هل يكلف الله عباده بما لا طاقة لهم به؛ لكونه مختلفاً عليه يستحيل تحديده؟ أو لأن تطبيقه يُحيل حياتهم إلى جحيم مستعرٍ من المظالم والمجازفات؟ إن أجابوا بالإيجاب كفروا، وإن أجابوا بالنفي خُصموا (أي: غُلبوا)؛ إذ لو كانت الشريعة من الأمور المائعة التي لا تنضبط بضوابط لكان الأمر بتحكيمها، وتکفير الخارج عنها نوعاً من التكليف بما لا يطاق، وقد اتفق أهل العلم على ردّه؛ لما فيه من نسبة الظلم إلى الله -جل وعلا-، وما ربك بظلم للعيid.



ولو كان تطبيق الشريعة مما يُغرق الأمة في بحار من المظالم والمجازفات (كما زعموا) لكان التكليف بتطبيقها مفسدةً بحثة، بل يكون جوراً وسفها - تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا - إذ كيف يُحرّم اللهُ الظلم على نفسه ويجعله فيما بيننا محَرَّماً، ثم يأمرنا بأمر تشقي به البلاد والعباد، ويتخذ به الناس بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله؟ وهل يصح وصفه بعد هذا بأنه الحكيم العليمُ الخبيرُ؟!

فإن نفوا كل هذا؛ لفساد هذه اللوازِم، لم يبقَ أمامهم إلا الإقرار بأن الله قد كلف عباده بتحكيم شريعته، وأن هذه الشريعة بينةٌ لمن أراد، وأن العلم بها مقدورٌ لمن شاء، وأن في تطبيقها سعادةً للبلاد والعباد، ولا مخلص لهم من ذلك إلا الكفر أو التناقض.

الفصل الثامن

دعوى أن الشريعة
مطبقة بالفعل

وهذه شبهة لم تقع العين على أسمج منها ولا على أجراً من أصحابها، ومع ذلك فلها دعوة ولها مروجون، بل قد تورط في القول بها بعض من يتسبون إلى العلم الشرعي، ولا أقصد العاكفين منهم على التأليف والتدريس بعيداً عن الاحتكاك بالواقع، بل من له اشتغال بالسياسة ومعايشة كاملة للواقع، فللهم الأمر من قبل ومن بعد!

لقد وجدنا من أصحاب هذه الفرية من يقول: إن ٩٩٪ من الشريعة مطبق بالفعل، ومنهم من نزل فجعله ٩٥٪، وبالتالي تصبح الدعوة إلى تطبيق الشريعة ضجة مفتعلة، أو كما يقول أحدهم: (دعوى بغير داعٍ، وصيحة لا مبرر لها ونداء لا حق فيه، لما سلف بيانه من توافق القوانين المدنية المصرية، وقوانين الأحوال الشخصية، والقوانين الإجرائية، مع أحكام الشريعة والفقه، ولأن للحدود شروطاً لم تتحقق لتطبيقها- وإذا تحققت- فإن المجتمع مأمور بالتعافي فيها والتغاضي عنها، فإذا وصل أمرها إلى القاضي- رغم كل ذلك- فهو مدعو لاسقاطها بأية شبهة (وحتى الاعتراف يمكن أن يكون شبهة تسقط الحد كما يرى السلف الصالح)^(١).

ولا يخفى أن هذه الدعوى من أبطل الباطل وأكذب الكذب، فقوانين العقوبات، تكاد تتناقض برمتها مع الشريعة الإسلامية، لاسيما في مجال القصاص والحدود، ولا أدل على ذلك من إباحة الزنا والخمر والسفور والمراقص والملاهي الليلية بل والردة عن الإسلام بالكلية لمن أراد، وكل هذا محسوس مشاهد.

أما القانون المدني فقد تم استمداده من أكثر من عشرين تقنيات الغربية، وهو بشهادة واضعيه (يتمثل أصدق تمثيل الثقافة المدنية الغربية في العصر- الذي يعيش

(١) راجع كتاب الإسلام السياسي للمستشار محمد سعيد العشماوي ١٨٥ - ١٨٦.

(فيه)^(١) أما عن الشريعة الإسلامية فقد قال عنها: (إن هذا القانون قد جعل للشريعة الإسلامية بعض الاعتبار) من أجل هذا امتنع الأستاذ حسن الهضيبي من الاشتراك في مناقشة مشروع هذا القانون ابتداءً، وقال: (إن خطأ هذا المشروع وصوابه عندي سيان) وعلل ذلك بقوله: (إن التشريع في بلادنا كلها وفي حياتنا جميعاً يجب أن يكون قائماً على أحكام القرآن، وإذا قلت: القرآن، فإني أعني بطبيعة الحال سنة الرسول ﷺ؛ لأن طاعته من طاعة الله، يجب أن يكون هذان المصدرين هما المصدرين لكل تشريع، فإذا أردنا أن نأخذ شيئاً من التشريعات أو النظم الأجنبية فيجب أن نردها أولاً إلى هذين المصدرين ﴿فَإِنْ شَرَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] فإذا كان هذا التقنين صادراً عن أحكام القرآن والسنة كان بها، وإنما فيجب أن نرفضه رفضاً باتاً ونرد أنفسنا إلى الحدود التي أمر الله بها... من أجل هذا لم أشتراك في مناقشة مشروع القانون المدني موضوعاً، ومن رأيي أن يصدر كيفما يكون؛ لأنني شخصياً أعتقد أنه ما دام غير مبنيٌ على الأساس الذي ذكرته والذى أدين به فخطئه وصوابه عندي سيان).^(٢)

وإنني لأعجب من أصحاب هذه الشبهة، وهم يكابرلن في الباهيات، ويتعمدون عن الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب! وإذا كان الأمر كما يزعم هؤلاء المكابرلن فلماذا إذن عنة الأزهر ونصبه طيلة عشرات السنين وهو يعد مشروعاته في تقنين الشريعة على مختلف المذاهب؟ ولماذا قام بعرضها على مجلس الشعب وإنفاق الأوقات في تحصيل

(١) العالم العربي، مقالات وبحوث، ١٥.

(٢) راجع: دعمر الأشقر، الشريعة الإسلامية لا القوانين الوضعية، ١٢٩.



حاصل وتطبيق أمر مطبق بالفعل؟ وإلى هؤلاء نسوق شهادة مجمع البحوث الإسلامية الذي قام بإعداد هذه المشروعات، ونسوق شهادة القضاة المصري في هذا الصدد.

أولاً: شهادة مجمع البحوث الإسلامية ومؤتمراته الدولية:

جاء في مقدمة المجمع على مشروعه لتقنين الشريعة ما نصه: (لقد كان مما يشير العجب ويدعو للدهشة ويحزر في نفس كل مسلم غيور، أن تلجم الأمة الإسلامية وتستعين في أحکامها بقانون وضعی من وضع البشر، ولو أن واسعه كان يتتمی إلى أمتنا الإسلامية لهان الأمر؛ لأنه لا محالة كان يلجم إلى دستورها الإسلامي؛ ليستنبط منه مواد ذلك القانون، ولكن الحقيقة أن واسعه لا يتتمی للأمة الإسلامية، ولا يدين بدينها؛ لهذا لم يكن بدعاً أن يوافق مجلس المجمع في جلسته رقم ٢٧ في ١٩٦٧/٣/٨ على أن مهمة المجمع العمل على إيجاد مشروع قانون شامل للأحوال المدنية والجنائية وغيرها إذا ما تقرر في الدستور اتخاذ الشريعة الإسلامية أساساً لتقنين)^(١).

هذا وقد حفلت المؤتمرات المتعددة لمجمع البحوث الإسلامية بضرورة العمل الجاد على التحرر من رقبة التشريعات الوضعية، وتحكيم الشريعة الإسلامية، وبيان أن التغاضي عن تحكيم الشريعة الإسلامية هو السبب الأساسي فيما تتشمّى بين الناس من فساد في العقيدة والمعاملات والأخلاق وأنه لا سبيل إلى إنقاذ المجتمعات الإسلامية إلا بالاعتصام بالشريعة ووضعها موضع التنفيذ بكل أجزائها، نذكر من هذه التوصيات:

(١) راجع كتاب: *أصوات على تقنين الشريعة الإسلامية للمستشار السيد عبد العزيز هندي* ٤٥ - ٤٦.

١- توصية المؤتمر الثاني المنعقد في شهر المحرم ١٣٨٥ هـ الموافق مايو ١٩٦٥ م، والذي ضم ممثلين ومندوبيين من خمس وثلاثين دولة إسلامية، فقد جاء في قرارات وتوصيات فترته الثانية ما يلي:

- دعوة الأمم الإسلامية إلى اتخاذ الإسلام منهجاً لسلوكها في الحياة، بل الاستمساك بالقيم الأخلاقية والاجتماعية التي جاء بها الإسلام، وباتخاذ الشريعة الإسلامية أساساً لتشريعاتها.

٢- توصية المؤتمر الثالث المنعقد في جمادى الآخرة ١٣٨٦ هـ الموافق أكتوبر ١٩٦٦ م، فقد جاء في توصيات فترته الأولى ما يلي:

- يناشد المؤتمر السلطات ذات الاختصاص في مختلف الدول الإسلامية أن تعمل على تنقية تشريعاتها ونظمها من كل ما يخالف حكم الإسلام، وأن ترد هذه التشريعات والنظم إلى كتاب الله وسنة رسوله مستعينة بكل مستحدث صالح من فكر أو حكم لا يعارض أصلاً من أصول الدين.

وجاء في توصيات فترته الثانية ما يلي:

- بما أن الإسلام عقيدة، وعبادة، وشريعة، تحدد الحقوق والواجبات؛ فإن من الخير للإنسانية أن تنفذ كل نظمه التي جاء بها القرآن والسنة في المعاملات بكل شعبها، وفي الزواجر الاجتماعية؛ فإنها تحمي الفضيلة وتدفع الفساد والشر.



٣- توصية المؤتمر الرابع المنعقد في رجب ١٣٨٨هـ الموافق أكتوبر ١٩٦٨، فقد جاء في قرارات وتصويبات فترته الثانية ما يلي:

- يوصي المؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بتأليف لجنة من رجال الفكر الإسلامي والقانون الوضعي، لتضطلع بوضع الدراسات ومشروعات القوانين التي تيسر على المسؤولين في البلاد الإسلامية الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في قوانين بلادها كقوانين العقوبات والقانون التجاري، والقانون البحري وغيرها.

٤- توصية المؤتمر الخامس المنعقد في ذي الحجة ١٣٨٩هـ الموافق فبراير - مارس ١٩٧٠، فقد جاء في قرارات وتصويبات فترته الثانية ما يلي:

- يؤكّد المؤتمر ما قرره في دوراته السابقة من وجوب اتخاذ الشريعة الإسلامية أساساً للتشريع في الأمة الإسلامية، فقد ثبت تاريخياً وعلمياً أنها شريعة صالحة لكل زمان ولكل مكان، بل هي أصلح الشرائع للبشرية.

٥- توصية المؤتمر السادس المنعقد في محرم ١٣٩١هـ الموافق مارس ١٩٧١م، والذي ضم ممثلين ومندوبيين من خمس وثلاثين دولة، فقد جاء في توصيات فترته الثانية ما يلي:

- تطبيق الأحكام الشرعية الإسلامية في الأسرة والمعاملات المالية والزواج والاجتماعية، ويطبق كل مجتمع إسلامي المذهب السائد فيه.

٦- توصية المؤتمر الثامن المنعقد في ذي القعدة ١٣٩٧هـ الموافق أكتوبر ١٩٧٧م، والذي حضره ممثلون ومندوبيون من أربع وخمسين دولة، فقد جاء في توصيات فترته الأولى ما يلي:

- يقرر المؤتمر وجوب العمل الجاد من أجل تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، في جميع البلاد الإسلامية في المعاملات، والعقوبات، وفي جميع فروع هذه الشريعة.
إن المؤتمر يرى أنه قد حان الوقت الذي ينبغي أن يتحرر فيه المسلمون من رقبة التشريعات الوضعية التي لا تلائم ما جاءت به شريعة الإسلام.
ويؤكد المؤتمر أن التغاضي عن تنفيذ الشريعة الإسلامية هو السبب الأساسي فيما تفشي بين الناس من فساد في العقيدة، والأخلاق، والمعاملات، ويعلن أنه لا سبيل إلى إنقاذ المجتمعات الإسلامية من هذه المفاسد إلا بالاعتصام بالشريعة الإسلامية ووضعها موضع التنفيذ بكل أجزائها.
ويرشد المؤتمر إلى أن الشريعة الإسلامية تتصرف بالسرعة والشمول، وتقوم على احتواء كل ما يجد من مشكلات في حياة الناس، وتضع لها أفق الحلول بما يناسب طبيعة البشر وأهدافهم في حياتهم الدنيا والأخرى؛ وهذا يتطلب المؤتمر أن يراعي المسؤولون عند وضع القوانين أن تكون مبنية على أساس الشريعة الإسلامية، وأن يراجعوا قوانينهم القائمة حالياً لتحقيق هذه الغاية.
- ويؤكد المؤتمر أن انحراف كل دعوة إلى إغفال النصوص الشرعية الواردة في الكتاب والسنة، أو تفسيرها وفقاً للأهواء الشخصية أو الجماعية، نزعة معادية للإسلام.
ويوصي بنشر المؤلفات المبسطة التي تشيع مفاهيم الشريعة على أوسع نطاق، والتعرif بمزاياها.
ويحث الفقهاء على مصاولة أداء الشريعة في الداخل والخارج والرد على تخرصاتهم وعدم السكوت على كل ما يمس الشريعة الغراء من قريب أو بعيد.



ثانيًا: شهادة القضاة المصري:

ومن حيثيات الحكم الصادر في قضية الجهاد نقططف هذه الفقرة:

الموضوع الثاني: أحکام الشريعة الإسلامية غير مطبقة في مصر:

وبخصوص الموضوع الثاني فالذى استقر في ضمير المحكمة أن أحکام

الشريعة الإسلامية غير مطبقة في جمهورية مصر العربية، وهذه حقيقة مستخلصة

من الحقيقة الأولى، وهي وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية.

وليس أدل على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية من:

- دعوة علماء الأزهر – الذين اشتراكوا في وضع التقرير الخاص بالرد على أقوال الشيخ صلاح أبي إسماعيل محمد عبد الرحيم أمام المحكمة- دعوتهم كل المسؤولين إلى المبادرة باصدار التقنيات التي تم الانتهاء منها وراجعتها المستمدة من أحکام الشريعة الإسلامية.
- نداء مثل النيابة العامة، وهي الأمينة على المجتمع في مراقبته الخاتمية، أولى الأمر والمسؤولين بإصدار تلك المنشروقات من القوانين التي تم بحثها وإعدادها وفق أحکام الشريعة الغراء.
- إن النيابة العامة لم تقدم للمحكمة وحتى قفل باب المرافعة ردًا على ما أثاره الدفاع من أن القوانين المطبقة في المجتمع المصري لا تتفق مع أحکام الشريعة الغراء: من ملاهٍ ترتكب فيها الموبقات ترخصها الدولة إلى مصانع خمور مرخص بإنشائها من الدولة إلى محال بيع وتقديم الخمور مرخص بها من الدولة إلى سفور للمرأة يخالف ما نص عليه دين الدولة الرسمي وهو الإسلام، ولا جدال بعد هذه الأدلة القاطعة

على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية ولا يكابر مسلم ويدعى أنها مطبقة؛ لأنه مصرح بأداء العبادات كما أنه لا جدال أن التوصية الصادرة من المحكمة بوجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فوراً والمنوه عنها بنهاية الحقيقة الأولى فيها دعوة إلى تطبيقها وقضاء على ما شاب المجتمع من فساد وإفساد.

أرأيتم أيها السادة بشاعة هذا البهتان وفداحة هذه المغالطة؟ هل يعد من تطبيق الشريعة تعطيل كافة الحدود الشرعية؟ هل يعد من تطبيق الشريعة إباحة الربا والميسر؟ وإباحة الخمر والزنا من البالغة إذا وقع عن تراض؟ هل يعد من تطبيق الشريعة إباحة الردة والكفر بالله بدعوى الحرية الشخصية ولأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون؟ هل يعد من تطبيق الشريعة ما يجري في الإعلام من تفسخ وتحلل ودعوة سافرة إلى الرذيلة؟ الأمر الذي تخجل منه أحياناً الرقابة على المصنفات الفنية رغم تحررها وعلمانيتها فتعرض على بعضه؟ هل يعد من تطبيق الشريعة فتنة الدعاة إلى تطبيق الشريعة واعتبارهم من الفئات المحجوبة عن الشريعة، وملحقتهم في كل مكان، واستباحتهم دماء وأموالاً وأعراضًا بكل شبهة عارضة؟

أجيبوا يا أولي الألباب!

ولى الذين لا يدركون مغزى إطلاق هذه الدعوى من قبل بعض المتسبين إلى العلم الشرعي نسوق إليهم الباعث إلى ذلك:
لقد انتشرت هذه الدعوى في أعقاب طلب بعض علماء الشريعة للإدلاء بشهادتهم أمام القضاء في كثير من القضايا الإسلامية، وكان الدفاع يناقش هؤلاء الشهود في قضية الحكم بغير ما أنزل الله، وإصرار التيار الإسلامي على تكفير الأنظمة القائمة بناء



على ذلك، فكانوا يحببون بأن الكفر شرطه الجحود، ومادام حكامنا لم يجحدوا ما أنزل الله بهم ظالمون فاسقون فحسب! ثم طيرت هذه المقوله في الأمة وتناقلتها الصحف وغيرها من وسائل الإعلام، وهي وإن نفت الكفر إلا أنها أثبتت عليهم الظلم والفسق؛ لأنهم بقياهم على الحكم بغير ما أنزل الله لا مخلص لهم من أحد هذين الوصفين: الكفر أو الظلم والفسق، ولم يقنعوا المسؤولون بهذه التبيعة، وكان لا بد من مخرج، ولا مخرج من هذا إلا بادعاء أن الشريعة مطبقة بالفعل، وأن ما يقرب من ٩٥٪ منها قائم بالفعل، والباقي بصدده التطبيق بعد إعداد المناخ وتهيئة الظروف، وبالتالي لا كفر ولا فسق ولا ظلم!!! فانظروا -رحمكم الله- كيف يحرف الكلم عن مواضعه، ويُشترى بآيات الله ثمن قليل لقاء عرضٍ زائل ومتاع قليل!

ترى هل يظن هؤلاء الذين يغيرون وعي الأمة، على هذا النحو، ويكتمون ما أنزل الله من البيانات والهدى أنهم بمنجاة من عذاب الله وسخطه؟ أو هل نسي هؤلاء أنهم قد يكونون بهذا المسلك من لا يأكلون في بطونهم إلا النار وأن الله لا يكلمهم يوم القيمة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم؟ وصدق الله العظيم ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْرُونَ بِهِ مَنَّا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارُ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُرَزِّكِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٤].

شبهة التعطيل الجزئي للشريعة:

ومما يتصل بهذه الشبهة كذلك القول بأن التهديد الوارد في النصوص إنما ينصرف إلى من يعطّلون الشريعة تعطيلًا كاملاً فيما بنا نحن وقد أخذنا من أحكامها في الأحوال

الشخصية وفي بعض مسائل الأحوال المدنية، ولم نك نعطي فيها إلا القوانين الجنائية وطائفة من القوانين المدنية؟!

والجواب على ذلك: أنه قد تمهد في محاكمات الأدلة أن الكفر برسول واحد من رسائل الله كالكفر برسول الله أجمعين، وأن الكفر بآية واحدة من آيات الله، كالكفر بالقرآن والتوراة والإنجيل والزبور، وأن الردة عن الإسلام يثبت حكمها بإنكار معلوم واحد من الدين بالضرورة تكذيباً أو ردّاً، ولا يشترط لها أن ينكر الإسلام كله، وأن يلبس الزنار ويعلق الصليب ويسمى بأسماء الكافرين!! وحديثنا عن الردة هنا، وفي كل موضع من هذا الكتاب إنما هو بطبيعة الحال وصف للمواقف والأفعال، ولا يسري هذا الحكم على من تلبس بشيء من ذلك إلا بعد تحقق شروط التكفير وانتفاء موانعه.

لم يقرأوا قول الله جل وعلا فيبني إسرائيل الذين كان يقتل بعضهم بعضاً على خلاف حكم التوراة، ثم يفدون الأسرى فيما بينهم بعض عملاً بحكمها، فأنزل الله

جل وعلا قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَنَا مِيقَاتَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُمْ مِنْ دِيْرِكُمْ ثُمَّ أَنْتُمْ تَشَهَّدُونَ ﴾٨٤﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ ثُمَّ أَفْرَزْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشَهَّدُونَ ﴾٨٥﴿ إِنَّمَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ دِيْرِكُمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِإِلَيْمٍ وَالْعَدُوُنَ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى تُفَدِّوْهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِعَصْبَ الْكَنَّبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَاءَهُمْ مِنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خَرْجَتِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَنِيمَةٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾٨٦﴾

أولئك الذين أشتروا الحياة الدنيا بالآخرة فلا يخفى عنهم العذاب ولادهم ينصرون ﴿ [البقرة: ٨٤ - ٨٦] ونحن بدورنا نقول للذين يوردون هذه الشبهة ما قاله الله لبني إسرائيل الذين

أقاموا العمل ببعض أحكام التوراة وعطلوه عن العمل ببعضها الآخر: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ



يَبْعَضُ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِيَبْعَضٍ فَمَا جَزَاءُهُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خَرَقَ فِي الْحَيَاةِ
الْأَدُنِيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِ الدَّهَرِ وَمَا أَلَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٤٥﴾
الْحَيَاةِ الْأَدُنِيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ بِنَصَارَوْنَ .

لقد حدثتنا سورة النساء عن فريق يصدون عن حكم الله فإذا أصابتهم مصيبة بما
قدمت أيديهم أقبلوا يهرون يلتمسون المخرج فيما أنزل الله، وبينت أن هذا من النفاق
الذي لا يجتمع مع أصل الإيمان بحال، ونصح رسول الله ﷺ بالإعراض عنهم
وزجرهم، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ
يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴾٦١﴿ فَكَيْفَ إِذَا أَصَبَّتْهُمْ مُصِيبَةً إِمَّا فَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ
جَاءَهُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَنَاهَا وَتَوْفِيقًا ﴾٦٢﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي
قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعَظِّمُهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيْغاً ﴾ [النساء: ٦٣-٦١].

ويذكرنا موقف هؤلاء المنافقين بموقف بعض الأنظمة المعاصرة التي تصيبها
قوارع الأزمات والضنك الاقتصادي فتنادى بتشريعات الزكاة وسن القوانين لجبايتها
من الناس في الوقت الذي تدوس فيه بقية أحكام الإسلام بلا خوف ولا استحياء!

ولقد حدثتنا سورة النور عن فريق آخر يعرضون عن حكم الله ثم إذا كان لهم الحق
في قضية ما يتنددون به ويذعنون إليه، وبينت أن هذا لا يكون إلا لمرض في القلب أو
ريبة من حكم الله أو خوف من أن يظلمهم الله ورسوله، تعالى الله عن ذلك بل هم
الظالمون، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ إِمَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّ فِيْقَ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ
وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾٤٧﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرَقْ مِنْهُمْ مُعَرِّضُونَ ﴾٤٨﴿ وَإِنْ يَكُنْ
لَهُمْ الْعُقُوقُ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴾٤٩﴿ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرْضٌ أَمْ أَرْتَابُهُمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ



هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُقْلِبُونَ ﴿٥١﴾ [النور: ٤٨ - ٥١].

ويذكرنا هذا الموقف بموقف بعض الأنظمة المعاصرة التي تسلط ع毫ئها وسفهاؤها على شرائع الإسلام وعلى حملة الشريعة ولا يألوا جهداً في السخرية من أحكام الله والاستهزاء بآياته، فإذا دخلت في خصومة مع دعاة الإسلام الذين ينادون بإقامة الدين وتحكيم الشريعة تنادت بحد الحرابة وأحكام البغاء والخوارج ونحوه، ل تستحل باسم الإسلام الذي تطارد دعاته وتتردد شرائعه إراقة الدماء والتنكيل بالعباد، تحرifaً للكلم عن مواضعه وتلبيساً على الأمة، وتصبح هي وهي في مقام الرد لشـرائع الله والمنكل بأوليائه في مقام علي بن أبي طالب رض ويصبح المجاهدون من الدعاة وحملة الشريعة في مقام الخوارج أو البغاء، فللهم الأمر من قبل ومن بعد!

أيها السادة:

إننا نذكركم مرة أخرى أن الإعراض عن حكم واحد قطعي متواتر من أحكام الإسلام كالإعراض عن كافة شرائع الإسلام، وأن اتهام جانب واحد من الإسلام بالقصور أو عدم الصلاحية كاتهـام الإسلام كله بذلك ولا فرق، وأن ذلك لا تكيف له إلا المروق من الدين، مع اعتبار شروط التكـفير وانتفاء موانعه، فانتبهوا إلى مكائد المبطلين، ولا يستخفنكم دعاة الضلالـة!

الفصل التاسع

**دعوى افتقاد البرامج العلمية
اللازمة لتحكيم الشريعة**

وهذه مناورة أخرى يهدف بها دعاة العلمانية إلى إخراج العمل الإسلامي بالتشنيع عليه بأنه يغز السير بالناس إلى مفاوز مجهلة، ويدعوا الناس إلى منهج لم يسر أغواره، ولم يعرف أبعاده، فهو لا يعرف تفاصيل هذا المنهج، ولا يملك ببرامج عملية لوضعه موضع التنفيذ، مثله كمثل رجل ظل يلح على آخر حيناً من الدهر بأن يدخل في الإسلام، وتوعده إن أعرض بسوء المال، فقال له: ماذا أفعل لكي أسلم؟ فقال: لا أدرى!

ولهذه المناورة مقصد خبيث يتمثل في زحمة العمل الإسلامي عن دائرة المحكم إلى دائرة المتشابه، وإخراجه من موضع الإجماع إلى موضع التزاع، ثم استدراجه إلى الحديث عن تفصيات عملية، قد لا يحسن بعضها فيشنع عليه بالقصور وعدم الأهلية.

إن الدعاة إلى تحكيم الشريعة يربطون هذه القضية بأصل الدين، ولهن في ذلك حجة لا تُدَحِّض، ومنطق لا يُقاوم؛ لأن رفض تحكيم الشريعة يعني: رفض الإسلام والخروج من الملة، فإذا أخرجهم العلمانيون من هذهدائرة التفاصيل، فإن رفضها يصبح رفضاً لاجتهادات فقهية، قال عنها أصحابها: إنها جهد بشري في فهم النصوص وأنها تخطئ وتصيب، فيفقد الإسلاميون بذلك أمنى أسلحتهم في هذه المعركة.

يقول المستشار محمد سعيد العشماوي في كتابه: (الإسلام السياسي): « وإن أي تلميح أو تصريح عن أن الحكومة غير إسلامية أو أنه ينبغي اللجوء إلى حل إسلامي أو تجربة إسلامية، بغير برنامج واضح محدد، إنما هو في حقيقته نقض للشرعية الاجتماعية، ودعوة لقلب نظام الحكم بالقوة التي يتقتضيها الجهاد للتغيير وضع غير إسلامي، كما يَدَّعون، أو التي يهدف إليها تبديل المنكر السائد، كما يزعمون». ^(١)

(١) الإسلام السياسي للعشماوي، ١٢٠.

ويقول الدكتور فرج فودة في كتابه: (الحقيقة الغائبة): «وهنا يطفو على سطح النقاش سؤال بسيط وبدائي، ومضمونه أنهم ماداموا قد رفعوا شعار الدولة الإسلامية وانتشر أنصارهم بين الأحزاب السياسية يَدْعُونَ لِدُولَةٍ دينية يحكمها الإسلام، فلماذا لا يُقدّمُونَ إلينا -نحن الرعية- برنامجاً سياسياً للحكم، يتعرضون فيه لقضايا نظام الحكم وأسلوبه، سياسته واقتصاده، مشاكله بدءاً من التعليم، وانتهاء بالإسكان، وحلول هذه المشاكل من منظور إسلامي». ^(١)

وللإجابة على هذه الشبهة نقول:

أولاً: إننا لا نبتعد في الناس أمراً لا عهد لهم به من قبل، بل نردهم إلى مادرجواعليه وعاشوا في ظله ثلاثة عشر قرناً من الزمان، ولم يتوقف إلا على يد الاستعمار الكالح الذي وطئت خيله الأزهر على يد نابليون، وقتل الأبراء في دنسواي على يد كرومر، ومكّن لليهود في فلسطين على يد بلفور، وفعل بأمتنا الأفاعيل والعجائب، ولم يرحل عن بلادنا إلا بعد أن وضع على سدة الحكم قوماً يتعشقون باطلهم بكل ذرة من كيانهم، ويخلصون لمنهجه إلى آخر رقم من حياتهم، ويحاربون دينهم وتاريخهم إلى آخر قطرة من دمائهم، وكان الذين قتلوا صبراً وغدرًا من أبناء أمتهم على أيدي حلاوزتهم يفوق عدّ الذين قتلوا في ميادين القتال على يد اليهود والنصارى! والله الأمر من قبل ومن بعد.

ألا ما أصدق قول الشاعر عمر أبي ريشة:

وطني كم صنّم مجّدة لم يكن يحمل طهر الصّنم

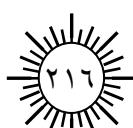
(١) الحقيقة الغائبة لفرج فودة، ١٤.

لَا تَلْمِ الدَّيْبَ فِي عَدْوَانِهِ إِنْ يَكُنِ الرَّاعِي عَدُوًّا لِغَنَمٍ

ثانيًا: إن الدولة الإسلامية المنشودة هي التي تقوم على حراسة الدين وسياسة الدنيا به، وهي التي تتبنى الإسلام بشموله عقيدة وشريعة إقراراً به، وعملاً بموجبه، ودعوة إليه، وولاءً وبراءً على أساسه، وأن مفتاح التغيير المنشود هو التعبير عن سيادة الشريعة، وأنها وحدتها الحجة القاطعة والحكم الأعلى، وأن كل قانون يتعارض معها فهو باطل يجب على المحاكم أن تتنزع عن تطبيقه تلقائياً لمخالفته لمبدأ المشروعية، ومن حق أي مواطن أن يطعن أمامها ببطلان أي قانون يعتقد مخالفته للشريعة، وتقضى ببطلانه إذا ثبت لديها ذلك.

أما مشروعات القوانين فلعل من نافلة القول أن نذكر أن لدينا منها الآن مشروعات متکاملة لقوانين إسلامية على كافة مذاهب الفقه الإسلامي سواء تلك التي أنجزتها وزارة العدل، أو المشروعات الأخرى التي أنجزها الأزهر بالتعاون مع الجهات الأخرى، ولا تحتاج هذه المشروعات إلا إلى المناقشة والإقرار، فكيف يتဂاھل العلمانيون كل هذه الإنجازات الضخمة في هذا المجال، والتي شاركت فيها الجهات الرسمية وغير الرسمية، ويصورون الدعوة إلى تحكيم الشريعة على أنها مجرد عواطف وشعارات خالية من الرؤية العملية والبرامج التفصيلية؟

وحسبنا أن نقل هنا كلمة المغفور له الشيخ صلاح أبي إسماعيل في كلمته أمام مجلس الشعب المصري في جلسته الرابعة والسبعين المنعقدة في صباح السبت ١٤ من رمضان ١٤٠٥ هـ، الموافق ٤ من مايو ١٩٨٥ م، في دور الانعقاد العادي الأول الفصل



التشريعي الرابع لمناقشة تقرير لجنة الشئون الدينية والأوقاف بمجلس الشعب عن موضوع الدعوة الإسلامية.

يقول - رحمه الله -: «استوفني في هذا التقرير أنه ينادي بالبدء فوراً في تنقيبة القوانين المعمول بها حالياً، واسمحوا لي أن أعود إلى مضبطة الجلسة السبعين في ١٩٨٢ / ٧ / ١ م تلك الجلسة التاريخية التي وافق فيها مجلس الشعب السابق على إحالة مشروعات القوانين الآتية:

مشروع قانون المعاملات المدنية، ويقع في أكثر من ألف مادة، مشروع قانون الإثبات ويقع في ١٨١ مادة، مشروع قانون التقاضي ويقع في ٣١٥ مادة، مشروع قانون العقوبات القسم العام والحدود والتعزيزات ويقع في ٥٣٦ مادة، مشروع قانون التجارة البحرية ويقع في ٣٤٤ مادة، مشروع قانون التجارة ويقع في ٦٧٧ مادة.

وقد طالب التقرير المعروض علينا، والذي نناشهه الآن بالمحافظة على المصطلحات القانونية، ويسعدني أن أؤكد أن هذا الذي يطالب به التقرير إنما هو تحصيل حاصل، واسمحوا لي أن أقرأ من جريدة مصر الرسمية التي تضمنت المضبطة السبعين جزءاً من كلمة الدكتور / صوفي أبي طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق في الجلسة السبعين في ١٩٨٢ / ٧ / ١، يقول: «إن هذا العمل الذي أنجزناه إعمالاً للمادة الثانية من الدستور قد روّعي في إعداده أحکام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية على السواء، بمعنى أننا كلنا نعلم أن الإسلام يكفل حرية العقيدة لغير المسلمين من أهل الكتاب إعمالاً لمبدأ: (لا إكراه في الدين) كما يكفل المساواة بين المسلمين وغير المسلمين في الحقوق والواجبات إعمالاً لمبدأ: (لهم ما لنا وعليهم ما علينا)».



كما أنه من المسلمات أيضاً أن مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء تقرر أن غير المسلمين من أهل الكتاب يخضعون في أمر أحواهم الشخصية من زواج وطلاق وغيرهما لشرع ملتهم، وقد استقر على ذلك رأي فقهاء الشريعة منذ أقدم العصور نزولاً على ما ورد بالكتاب والسنّة.

ولذلك راعت التقنيات خصوص غير المسلمين في مسائل الأحوال الشخصية لقوانين ملتهم، ومن أهم الملامح الأساسية للتقنيات الجديدة في سبيل الحفاظ على التراث الفقهي ومبادئ القضاء المصري التي استقرت طوال القرن الماضي أن اللجان قد حرصت على الأخذ بالمصطلحات القانونية المألوفة ولم تخرج عليها في الصياغة إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك، أما المضمون والمعانى فهما مطابقان للفقه الإسلامي، وذلك رعاية لما أشار به الأزهر ومحكمة النقض.

وإنني أحب أن أنبه زملائي الأكرمين إلى أن ما يطالب به التقرير المعروض إنما هو تحصيل حاصل، وهو أمر واقع، إننا نلاحظ توصيات محكمة النقض سنة ١٩٨٠م، وتوصيات الأزهر، وتمت المحافظة على المصطلحات القانونية، وتمت المحافظة على المعانى الدينية، وإذا كان هذا العمل الذي قدم إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية قد سقط سقوطاً لائحيّاً فإنه قائم واقعياً^(١).

فهل يمكن لعاقل بعد ذلك أن يتصور أن الأزمة أزمة نظم وبرامج، أم أنها أزمة إرادة سياسية عابثة، تخادع الله والذين آمنوا فتهدر في لحظة ما أنفق المؤمنون في إعداده سنوات كاملة؛ لتدخلهم مرة أخرى في متاهات تنقية وصياغات جديدة؟!

(١) نقلًا عن كتاب: حتى لا تظل الشريعة نصًا شكليًّا للدكتور / علي حسين، ٩٢-٩١.

ثالثاً: هب أن المنادين بتحكيم الشريعة لا يملكون هذه البرامج وتنقصهم الكفايات والتخصصات النظرية أو العملية، فأين ذهبت الجهات المتخصصة التي تقدر على ذلك في بلادنا الإسلامية؟ والتي إذا استنفرتها الدولة نفرت، وإذا دعتها لبت؟ ألسنا نعلن أننا مسلمون، ديننا الرسمي هو الإسلام؟ والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع؟ وعلى أرضنا توجد أعرق جامعات العالم، وببلادنا هي التي تصدر العلماء والمتخصصين في علوم الشريعة وفي غيرها إلى جميع أنحاء العالم؟ إن الدعوة إلى تطبق الشريعة ليست برنامجاً حزبياً تطرحه فئة محدودة على أرض الوطن، إنها إرادة هذه الأمة، والدين الذي يستمسك به الكافة، فهي فوق الأطر الحزبية، والتنظيمات السياسية، والخلافات المذهبية، والدولة كل الدولة حكومة ومعارضة مسؤولة أمام الله تعالى عن أن تقييم هذا الدين، وأن تحبس له الطاقات، وأن تعد له الرجال، وأن توظف كل امكاناتها المادية والبشرية لإقامة الله على وجهه كما أمر الله.

إن هذا العمل مسئولية أمة، وليس مسئولية حزب من أحزابها، أو تيار من تياراتها الفكرية أو السياسية، ولا حرج على الدعاة إلى الله إن هم رأوا تعطيلًا لشريان الله وتحركًا إلى غير ما أنزل الله، أن يصدعوا بالنصيحة الواجبة، وأن يجهروا بكلمة الحق في مختلف الواقع، وأن يطلبوا إلى كل قادر ومتخصص أن يدلي بدلوه، وأن يبذل قصارى جهده لتقويم هذا الخلل، وإعادة الدولة إلى حظيرة الإسلام، وحسبهم أن يشاركون في ذلك بقدر ما تؤهلهم له قدراتهم وخصائصهم، وأن لا يضروا على ذلك بوقت ولا جهد ولا مال.



رابعاً: إن الجامعات الإسلامية ومراكز البحوث والجامعات الفقهية دور الفتوى في العالم الإسلامي رصيد هائل للدعوة إلى تطبيق الشريعة، وهي تملك من البحوث والدراسات العلمية المبادلة في مختلف المجالات والكتابات النادرة المتخصصة ما يفوق الحصر ويدخل العقل، فهل يصح مع ذلك أن يقال: إن الدعوة إلى تحكيم الشريعة دعوة عاطفية تفتقد البرامج التفصيلية والكتابات العملية؟ أليس هذا غمطاً للأمة كلها واتهاماً لجميع مؤسساتها وجامعاتها بالعمق والسلبية والقصور، بل بالخيانة وإضاعة الأمانة؟

إن ما كتب في مجال الاقتصاد الإسلامي من الدراسات والبحوث الإسلامية المتخصصة رغم حداثة العهد بالكتابة في هذا المجال يصل إلى بضع مئات وفق التقرير الذي قدم إلى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة قبل نحو عشرين سنة!

ترىكم بلغ عددها الآن؟ وما عدد الدراسات المتخصصة في المجالات الأخرى التي لا يزال المتخصصون فيها يكتبون منذ أمد بعيد؟ إن الأزمة التي تواجه الدعوة إلى تطبيق الشريعة ليست أزمة برامج وتفاصيل، وإنما هي أزمة إرادة سياسية قادرة على التغيير واتخاذ القرار! ولو وجدت هذه الإرادة لتحولت كل كتابات الأمة ومؤسساتها إلى جنود في معركة التطبيق، ولتحولت القيادة السياسية إلى غرفة عمليات تشرف على ذلك كله، تحت الخطى وتوجه المسار!

خامسًا: إن العلمانيين وخصوم الشريعة عندما يرددون هذه الشبهة فهم محجوجون بمنهج التغيير الذي اعتمدته كبريات الحركات الأيديولوجية العالمية التي لم تعن إلا بالعقائد والمبادئ الأساسية، ولم تعن بما وراء ذلك من التفاصيل والجزئيات.

فالثورة الفرنسية تجمع الناس حول ثالوثها المعروف: (الحرية، والإخاء، والمساواة)، ومن خلاله عرف الناس أي مجتمع تنشده هذه الثورة.

والشيوعية لم تُعنَ في بداية الأمر إلا بالعقائد الاشتراكية الكبرى، والمبادئ الرئيسية العامة، وكان جل اهتمامها منصبًا على الجانب السليبي الذي يجب هدمه حتى يتمهد الطريق لإقامة اقتصاد اشتراكي، أما الخطوات الجزئية والبرامج التفصيلية فلا تكاد تجد في كتابات روادها الأوائل ما يعطي شيئاً من ذلك، بل إن ماركس في رسالته التي كتبها إلى صديقه (تيسلي) عام ١٨٩٦م اعتبر ذلك من قبيل الرجعية، وأن من يرسم خطة للمستقبل يكون رجعيًا، ومن هنا يقرر (ندلوب ميلا) أن (ماركس) كان بخيلاً جدًا في تحديد المجتمع الجديد وفي امتناعه عن إعطاء أي صورة واضحة عنه».^(١)

يقول مؤلفو علم الاقتصاد الحديث: «لقد ركز كل من: (ماركس ولينين) اهتمامها في العقائد الاقتصادية والاجتماعية؛ ولذلك عندما تسلم (البولشيفيك) زمام السلطة سنة ١٧٩١م، لم يكن أمامهم أي مخطط جاهز للنظام الاقتصادي الذي ستتشكله ديكتatorية العمال، ولقد حاولوا لفترة قصيرة تطبيق نظرية ماركس في (القيمة المنشقة من العمل) لكنهم تخلوا عن هذه المحاولة، وأظهر (البولشيفيك) براعة سياسية أثبتت لهم البقاء في الحكم، وأخذوا يطبقون التجارب على مر السنين حتى أنشأوا النظام

(١) راجع كتاب: الأيديولوجية الإنقلابية د/ نديم البيطار، ٣٩٤ - ٣٩٥.

الروسي الحالي، وربما كان باستطاعة الزعماء الروس أن يكتشفوا نفس النتائج بطريقه أقصر، وكلفة أقل لو درسوا علم الاقتصاد دراسة نظامية، ولكن عقيدتهم الماركسية كانت تنكر هذا العلم من أساسه».^(١)

فإذا كان هذا هو المنهج مع كبريات الحركات العالمية التي يتميّز إليها هؤلاء الخصوم، فلماذا يطالبون العمل الإسلامي وحده بأن يقدم ابتداءً برامجه التفصيلية وحلوله العملية لكل جزئية من جزئيات الحياة في المجتمع، وهو الأمر الذي اعتبره قادتهم وأئمتهم من جنس الرجعية والتخلّف.

سادساً: إن كثيراً من مشكلاتنا المعاصرة هي نتاج لهذه المناهج الوضعية السائدة في بلادنا، وترتبط بها وجوداً وعدماً وقد يختفي كثير منها بحلول أيديولوجية أخرى لتنشأ مشكلات من نوع آخر وتحديات من لون جديد، فلماذا نفترض أن كل علل مجتمعاتنا سوف تبقى في ظل تحكيم الشريعة، وأن علينا أن نستغرق في وضع الحلول التفصيلية لها من الآن؟ ألا يعد هذا من قبيل العبث وإضاعة الوقت فيما لا طائل تحته؟!

وبعد! فإننا نؤكد ما سبق أن قررناه من أن تحكيم الشريعة لا يعد مطلباً حزبياً ضيقاً تنادي به فئة محدودة من الأمة، وتتحمل وحدها مسؤولية الإعداد له، وتبيئة المناخ الملائم لتنفيذه، إنه مسؤولية الأمة بأكملها؛ لأنّه يتعلق بأصل إيمانها بالله ورسوله، ويرتبط بعقدها المجمل الذي لا ثبت صفة الإسلام ابتداءً إلا باستيفائه، وعلى هذا فإن جميع من رضي بالله ربّا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ورسولاً من هذه الأمة سواء أكان

(١) راجع كتاب: علم الاقتصاد الحديث، ٤٤٥.

من صفوف الحكومة أم من صفوف المعارضة أو كان مستقلاً لا علاقة له بأحدهما، مدعو للمشاركة في أداء هذه الفريضة، وبذل أقصى ما يستطيعه في إقامتها من الجهد والوقت والمال؛ لأن الإسلام هو دين هؤلاء جميعاً لا يختص به فريق من المسلمين دون غيرهم، لا ينكر ذلك إلا جهول أو كفور!

وإذا تقرر ذلك فلا وجه لإثارة هذه المشكلة من الأساس؛ لأن بلادنا زاخرة بهذه الخبرات التي لو استنفرتها حكومة إسلامية في ساعة من النهار لتكون منها جيش جرار يملأ السهل والجبل، ويسد وجه الأفق!!، ولا يضرـ دعاة العمل الإسلامي في هذه الحالة أن يكونوا جنوداً مغمورين في هذه المسيرة، لا يشار لهم فيها بذكر، ولا ينسب إليهم فيها عطاء ولا مشاركة، وحسبهم من الذكر أن يذكرون الله في الملا الأعلى، ومن المثوبة ما يدخله لهم عنده في دار كرامته من الرضوان والنعيم المقيم.

هذه هي الحقيقة والدعوى في شبهة البرامج التفصيلية والحلول العملية التي يتبارى العلمانيون بإثارتها في وجه الدعوة إلى تحكيم الشريعة تشنيعاً على دعاتها بأنهم يغزوون السير بالناس إلى آفاق المجهول، ويدعونهم إلى منهج هم به جاهلون، واستدراجاً لهم إلى الدخول في تفصيات ليست لها قداسة المبدأ، ولا يعد رفضها رفضاً للإسلام باعتبارها جهداً بشرياً في فهم النصوص، فيصلون من خلال رفضها وتسفيهها إلى نفس النتيجة دون أن يجهوا مشاعر الأمة برفضهم المجمل لتحكيم الإسلام، وتطبيق الشريعة فتهتك أستارهم، ولا تروج لهم فيها بضاعة ولا يسمع لهم فيها حديث.



فهل ترون في ذلك إلا كرّاً وفراً ومناورة من قوم نذروا أنفسهم لحرب هذا الدين
من حيث يشعرون أو لا يشعرون، وتقاسموا ليبيته وأهله، ثم ليقولن لأمتهم ما
شهدنا مهلكه وإننا لصادقون؟!



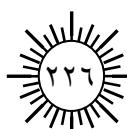
الفصل العاشر

دعاى الكبت واضطهاد
حرية الفكر ومعاداة التقدم

وهذه شبهة أخرى يشوش بها على العوام والأغرار كما يشوش بها على أدعياء الفكر والتقدم سواء بسواء، يقولون: إن تحكيم الشريعة وسيادة مفهوم الحلال والحرام على مستوى الدولة سيخلق جوًّا خانقاً من الكبت والرجعية، تحرم به المتع والطيبات، ويقتل به الإبداع لما يفرضه من المحاسبة على الأفكار والضمائر، والمحاكمة على الخطارات والمشاعر، وتغلق به الأمة على نفسها تجترُّ بطولاتها القديمة، وتقعد عن اللحاق بركب المدينة الحديثة؛ لأنها رجس من عمل الشيطان!

وقد يرسم لهم الخيال صورة المشايخ في هذه الدولة وقد أصبح بيدهم مقايد كل شيء فراحوا يحرقون البخور، ويتمتّعون بالتعاويذ، وينحون البركة لمن التمس مرضاتهم وقبل أيديهم من الناس، ويقضون بالطرد والحرمان من رحمة الله على كل من اعترض على عمل من أعمالهم أو لم يقدم طقوس الطاعة والولاء بين أيديهم وفقاً للقاعدة المأثورة في حلقات الذكر ومجالس الدرويش: (من اعترض انطرد) !!

ولكن نجزم بأن الكثرة من هؤلاء أشرار فاتنون، يحرفون الكلم عن موضعه، ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون؛ وذلك لأن انتشار الصحوة الإسلامية اليوم واحتکاك الناس بأفرادها وجمهورهم من ذوي التفوق العلمي كفيل بتبييد هذه الشبهة، وأياً كان الأمر فإن هذا لا يعفي من واجب البلاغ وإقامة الحجة وإزالة الشبهة؛ ليهلك من هلك عن بينة ويحيي من حيَّ عن بينة؛ إذ لا أحد أحب العذر إليه من الله تعالى ولذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين.

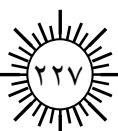


ولتفصيل القول في هذه الشبهة فإننا نتوجه إلى غلاة العلمانيين بهذه الأسئلة:
ماذا تقصدون بالكتب والرجعية؟ وماذا تقصدون بالتحرر والتقدم والمدنية؟ وما
وجه تحوفكم من أن يكون تحكيم الشرعية تبشيرًا بالكتب والرجعية ونعيًا للتحرر
والتقدم والمدنية؟ إننا إذا وحدنا المصطلحات استطعنا أن نناقش الأمور في هدوء
وموضوعية، وبعيدًا عن جلبة الشعارات ومعترك الادعاءات!

فإن كان المقصود بالكتب هو الحجر على العقول أن تسرح في آفاق الفكر ومرaciي
النظر، وأن تبدع وتعطى، أو الحجر على الغرائز الفطرية التي أودعها الله في الإنسان،
وإغلاق جميع وسائل إشباعها والتنفيس عنها على النحو الذي عرفته الرهبنة في أوروبا—
فذلك مذموم منكر، وُتشهد الله وملائكته والناس أجمعين أن الإسلام منه براء، وأدلة
الشرع في ذلك قاطعة لا تتحمل اللبس ولا التأويل، وهل نزل القرآن ابتداءً إلا لأولي
الألباب ولقوم يعقلون؟

إن التفكير في الإسلام فريضة، وإن التنفيس عن الغرائز في حدود ما شرع الله
عبادة، فكيف يأتي اليوم غير من الأغرار أو عُتل من الأشرار ليزعم أن الإسلام يعتقل
العقول ويكتب الغرائز؟

وإن كان المقصود به التزام المسلم بأمر الله ونفيه، وأن يقف حيث أوقفه الله
ورسوله مهما تعارض ذلك مع رغائبه وشهواته فذلك الدين الذي أرسل الله به رسالته
وأنزل به كتبه، وهل التكليف إلا إخراج المكلف عن داعية هواه إلى طاعة مولاه؟ وهل
الدين إلا الدينونة والخصوص لما جاءت به الرسل وتنزلت به الكتب من عند الله؟!



على أن هذا المعنى يحتاج إلى تفصيل: فالأحكام في دين الله قسمان:

القسم الأول: مواضع الإجماع، وهي التي تعبد الله فيها عباده بأدلة قاطعة اتفق أهل العلم على ثبوتها وعلى دلالتها، وهذه تمثل الثواب والمحكمات في رسالة الإسلام، وسماها بعض أهل العلم (الشرع المنزل) والفرض فيها هو الإذعان والانقياد، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقْ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيَنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّسِعُ غَيْرُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولِهِ مَا تَوَلَّنَ وَنُصِّلِهِ جَهَنَّمْ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

القسم الثاني: موارد الاجتهاد، وهي التي لم تكن موضعًا للدليل قاطع، من نص صريح، أو إجماع صحيح، وهذه تمثل عمل العقل البشري في فهم أدلة الشرع المطهر، والاجتهاد البشري غير معصوم فقد يخطئ وقد يصيب؛ ولذلك كان الغرض معها بالنسبة لأهل العلم هو الاختيار والترجح تبعًا لقوية الأدلة وظهور المصلحة، أما بالنسبة للعامة وهم السواد الأعظم، فإن فرضهم أن يسألوا أهل الذكر، ومن عمل منهم بأحد القولين في هذه المسائل لم ينكر عليه ولم يجر، ومن عمل بالقول الآخر لم ينكر عليه ولم يجر كذلك.

إذا عرفنا أن معظم مسائل الشرع من هذا النوع الأخير عرفنا مدى المرونة واليسر والسعة التي في هذه الشريعة، وأن اختلاف الأئمة هذا كان رحمة بالأمة وتوسيعة عليها، إذا خال بها الأمر في أحد المذاهب تلمست السعة في غيره، تحذوها في ذلك أدلة الشرع والوفاء بالمصلحة، وعرفنا مغزى ما شاع على ألسنة العلماء من قولهم: «إجماعهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة».



فإن كان المقصود بالكبت هو زجر النفس عن معصية الله ونفيها عن الهمو، وفطمها عن المحرمات، فذلك حق لا ريب فيه، ولا يصح الإسلام إلا به، ولا تقوم حضارة متكاملة إلا على أساسه، والبدليل هو ذلك النموذج الأوروبي في كفره بالله، وقتله لنداء الإيمان في أعماق الإنسان، والجوعة الروحية القاتلة، والشقاء النفسي المدمر الذي يعبر عنه أصحابه بالانتحار وإدمان المخدرات ونحوه.

وإن كان المقصود بالكبت هو الزهادة في هذه الحياة، وترك فضول الحال خشية الوقوع في الحرام، وأخذ النفس بالعزائم، والترقي بها في مدارج السالكين، فهذا مسلك فردي ومنزع رباني لفريق من المسلمين ولا يصح الزام الأمة به ولا حملها عليه، لا نرده ولا نعممه، لا بطله ولا نلزم به، بل يبقى في صورة ومضات فردية هنا وهناك، وذلك فضل الله يوتيه من يشاء.

هذا هو مصطلح الكبت الذي ينددن حوله خصوم الشريعة، وهم كثير!



مصطلح الرجعية:

أما عن الرجعية، فماذا يقصدون بهذا المصطلح؟ إن مأخذ هذه الكلمة من الرجوع إلى الخلف والعودة إلى الوراء؛ لإحياء مذاهب قد مضت، والولاء لعهود قد انقضت، وحلَّ محلها أفكار جديدة وعهود جديدة، ولما كنا بصدق الحديث عن قضية دينية، وعن تحكيم الشريعة الإسلامية فلعل المقصود بهذا المصطلح هو الرجوع إلى التراث الإسلامي، والاعتزاز بالخلافة الإسلامية، كنظام حَكْمِ الأُمَّةِ ما يزيد على ثلاثة عشر قرناً من عمر الإسلام، ثم غربت شمسه بعد سلسلة من المؤمرات شارك فيها اليهود والنصارى وصنائعهم من المستغرين في بلاد المسلمين.

ولا شك أن التراث الإسلامي يضم ما هو محكم لا ريب فيه، وما هو متتشابه يتسع المجال معه للاختيار والترجيح بين اجتهادات متعددة، وما يعد من قبيل الزلل المدخول، وهو ما كان من ضلالات الفرق البدعية وزلات العلماء ونحوه، وهذا باطل لاريب فيه، وإن انتسب إلى الفكر الإسلامي وبقي مدوناً في كثير من كتب التراث.

وعلى هذا فإنَّ كان المقصود بهذا المصطلح الانغلاق على مقولات مغلوطةٍ، وعقائد مدخولٍ كتلك التي عرفتها الأمة في بعض عصور الانحطاط من الخرافة والكهانة والجبرية والتواكل ورفض الاستشراف إلى معطيات العلم والتقنية، واعتقال الفكر في بعض المقولات التاريخية لا يتجاوزها إلى غيرها فذلك مرفوض منكر، وأصحابه عبءٌ على دينهم وعلى أمتهم، وقد صحت في النهي عن ذلك الأدلة الشرعية ولا ترُخَّصَ مع ذلك ولا مهادنة، وهذا الفكر لا يمثل حقيقة الإسلام، كما بَلَّغَهُ النبي ﷺ، وكما بلغه عنه

أصحابه - رضي الله عنهم - ومن جاء بعدهم من أئمة العلم والدين، وإنما تسلل إلى هذه الأمة على يد بعض الفرق المنحرفة التي كانت ولا تزال وبالاً ونكبة على هذا الدين.

أما إن كان المقصود به الاقتداء بمنهج سلفنا الصالح في طلب الحق والاستقامة عليه والاستفادة مما تركوه لنا من ثروات، وإعمال النظر ونشдан الدليل وفقاً لقاعدة: (سلفية المنهج، وعصيرية المواجهة) فذلك الحق الذي لا يُعدَّل عنه، وكل أمة تنفصل عن تاريخها محكوم عليها بالعدم.

فليس إذن كل ما تعلق بالماضي فهو مذموم، ولا كل ما تعلق بالحاضر فهو محمود، بل العبرة بموافقة الشرع، والرجوع في ذلك إلى الأدلة، وكل انحراف عن هذا الميزان غيش في الرؤية، وتغييب للوعي وتلبيس على الأمة.

إننا في هذا العصر وفي كل عصر يجب أن ننتبه إلى خداع الألفاظ الذي ينشأ عن تسمية الأشياء بغير أسمائها، فلقد استحلَّ الفجور في هذا العصر - تحت مسمى الفن، واستحلَّ الربا تحت مسمى الفائدة، واستحلَّ التحرر من الفضيلة والحياة تحت مسمى التحرر والتقدمية، وهي في الحقيقة حرية الفسوق لا حرية الحقوق.

من أجل هذا كان أول ما علَّمه الله تعالى لأدم هو الأسماء، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَمَ إِادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، وأوجب النبي ﷺ تسمية الأشياء بأسمائها، فقال:

«سموا الأشياء بأسمائها، إنما المسلمين المؤمنون عباد الله».

لقد كان فيما مضى يُتَّهَمُ كُلُّ من كان ولا وله لآل البيت أثناء خصومتهم مع بنى أمية بأنه راضي فهتف الشافعي بقوله:

إِنْ كَانَ رَفِضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ فَلِيُشْهِدِ الْثَّقَلَانِ أَيْ رَاضِيٍّ —



ونحن هنا بدورنا نقول: إن كانت الاستقامة على شرع الله والوقوف حيث أمر الله، والابتعاد عما حرم الله رجعيّة، فلتعيشِ الرجعيّة! ونحن أول الرجعيين!!.
وإن كان التحلل من الشرع والدين، وتتنزيل القوانين الوضعية منزلة الشرع المبين
تقدُّماً، فسحقاً لهذا التقدم، ونحن أعداؤه إلى يوم الدين.

أيها السادة:

إن المقصود المستهدف من هذا الضجيج هو الشّرع الذي أنزله الله على محمد ﷺ، وما تستحدث الكلمات وتبني العبارات إلا لحربه وتحريض الأمة على هجره باتهامه بالجمود والرجعيّة تارة، واتهام دعاته بالإرهاب والتطرف تارة، والمطالبة بتحديثه وتطويره تارة، ولا يجني الثمارَ من وراء ذلك كله إلا القابعون خلف الستار من اليهود والنصارى، ومن دار في فلكهم، يُوجهون المسارَ وينجذبون الثمارَ.
فهل يفيق السكارى وهل يقصر العابثون؟؟!!

مصطلح التحرر:

أما عن التحرر، فماذا يقصدون بهذا المصطلح؟ إن التحرر من الحرية، وهي ضد العبودية، والإسلام قد جاء ليحرر العباد من عبادة العباد، إلى عبادة الله وحده، ولن يتنظم الجميع في نسق العبودية لله وحده، فالعبودية في الإسلام لا تكون إلا لله، وكل سعي إلى التحرر من العبودية لغير الله فهو من جنس الجهاد في سبيل الله.
فإذا يريد القوم بهذا المصطلح؟ إن قصدوا به ما ذكرنا من التحرر من العبودية إلا لله، ومن الخوف إلا من الله، ومن الرجاء إلا في الله، ومن التوكل إلا على الله، فذلك

عين ما ينشده الإسلام، بل هذه هي عقيدة التوحيد التي لا تثبت صفة الإسلام إلا باستيفائها، والتي يؤدي نقضها إلى الخروج من دائرة الإسلام.

أما إن قصدوا به التحرر من العبودية لله، فذلك لعمرا الحق هو عين الخسران والكفران، وفيه من الغرور والبغى والظلم والجهل ما تکاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً، لقد نادى الله -جل وعلا- محمدًا ﷺ في أشرف موقعه بصفة العبودية، خاطبه بهذا عندما أنزل الكتاب: ﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلٰى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجِدْ لَهُ عِوْجَا﴾ [الكهف: ١]، وخاطبه به عند الإسراء والمعراج: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيَلَّا مِنَ الْمَسَاجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسَاجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١]، وخاطبه بها عندما كان في سدرة المتهى، فقال: ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ [النجم: ١٠]، فالعبودية لله بما تعنيه من كمال الحب، وكمال الذل والخضوع، هي أشرف مقامات الإنسان. فكيف تأتي اليوم شرذمة مارقة تأخذ على عاتقها تحرير الإنسان من الشرع، وتخليصه -كما زعموا- من أغلال التكليف؛ ليتصرف بعد ذلك طليقاً كما شاء.

إن التحرر الذي يتغنى به خصوم الشريعة في هذا المقام، ويتوافقون به في أدبياتهم ووسائل إعلامهم، هو التحرر من العبودية لله، التحرر من ربة التكليف بالأحكام والشائع، التحرر من الدينونة لأمر الله، وإخراج الإنسان من عبودية مولاه إلى عبودية هواه!، هذا هو التحرر الذي يدنن حوله خصوم الشريعة، ويخوضون من أجله مع دعاء الإسلام معارك حامية الوطيس.

ولَا يخفى أن التحرر بهذا المعنى فسوق عن أمر الله، وأن حكمه يتراوح بين الرّدة عن دين الله إذا كان مردّه إلى جحود الحكم الشرعي تكذيباً به، أو ردّاً له، واستكباراً



عن قبوله، أو الفسق إن كان مردُّه إلى غلبة الشهوات مع بقاء عنصرٍ يُصدق على الانقياد، وهو في كل حالة بحسبها.

فالتحرر الذي يدعونا إليه خصوم الشريعة يقتضي انقلاباً ضد الإسلام، وثورة على النبي محمد ﷺ، إنه التحرر الذي يقتضي -خلع الربيقة ونبذ التكليف، والاستهانة بالمحرمات، وإضاعة الواجبات، والتحلل من كل حرمة دينية.

تحرر المرأة يقتضي التبرج، وأن تخرج كاسية عارية على خلاف المحكم من أمر الله، وأن تتخذ من الأخدان مَنْ تشاء، وأن تمارس البغاء مع من تشاء في إطار من الشرعية القانونية التي تشرط لإباحة الزنا بلوغِ سنِ الرشد القانونية (١٨ عاماً)، وأن تخرج عن طاعة الأب والزوج والأهل والعشيرة، فإن فعلت ذلك فهي متبرحة، وهي تقدمية.

تحرر الفكر يقتضي إباحة الردة، والجرأة على المقدسات، ومجيد الفاحشة، والدفاع عن الزنادقة، والطعن في الدين، وإطلاق العنان للأفكار والأقلام تسطر الكفر كما تشاء، وتزيين الفواحش كما تشاء، فإن ارتفع صوت للإنكار على هؤلاء تصايع التحرريون، وقالوا: أتریدون أن تصادروا حرية الفكر، وأن تعتقلوا عقول العباد، وتقتلوا فيها طاقة الإبداع؟!!

تحرير الدولة يقتضي -أول ما يقتضي- تحررها من الدين، ونبذها لشرعية المحكم الحاكمين، وانفصalam عن جماعة المسلمين، وإطلاقها حرية الفواحش والمنكرات، وإسباغها الحماية على الخارجين على الدين، واقتباسها النظم والقوانين من الرفاق الحمر، أو من الأوروبيين، وتفنن إعلامها في إغواء شعبها وفتنته في الدين، إن فعلت

ذلك كانت في طليعة التحررين والتقديمين، وإن أبى ذلك أجلبوا عليها بإعلامهم ومؤامراتهم حتى تعود إلى بيت الطاعة الدولي في كنف الشيوعين أو الأوربيين.

تحرر الفرد يعني: تمرد على التكاليف الشرعية، وتفنه في المجاهرة بالفواحش والمنكرات، واستهزاءه بجميع القيم والمقصدات، إن فعل ذلك فهو تقدمي وإلا كان في ذيل قائمة الرجعيين.

وصدق الله العظيم: ﴿وَلَا يُسْكُلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [القصص: ٧٨].

هذه هي حقيقة التحرر الذي ينشده أدباء التحرر العصريين، والذي لا تقره الشريعة المطهرة بطبيعة الحال؛ ولذلك يقفون منها موقف العداء والرافضة، وينعونها والداعين إليها بأبشع التهم والمنكر، وقد تقاسموا فيما بينهم على أن لا تلين لهم في حربها قناة، وأن لا يقر لهم في ذلك قرار.

والذي يعقد عليه المسلم قلبه، ويقذف به في وجه هؤلاء الخصوم: إن كان المقصود بالتحرر هو ما ذكرتم فأنت أول من ينبذه ويعادي، ويقترب إلى الله بالكفر به وبِمُرْوَجِيهِ، كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده.

التقدم والمدنية:

ماذا يقصدون بهذين اللفظين؟ إن التقدم من السير إلى الأمام، والمدنية من النسبة إلى المدينة، وهي تقع في مقابلة البوادي المنعزلة والتغرب في الفيافي والقفار. فماذا يريدون بها في هذا المقام، ولماذا يخشون من تحكيم الشريعة عليهم؟

إن كان المقصود بالتقدم والمدنية تشطيط حركة البحوث العلمية، والتعرف على آيات الله في الأنفس والأفاق، وارتياح آفاق الكون، واكتشاف أسرار التقنية، وتوظيفها



في سعادة البشر بعيداً عن البغى والبطر، وفي حماية الدين الحق، ودعوة العالم إليه، فذلك مطلب شرعي توجبه نصوص الكتاب والسنة، وترى في القعود عنه جريمة، وفي إهماله جنائية.

وإن كان المقصود به نبذ التراث الإسلامي، والتخلص من الماضي - كما يقولون - بكل ما فيه، وتوظيف منجزات التقنية والحضارة في الإغراء بالفواحش، والتحريض على الفسق، وإشاعة الفساد في الأرض، فذلك الذي ترفضه الشريعة، وتقف منه موقف العداء.

وغمي عن الذكر أن المنجزات العلمية في ذاتها لا هوية لها ولا جنسية، ولا توصف في ذاتها بـ *جنس* ولا بحرمة، بل إن *وظفت* في المباحثات كانت مباحة، وإن وظفت في الواجبات كانت واجبة، وإن وظفت في المحرمات كانت محرمة... وهكذا.

أرأيت إلى جهاز الفيديو؟ هل يمكن لعاقل أن يصفه في ذاته بحل أو حرمة؟ إن حكمه يدور مع كيفية استخدامه، فقد يوضع فيه فيلم من أفلام الجنس العارية، فيكون من الموبقات، وقد يوظف في الدعوة إلى الإسلام، فيكون من الواجبات، وقد يستخدم في الترفية البريء، فيكون من المباحثات... وهكذا.

إن الذين يخشون من تحكيم الشريعة على ما يسمونه بالتقدم والمدنية إنما يريدون التقدم الذي يكون بلا هوية، ولا حرمة دينية، التقدم الذي يخلع أصحابه الرقبة، ويتحللون من التكاليف الشرعية، التقدم الذي لا يحل أصحابه حلالاً، ولا يحرمون حراماً، ولا يعرفون معروفاً، ولا ينكرون منكراً، تقدم المفسدين المصلين، لا تقدم الأئمة المهدين.

فإن كانت خشيتهم من تحكيم الشريعة على هذا النوع من التقدم، فسحقًا وبعدًا لهذا التقدم، ولا اكتحلت برؤيته عين في بلاد المسلمين.

أيها السادة:

هذه هي الحقيقة، والدعوى في شبهة الكبت والتخلف التي تدفع بها الدعوة إلى تحكيم الشريعة، ويرشق بها حملتها وأنصارها من الإسلاميين! فهل ترون فيها إثارة من منطق أو شبهة من إنصاف؟ إنها العداوة المبيتة لهذا الدين، والخذد المستعر على هذه الشريعة، أو الجهل المُطْبِقُ بها هو الذي أثار هذا العبث ودفع إلى هذا البهتان؟
أجيبوا يا أولي الألباب.

اللهم اهدِ قومي فَإِنَّمَا لَا يَعْلَمُونَ.



الباب الثالث

دور الأمة

في هذه المعركة

تمهيد:

لقد تمهد من خلال الفصول السابقة أن تحكيم الشريعة يرتبط بأصل الرضا بالله ربًا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد نبياً ورسولاً، وأن الولاء والبراء لا يُعقد إلا على أساس الإيمان بالله ورسوله، فمن اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين فليس من الله في شيء، وأن الحياد بين المؤمنين وخصومهم في معركة ترتبط بأصل الدين باب من أبواب النفاق والضلال عن سواء السبيل، وأن الشبه التي يقذف بها خصوم الشريعة من العلمانيين وأضرابهم ومن فتن لهم ودار في فلكهم أو هي من بيوت العنكبوت، وأنها لا تصمد أمام مناقشة علمية، فهي كبناء من الوهم، وحائط من الزور إن تلمسه ينهدم، وأن مردتها جمِيعاً إلى ضعف الإيمان، أو الغبש في فهمه فلا تنشأ شبهة منها إلا لرقة في الدين أو ضعف في اليقين! وأن من بقي على منازعته في أصل تحكيم الشريعة بعد تجلية هذه الحقائق فليراجع أصل إيمانه بالله ورسوله، وليرعلم أنه يقف على حافة هاوية يخشى عليه أن يثب منها إلى جحيم الدنيا والآخرة!! إلا أن تداركه رحمة من الله تعالى فترده إلى التسليم لحكم الله تعالى والانقياد لشرعه!!

ونود في هذا الفصل أن نجيب على السؤال الكبير الذي يعرض نفسه بعد هذه المقدمات: ما هو الدور الذي يجب على الأمة في هذه المعركة؟ ما الدور الذي يتعين على أعضاء البرلمانات والمجالس النيابية؟ وما الدور الذي يتعين على المرشحين لهذه الواقع؟ وما الدور الذي يجب على آحاد الناس الذين يمنحون أصواتهم لهذا المرشح أو ذاك؟ والذين يفترض أن هذه البرلمانات والمجالس النيابية ممثلة لهم ومتحدثة باسمهم، ومعبرة عن إرادتهم، وأن أعضاءها يعكسون نبض هذه الأمة آمالاً وآلاماً، ويحولونه إلى برامج عمل، وخطط لإصلاح الحاضر والمستقبل؟ إن الإجابة على ذلك كله موضوع هذه الدراسة.

الفصل الأول

موقف الأعضاء والمرشحين

أعضاء البرلمانات والمجالس النيابية يفترض فيهم -كما سبق- التعبير عن إرادة أمتهم وترجمتها إلى خطط وبرامج للنهوض بهذه الأمة حاضراً ومستقبلاً، وهذه الأمة لاتزال في الجملة على الإسلام، فهي لاتزال على أصل إيمانها بالله ورسوله، وعلى إقرارها بشرع الإسلام تصديقاً وإنقياداً، منها بدلت فيها القوانين الوضعية والنظم الجاهلية، وعلى هذا فإن الولاء للإسلام والرضا بتحكيم شريعته هو معقد هذه النيابة وأساس هذا التفويض، فكل منازعة في أصل تحكيم الشريعة، وكل خروج عن مقتضى الولاء للإسلام يشكل خيانة للأمانة، وإخلالاً بالعهد، ونقضاً للميثاق، تنعدم معه أهليتهم لتمثيل هذه الأمة، وصلاحيتهم للتعبير عن إرادتها في هذه المجالس، أو في غيرها من الواقع.

ولهؤلاء الأعضاء المحترمين والسادة المرشحين عقدان يتعين الوفاء بهما، ويمثل نقضهما نوعاً من الخيانة العظمى التي ينخرم بها أصل الإسلام مع عدم الإخلاص بالتحقق من شروط نقض الإيمان وانتفاء موانعه عند التعين.

الأول: عقدهم مع الله -جل وعلا- على الرضا به ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً ورسولاً، وأول مقتضيات هذا العقد الولاء للإسلام، والإقرار بشرعيته تصديقاً وإنقياداً، وأن تكون وحدتها هي الحجة القاطعة والحكم الأعلى، فإن أصل الإيمان -كما سبق- تصديق الرسول فيها أخبر، والإنقياد له فيها أمر، فمن لم يحصل في قلبه التصديق والإنقياد فهو كافر.

الثاني: عقدهم مع الأمة التي انتخبتهم لتمثيلها والتعبير عن إرادتها، وفوضت إليهم الحق في النقض والإبرام نيابة عنها، وأول مقتضيات هذا العقد كذلك هو الولاء

لإسلام، والسعى في تحكيم شريعته، وألا يأتي في ممارسته للأعمال النيابية بشيء يتعارض معه؛ فإن المنازعه في أصل تحكيم الشريعة بباب من أبواب الردة، وعمل من أعمال الكفر الأكبر، فكيف يزعم إن أتى بشيء من ذلك أنه نائب عن الأمة، وأنه يمثلها وهو في مقام الرد للشريعة والانقلاب عليها؟! وكيف يزعم أن إرادتها قد انعقدت على ذلك، وفوضت إليه أن يعلن ذلك باسمها، وأن يمارس الباطل نيابة عنها؟! إن شيئاً من ذلك لا يثبت إلا على أساس افتراض ارتداد هذه الأمة عن الإسلام، وهيئات هيئات!

ولكي يبقى السادة الأعضاء على عهدهم مع الله وعهدهم مع الأمة، بل لكي يصح انتسابهم ابتداءً إلى ملة الإسلام، نوجز لهم القول في الإطار الذي يجب أن يكون أساساً لحركتهم، وذلك في النقاط الآتية:

أولاً: أن يعقد قلبه على أن التشريع المطلق حق خالص الله - تعالى - وحده، وأن الحجة القاطعة والحكم الأعلى هو الشّرع لا غير، وأن من حلّ الحرام المجمع عليه، أو حرم الحلال المجمع عليه، أو بدأ الشرع المجمع عليه فهو مرتد بإجماع المسلمين.

ثانياً: أن يدرك أنَّ الديمocratie التي يتغنى بها الناس في المجتمعات الغربية لها جانبان؛ جانب: يقره الإسلام ويزكيه، بل يحصن عليه ويوجهه، وهو حق الأمة في تولية حكامها، وفي الرقابة عليهم، وفي عزّهم عند الاقتضاء، وجانب: يأباه الإسلام ويعتبره باباً من أبواب الشرك بالله، وهو الحق في التشريع المطلق الذي تقرره الديمocratie الغربية للأمة؛ لأن هذا التشريع حق خالص الله وحده، من نازع الله فيه فقد أشرك، فالآمة في الإسلام لا تملك أن تُحلَّ حراماً، ولا أن تحرِّم حلالاً، ولا



أن تبدل شرعاً، وإنما ينحصر دورها ممثلة في علمائها وأهل الحل والعقد فيها في أن تجتهد في فهم النصوص، والتخرير عليها، واستخدام قواعدها العامة فيما لم يرد فيه نص، فتظل الشريعة دائمة هي الحكم، وتظل الربوبية دائمة لله وحده، ولا تخرج على ذلك في قليل ولا كثير!

ثالثاً: أن يدرك أن الأصل في المجالس النيابية قبل أن تعلن سيادة الشريعة، وتقر بمرجعيتها واشتراع الأحكام بناء عليها والتزام ذلك حالاً ومقالاً هو البطلان والخروج عن الجادة؛ لما تقرره من الحق في التشريع المطلق لممثلي الأمة اتباعاً لسنن المجتمعات الغربية، ومنازعة الله في أخص خصائص الربوبية.

ولذلك فإن الأصل في هذه المجالس هو الاجتناب والبراءة حتى تعلن قيامها على الإسلام، والتزامها حالاً ومقالاً بسيادة الشريعة الإسلامية، وأن المبرر الوحيد الذي يحيى له الدخول إلى هذه المجالس هو الدعوة إلى هذا الأصل الجامع، ونصرة الدين الحق، وإقامة الحجة على المرتابين الذين في قلوبهم مرض، وفضح المعوقين والمخذلين، والقيام بمصالح الأمة في هذا الإطار، أو المشاركة في ذلك ودعم دعاته، وتکثير سواهه لمن لا يتسى له أن يقوم بنفسه بهذا الدور.

رابعاً: أن يدرك أن سيادة القانون والقسم على احترام الدستور والقوانين يجب أن يفهم في هذا الإطار، وأن يتأول على هذا الوجه؛ لأنه لا سيادة لقانون أهدرته الشريعة، ولا احترام لدستور ولا لقانون إلا على قدر حظه من الشرعية الإسلامية، وأن كل نص يتعارض مع الشريعة المطهرة فهو باطل ومهدر، ولا سيادة له ولا احترام! وإن يكن الأمر كذلك فأخبروني بالله عليكم: كيف تقسمون على احترام قانون يُحل

الزنا، ويحل الربا، ويحل الخمر، ويحل الميسر، ويعطل حدود الله؟ كيف ينعقد هذا القسم ابتداءً؟ وكيف يرتكبيه مسلم آمن بالله ورسوله؟!!

إن استحضار هذه المعاني عند القسم ضرورة شرعية حتى لا يكون كمن يقسم بالقرآن على الحكم بخلاف القرآن؟! وأن له في استحضار هذه المعاني مخارج ومنادح خاصة في الدساتير التي تنص على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، الأمر الذي يفترض معه أن كل نص يتعارض مع هذا الدين فهو باطل، وإن كان العمل لا يجري على ذلك، وكذلك التي تزيد على ذلك بالنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع؛ فإن مقتضى هذا النص -كما يقرر كثير من القانونيين- هو الإعلان عن سيادة الشريعة وعن بطلان كل ما يتعارض معها من القوانين، لولا ما يفعله الطواغيت من تحجيم العمل بهذا النص وإيقائه لمجرد التشويش والتلبيس، وأيًّا كان الأمر فإن وجود مثل هذه النصوص مما يمتهد معه سبيل للمخلصين من حملة الشريعة وأنصارها لتأول هذا القسم وتحريجه على هذا الأساس.

يقول الدكتور / مصطفى كمال وصفي، نائب رئيس مجلس الدولة سابقاً: «فإذا كانت القاعدة المنصوص عليها في دساتير الدولة الإسلامية الحديثة أن الشعب مصدر السلطات، وكانت الغالبية العظمى لسكان هذه البلاد مسلمين، فلا شك أن إرادتهم تقضي أن يكون الإسلام هو المشروعية العليا في بلادهم، وإلا لما تحققوا باسم المسلمين، وخاصة إذا نص الدستور كما في دستورنا الدائم الصادر في سنة ١٧٩١ م على أن دين الدولة هو الإسلام، فلا معنى لهذه العبارة إلا أن تقر مشروعية عليا تجعل القوانين الوضعية مقيدة بالإسلام، ويزيد على ذلك أن ينص الدستور - كما هو شأن في



دستورنا الاتحادي ودستور جمهوريتنا الدائم على اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً للتشريع^(١).

ويقول الدكتور صوفي أبو طالب: «وتؤكد اللجنة في هذا الشأن ما سبق لها أن انتهت إليه في تقريرها السابق من أن المادة (٢) من مشروع تعديل الدستور في الصيغة التي سبق أن أقرها المجلس (يعني: إضافة أداة التعريف: «ال» إلى كلمة «مصدر» و«رئيسي») تلزم المشرع بالالتجاء إلى أحكام الشريعة الإسلامية، مع إلزامه بعدم الالتجاء إلى غيرها، فإذا لم يجد في الشريعة الإسلامية حكماً صريحاً فإن وسائل استنباط الأحكام من المصادر الاجتهادية في الشريعة الإسلامية تمكن المشرع من التوصل إلى الأحكام الالزمة والتي لا تخالف الأصول والمبادئ العامة للشريعة الإسلامية، فمن المعلوم أن مصادر الشريعة الإسلامية الأساسية هي الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وبجانبها توجد عدة مصادر مختلف الرأي فيها من مذهب إلى آخر، مثل: المصالح المرسلة، والعرف، والاستحسان... إلخ، ثم أضاف: ومن المعروف أيضاً أن الأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين: النوع الأول: أحكام قطعية الثبوت والدلالة، ولا مجال للاجتهاد فيها، والنوع الثاني: أحكام اجتهادية إما لأنها ظنية الثبوت، أو لكونها ظنية الدلالة، ومن المسلم بالنسبة للأحكام الاجتهادية أنها تتغير بتغير الزمان والمكان، الأمر الذي أدى إلى تعدد المذاهب الإسلامية، بل والآراء داخل المذهب الواحد، وهو

(١) نقلأً عن كتاب المشروعية الإسلامية العليا لعلي جريشة، ٤٧.

ما أعطى للفقه الإسلامي مرؤنة وحيوية أمكن معها القول بأن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان».^(١)

خامسًا: أن يعلم أن اعتراضه على الشريعة بدون عارض من جهالة أو إكراه أو سوء تأويل كفر بالله، وأن إقراره لتشريع يصاد حكم الله مع انتفاء هذه العوراض إشراك بالله، وأن عليه أن لا يشرك بالله وإن حرق ومزق، وأن هذه المعانى من الثوابت العقدية التي لا مجال فيها لترخيص أو تحمل، ولا تدور في فلك التقديرات السياسية التي تقوم على أساس الموازنة بين المصالح والمفاسد؛ إذ لا مفسدة أعظم من الكفر، ولا مصلحة أعظم من دفعه.

سادسًا: أن يدرك أن معقد الولاء والبراء هو الإسلام لغيره، وأن عقد الولاء والبراء على ما دون ذلك ضلال وحمية جاهلية، ولما كانت قضية الإسلام في هذه الواقع تتمثل في تحكيم الشريعة وإعلان سيادتها وإبطال ما يعارضها؛ فإن هذه القضية يجب أن تكون معقد ولائه وبرائه، فعلى أساسها يوالى ويعادي، وفيها يحب ويبغض، ويحمد ويذم، ويقرب ويبعد، فتمتزج بذلك بروحه وتحلّط بلحمه ودمه، كما قال ابن عباس رضي الله عنه: «من أحب في الله وأبغض في الله ووالى في الله، وعادى في الله، فإنه تنال ولاء الله بذلك، ولن يجد عبد طعم الإيمان وإن كثرت صلاته وصومه حتى يكون كذلك، وقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدي على أهله شيئاً».^(٢)

(١) حتى لا تظل الشريعة نصاً شكلياً / علي حسنин، ٢١ - ٢٢.

(٢) حلية الأولياء لأبي نعيم ١/٣١٢.



وإذا عقد قلبه على ذلك الأمر صار بمنأى عن ألاعيب المبطلين وخصوم الشريعة من يحاولون استدرج حملة الشريعة وأنصارها في هذه الواقع إلى تحالفات ومهادنات يفقدون بها تميزهم، ويشوشون بها على قضيتهم، ويجررون بعدها إلى تنازلات وترخصات مخزية، وقد يتقلّب بها بعضهم إلى صفوف الخصوم بصورة نهائية !!

لقد رأينا في بعض البلاد الإسلامية كيف يجتمع علماء الإسلام وأنصار الحل الإسلامي من مختلف الاتجاهات وت تكون منهم جبهة، ويتقدمون بم مشروع لتحكيم الشريعة وإعلاء سيادتها، ثم لا يلبث هذا التجمع أن يخترق من قبل الخصوم بعد أن يلوح لهم بوعد أو بوعيد، ويعرض بعضهم لترغيب أو ترهيب، ثم ينفرط هذا العقد، أو على الأقل يتخلّى عنه من لا تتم الشوكة وتحقق الأغلبية إلا به، في جهض المشروع ويتفرق رجاله !!

ولو فقه هؤلاء أن قضيتهم لا تتعلق بالكلمات ولا بالمستحبات، بل ولا بالواجبات والفرائض الفروعية، بل تتعلق بأصل دين الإسلام الذي لا يثبت عقد الإسلام إلا باستيفائه والذي ينحرم الدين كله بالمساومة فيه والتخلّي عنه لشتواف في موقع الحراسة عن دين الله ولما استخفهم وعد ولا وعد ولا خذلوا دينهم وأمتهم في لحظات تتشكل فيها مصائر الأمم وتتقرر فيها هوية الشعوب.

ولو فقه هؤلاء أن الولاء والبراء لا ينعقد في الإسلام إلا على أساس الكتاب والسنة، وأن من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فقد خلع ربة الإسلام من عنقه، وأن موالاة المبطلين من دون المؤمنين خيانة لله ورسوله، وأن من فعل ذلك فليس من الله في شيء، لو عقلوا ذلك وهو من الأوليات المعلومة من دين الإسلام بالضرورة، لما

تُأرجح مواقفهم وتذبذبت ولاءاتهم، ولما باتوا في مهب الرياح السياسية تقلبهم هذه الرياح كيف تشاء! فينتقلون بها من طرف إلى طرف، يبلغ الفارق بينهما مبلغ الفارق بين الإسلام والكفر!!

ونحن لا ننكر أن بعض هذه التحالفات قد تمس الحاجة إليه في بعض الأحيان لجلب مصلحة أو لدفع مفسدة، ولكننا يجب أن ندرك أنه لا مفسدة أعظم من الكفر، ولا مصلحة أعظم من المحافظة على أصل الإيمان، وقد سبق أن تحكيم الشريعة أصل الدين، وأن الامتناع عن ذلك بلا عارض من جهالة أو تأويل ردة عن الإسلام، فلا يجوز أن تمس هذه التحالفات ولا أن تقترب من المساس بهذا الأصل، فكل تحالف على حساب التنازل عن الشريعة، والكفر بمرجعيتها أو خيانة أمانتها، أو مخاصمة دعاتها وحملتها وخذلها في مسیرتهم مما ينحرم به عقد الإسلام أو يکاد فالحذر الحذر، والنجاة النجاة، وكل أمرىء حسيب نفسه!!

سابعاً: أن يدرك أن شريعة وجوده ابتداءً ودوااماً في هذه الواقع ترتبط بقيمه بهذه الرسالة: دعوة إليها، وانتصاراً لها، وموالاة لأهلها، وجهاداً في سبيلها، وتعريته لخصومها، وأنه يوم أن توصد أمامه الأبواب وتقطع به السبل، ولا يجد إلا شحّاً مطاعاً، وقلوبًا موصدة، وهوئ متبعاً، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فقد حق عليه اعتزال هذه الواقع ليستبرأ لدینه وعرضه، وليقيم بانسحابه منها الحجة على المرتايين، والذين في قلوبهم مرض، وليس مع الدنيا كلها أن هذه المجالس قد خانت أمانة الله، وخانت أمانة الأمة، وأنها بذلك قد فقدت شرعية انعقادها، وأن على الأمة أن تمارس حقها في النقض، كما مارست من قبل حقها في



الإبراهام، حتى تعود الأمور إلى نصابها، وبهذا يتم حضور وجوده في هذه الموضع لخدمة هذه القضية لا غير.

لا بد أن يدرك أنه بدون قيامه بهذه الرسالة ولو في أدنى درجة من درجاتها يصبح وجوده في هذه المجالس مشاركة لأصحابها في إثم التشريع بغير سلطان من الله، وادعاء الربوبية على الناس من دون الله، ويتحمل من الإثم والكفر مثل ما يحملون، فضلاً عن خيانته لدینه ودعوته وأمته! ما لم يكن لديه من الجهة أو سوء التأويل ما يعذر به مثله. ثامنًا: إن تحقيق هذه المقاصد لا يتطلب أن يتم دفعه واحدة، فإن مرد الأمر في ذلك إلى تقدير هؤلاء الأعضاء في ضوء معرفتهم بالملابسات المحيطة بهم، وطبيعة المرحلة التي يمرون بها، ولكن أدنى درجات السلامة أن لا يشارك أحدهم في جريمة الاعتراف على تحكيم شريعة الله، أو إقرار تشريع لم يأذن به الله، مهما بداره أن ذلك تكتيك مرحلي، وانسحاب جزئي تعقبه كرة ظافرة وجولة غالبة ونحوه؛ فإن ذلك كله من التلبيسات التي يزينها الشيطان.

والآن أيها السادة من الأعضاء، أو من المرشحين! هذه هي الأطر التي يجب أن تحكم وجودكم في هذه الموضع، والتي يؤدي تفريطكم فيها أو في بعضها إلى غبشن في الرؤية، وفساد في الرأي، وانتقاد عرى الإسلام في مسيرتكم عروة عروة.

إنكم تتبعون م الواقع غايةً في الحساسية والأهمية في مجتمعاتنا المعاصرة، وإن أعداء الله من الطواغيت ومن دار في فلكهم يريدون أن يحملوا الأمة كلها على الكفر باسمكم ومن خلالكم، وينحطرون لتكونوا أدلة بأيديهم يزيفون بها إرادة الأمة، ويختارونها بها

عن دينها المنزل ووحيها المعموم، فاحذروا أن تخونوا الله والرسول، وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون !!

أيها السادة: إن للوجود في هذه الواقع بريقاً وفتنة، وقد درج الناس على غشيانها طلباً للوجاهة والصدارة، وتنافساً على المكانة والمنزلة، وقد تفشتى هذا الشعور واستشرى خطره، فاحذروا أن تختلط البواعث عليكم فتفسد عليكم دينكم ودنياكم، احرصوا على أن يكون الله ورسوله أحب إليكم مما سواهما، وأغلوا لديكم مما سواهما، وأجل لديكم مما سواهما، حتى لا يحملنكم الحرص على عضوية هذه المجالس ابتداءً أو دواماً على إلقاء الرأي، وخيانة الأمانة، والتناكر لشريعة الله، وبيعها بعرض من الدنيا !

أيها السادة: إن هذه المجالس التي يتکالب الناس على عضويتها، ويتقاتلون على الانتساب إليها، قد قامت ابتداءً على أساس الكفر بالله تعالى بادعاء الحق في التشريع المطلق من دون الله، وعدم التزامها عملياً بسيادة الشريعة، وإن نصت الدساتير على مرجعية مبادئها، ولو لا ما يناظركم فيها من الانتصار للحق، والسعى في تحكيم الشريعة والتمكين للدين، ما حَلَّ لكم أن تتسبوا إليها ساعةً من نهار، فاذكروا ذلك جيداً واحذروا أن يضيع في الزحام !

أيها السادة: لا عذر لكم بين يدي الله تعالى إن خُلِصَ إلى شريعة الله أو نُيَلَ منها وفيكم عين تطرف، أو نفس يتربد !! وإن هوية هذه الأمة يمكن أن تتقرر على أيديكم من خلال هذه المجالس، فهل تكونون عند حسن ظن أمتكم بكم أنصاراً لله ورسوله وأوفياءً لدینه ولشريعته، فتنتصرون لدینه، وتتمكنون لشريعته، وتدفعون عنها كيد المبطلين وتأمر العلمانيين ؟!



وأخيراً: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُفُّرُ أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مُرْسَلٍ لِّلْحَوَارِينَ مَنْ أَنْصَارَ إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَقَاتَلَنَا طَائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ فَإِنَّا نَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِهِمْ فَأَنْصَبُهُمْ فِي الْأَرْضِ [الصف: ١٤].﴾

الفصل الثاني

موقف جماهير الناخبين

لقد تمهد في فقه الشريعة أن ولاية أمور الناس من أعظم الأمانات، وقد أمر الله -
جل وعلا- بـأداء الأمانات إلى أهلها، فقال ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وتحقق الأهلية للولاية بأمرین، هما:
القوة، أي: الكفاية والقدرة على القيام بما ينطوي عليه من مسؤولية.
والأمانة: وهي الديانة والورع والتقوى التي تحمل صاحبها على مراقبة الله في
السر والعلن، وعدم التفريط في شيء مما وكل إليه من مهام هذه الولاية.
ولما كنا هنا بصدّ أمر جلل واختيار فاصل تقرر به هوية البلاد، ويشارك بصفة
أساسية -مع غيره من العوامل- في صياغة مستقبل الأمة؛ فإن المسؤولية تزداد جسامه
وخطراً، ويصبح من المتعين على كل فرد أن يتساءل عن دوره وما تبرأ به ذمته أمام رب
في هذه المعركة، وعن المحددات الشرعية التي تحكم أدائه لهذا الدور، وعن الواجب
عليه في حال عجزه عن أدائه على الوجه المنشود، ذلك ما سنتصب لبيانه في المباحث
الآتية بإذن الله.

المبحث الأول

التكيف الشرعي لعملية التصويت

يقصد بعملية التصويت ذهاب الشخص إلى صناديق الانتخاب للإدلاء بصوته في اختيار أحد المرشحين لهذه المجالس؛ ليكون نائباً عنه في أداء الدور التشريعي والرقابي الذي جعله الدستور حفراً للأمة تمارسه من خلال مثيلها في السلطة التشريعية، فهو ممثله في البرلمان: يقر باسمه الشريعة أو يعترض عليها، ويعين من إقرارها، ويرشح باسمه الرئيس الأعلى للبلاد، وغالباً ما يكون هذا الترشيح بمثابة اختيار نهائي في دول العالم الثالث؛ لأن عملية الاستفتاء التي تعقب ذلك لا تعدو أن تكون إجراءً رسمياً لتعزيز أمر قائم، ولم يحدث في دول العالم الثالث أن فشل مرشح المجلس النيابي في استفتاء أبداً، وبعد ذلك تمارس باسمه الرقابة على أعمال الدولة، وتقر باسمه المعاهدات مع الدول الخارجية... إلخ، من المهام الجسيمة والجليلة التي تحديد الهوية، وتشكل السياسة الداخلية والخارجية، فماذا عن التكيف الشرعي لعملية اختيار التي يقوم بها عامة الناس لاختيار مثيلهم في هذه المجالس؟

إن هذه العملية تندرج تحت ثلاثة أبواب في الفقه الإسلامي، وهي: أبواب الأمانة، والشهادة، والولاء والبراء.

أولاً: الأمانة:

قد سبق أن ولية أمور الناس من أعظم الأمانات، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، وقد نزلت هذه الآية في عثمان بن طحة لما أخذ



منه رسول الله ﷺ مفتاح الكعبة يوم الفتح ثم رده إليه، وكان قد قام إليه علي ابن أبي طالب ومفتاح الكعبة في يده، فقال: يا رسول الله اجمع لنا الحجابة مع السقاية صل الله عليه، فقال رسول الله ﷺ: أين عثمان بن طلحة؟ فَدُعِيَ له فقال له: «هاك مفتاحك يا عثمان، اليوم يوم وفاء وبر» والأية وإن كانت نزلت في ذلك، فإن حكمها عامٌ، فتعتم كل أمانة وتشمل كل أحد، قال ابن كثير -رحمه الله-: «وسواء كانت نزلت في ذلك أم لا فحكمها عام؛ ولهذا قال ابن عباس ومحمد ابن الحنفية هي للبر والفاجر، أي: هي أمر لكل أحد». ^(١)

قال الألوسي -رحمه الله- في بيان هذه الأمانات أنها: «نعم الحقوق المتعلقة بذمهم من حقوق الله تعالى - وحقوق العباد سواء أكانت: فعلية، أو قولية، أو اعتقادية، وعموم الحكم لا ينافي خصوص السبب، وقد روی ما يدل على العموم عن ابن عباس، وأبي بن كعب، وابن مسعود، والبراء بن عازب، وأبي جعفر، وأبي عبد الله. رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وإليه ذهب الأثرون، وعن زيد بن أسلم وختاره الجبائي، وغيره أن هذا خطاب لولاة الأمر لأن يقوموا برعاية الرعية وحملهم على موجب الدين والشريعة، وعدوا من ذلك تولية المناصب مستحقها، وجعلوا الخطاب الآتي لهم أيضًا». ^(٢)

وإذا ثبت أن تولية أمور الناس من جنس الأمانات فقد أمر الله تعالى في هذه الآية وغيرها من أدلة الشرع بأداء الأمانات إلى أهلها، وقد جعل النبي ﷺ إضاعة الأمانة بتوسيد الأمر لغير أهله من علامات الساعة، وجعل خيانة الأمانة خصلةً من خصال

(١) تفسير ابن كثير / ٥١٦.

(٢) روح المعاني للألوسي / ٥ / ٦٣.

النفاق «وإذا أؤتمن خان»، وبين أن من استعمل رجلاً على عصابة وفيهم من هو أرضي الله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين.

ولا يتحقق أداء هذه الأمانة إلى أهلها إلا بدفعها إلى القوي الأمين، كما قال -

تعالى - ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا تَأْبَتْ أَسْتَعِجِرُهُ إِنِّي خَيْرٌ مِّنْ أَسْتَجَرَتِ الْقَوَىُّ الْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦] ،

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَئْتُنِي بِهِ أَسْتَخْلِصُهُ مِنْ فُسْقِي فَلَمَّا كَلَمَهُ قَالَ إِنَّكَ أَلْيَوْمَ لَدَنِي مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ ﴿٥٤﴾

قالَ أَجْعَلْنِي عَلَىٰ خَرَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِظُ عَلَيْمٌ﴾ [يوسف: ٥٤ - ٥٥] ، وقال - تعالى - عن عبده

جبريل أمينه على وحيه: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٌ ﴿٢٠﴾ مُطَاعٌ مُّمِينٌ﴾

[التكوير: ١٩ - ٢١].

والقوة والأمانة في كل مكان بحسبه، فهي في مقامنا هذا تعني: الالتزام المجمل بالإسلام عقيدة وشريعة، والقدرة على إقامة الحجة والانتصار للشريعة، ودحض شبكات خصومها، والدراءة بمكائد هؤلاء الخصوم، وأراجح السياسة، والقدرة على التعامل مع هذه الأجواء بكفاية وديانة، فلا تحمله الكفاية والدهاء على التخوض في محارم الله، أو أن يستعمل من الحيل والأساليب ما يسخطه الله، ولا تحمله الديانة على الإفراط في حسن الظن، والغفلة عن ما يجري حوله فيخدع ويغبن، ويتحول إلى أضحوكة، بل العوبة في يد خصوم الشريعة من خبراء الدجل ودهاقنة السياسة، والخلاصة: أن يكون كما قال عمر رض: «لست بالخوب ولا الخب يخدعني».

ثانياً: الشهادة:

فهذا الاختيار يتضمن تزكية وشهادة بأن هذا المرشح قد اجتمعت فيه القوة والأمانة الالزمة لأداء هذا العمل، فهو أرضي المرشحين لله ورسوله، وأقومهم بتبعات



ومهام العمل النيابي؛ لذلك فهو أجر من غيره بأن يقدم لهذا الموقع وأن تبذل له الأصوات التي تمكّنه من الحصول عليه حتى يضطلع بأداء هذه الأمانة.

ولا يخفى أن أمر الشهادة أمر جلل، فقد أشار النبي ﷺ إلى الشمس في رابعة النهار، وقال: لا تشهد إلا على مثل هذه، وشدد في شهادة الزور، وقال: عدلت شهادة الزور الإشراك بالله، وتلا قول الله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوَّلَيْنَ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَكَ الْزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠] وجعلها ﷺ من أكبر الكبائر، فقال: «ألا أنتم بأكبر الكبائر، ثلاثة: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وشهادة الزور، أو قول الزور - وكان رسول الله ﷺ متكتئاً فجلس - فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت». ^(١)

والزور كما قال الشاعري المفسر وأبو إسحاق وغيره أصله: تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفتة حتى يخيل لمن سمعه أو رأه أنه بخلاف ما هو به، فهو تمويه الباطل بما يوهم أنه حق. ^(٢)

إذا تمهد ذلك فقد علم أن هذا الاختيار إن لم يصادف ملائلاً فهو بمثابة شهادة الزور التي تعذر الإشراك بالله، والتي تحل أصحابها دار البوار.

ثالثاً: الولاء والبراء:

فهذا الاختيار كما يعد أمانة وشهادـة يـعد كذلك مولاـة ونصرـة؛ فإن حقيقة الولاء في لغـة العـرب: هو الـملك والـقرب، والـقرابة، والنـصرة والـمحبة، وفي اصطلاح عـلماء الشـريعة هو: الحـب والنـصرة، وهـؤلاء المرـشحـون يخـوضـون مـعرـكة انتـخـابـية تـتصـارـعـ فيها

(١) صحيح مسلم شرح النووي / ٢ - ٨١ / ٨٤.

(٢) المرجع السابق.

أيدلوجيات شتى وعصبيات متباعدة، وكل اختيار لأحد المرشحين في هذه المعركة يعد دعماً له في مواجهة خصومه، ونصرة له على منافسه، وذلك هو محض المولاية التي لا تتعقد إلا على أساس الإسلام، ولا تشتد آخرتها إلا على أساس الكتاب والسنة، ولما كان الإسلام هو أحد هذه القوى التي تحشد أنصارها في هذا المعركة لتخوض بهم معركة تتعلق بأصل الإيمان بالله ورسوله، وهي معركة تحكيم شرع الله تعالى وإبطال ما تعارض معه من النظم والمذاهب، فقد تعين استنفار الأمة كلها بمختلف طوائفها لنصرة شريعة الله، وأن تعقد ولاءها وبراءها على ذلك، فلا تدعم إلا حملة الشريعة، ولا تبذل صوتها إلا لمصلحة الإسلام، ولا تعين مبطلاً أو علمنياً في هذه المعركة، ولو بشرط كلمة، حتى لا تكون فتنة، ويكون الدين كله لله.

لقد جعلت النصوص مجالسة العصابة ومؤاكلتهم ومشاربهم نوعاً من المولاية لهم تستوجب لعنة الله وسخطه، ولا سبيل إلى اجتماعها مع الإيمان بالله والرسول، فكيف إذا لم يقف الأمر عند حدود المؤاكلة والمشاركة، بل تجاوز ذلك إلى نصرتهم على باطلهم ومؤذرائهم في معركة فاصلة يقف فيها الإسلام ودعاته في الطرف المقابل؟!

قال تعالى: ﴿لَعْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانٍ دَأْوِدَ وَعِيسَى أَبْنَ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَّهَاهُونَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوْهُ لِبَسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾ تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَنْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَأَوْكَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزَلَ إِلَيْهِ مَا أَتَّخَذُوهُمْ أَوْلَيَاءَ وَلَكِنَ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَنَسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٧٨-٨٠]



[٨١ - ٧٨] وقال ﷺ: «أول مدخل النقص على بني إسرائيل كان الرجل يلقى الرجل في قول ياهذا اتق الله ودع ما تصنع؛ فإنه لا يحل لك، ثم يلقاء من الغد فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشربيه وقعيده، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض - ثم قال: ﴿لِعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاؤِدَ وَعِيسَى أَبْنَ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾^{٧٨} كَانُوا لَا يَتَنَاهُونَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ^{٧٩} تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَلِيلُونَ^{٨٠} وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْإِنْسَنِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَا أَنْخَذُوهُمْ أَوْ لِيَأْتِيَهُمْ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَسَقُونَ﴾ [المائدة: ٧٨ - ٨١] - ثم قال: «كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً أو تقصيره على الحق قصرًا»^(١)، وفي رواية أخرى زيادة: أو ليضر بن الله قلوب بعضكم على بعض أو ليلعنكم كما لعنهم.

رأيت إلى لعنة القوم على مجرد مؤاكلتهم ومشاربهم ومجالستهم للعصاة، فكيف إذا تجاوز الأمر ذلك إلى نصرتهم من دون المؤمنين، ودعمهم في موقف يرجى أن يمهد به سبيل إلى نصرة الإسلام والمسلمين؟ أليس هذا هو محض الخذلان وندير التصدع والخسران؟

(١) أخرجه الترمذى من حديث عبد الله بن مسعود.

لقد أغلق الحديث الباب على من يتعللون بأن هذا شرع من قبلنا، وذلك في تعقيبه على ما كان من بني إسرائيل بقوله: «وَاللهُ لِتَأْطِرْنَاهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا... إِنَّمَا» مؤكداً بالقسم مغلوظاً بجلوسه عَلَيْهِ السَّلَامُ وكان متكتئاً حتى لا يبقى موضع لِتَمَحُّلٍ مُتَمَحِّلٍ أو لاعتذارٍ متأنٍ. إن دعاء الخل الإسلامي لا يملكون من عرض الدنيا ما يشترون به إرادة الناخبين، ولا يقدرون أن يعدوهم بأكثر من العمل على إقامة الدين الذي يصلح الله به أحوال البلاد والعباد، فما لم ترسخ حقائق الولاء والبراء في أعماق الأمة بالقدر الذي تدرك معه أن نصرتها للحق على خلو يده من الزينة والمتاع خير لها من أن تلهمت وراء الباطل لقاء لغاية من الدنيا تذهب لنهايتها وتبقى غصتها فلن ثبت للعمل الإسلامي قدم في هذا المجال، ولن تقوم له قائمة.

قد يملك مرشحو السلطان أن يعدوا بالجاه والمنصب، فماذا يملك دعاء الإسلام في المقابل إلا أن يعدوا من صدق بمرضاة الله والجنة؟ إنهم لا يملكون أن يعدوا بمناصب أو هبات توزع فرطاً بغير ضابط؛ لأن المناصب أمانة لا يجوز أن تدفع إلى غير أهلها، وهي ليست نهباً لأصحاب السلطان يوزعونها في أهواهم وعلى مقربيهم بلا رقابة ولا مراجعة.

لقد كان النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعرض نفسه على القبائل لنصرته وإيوائه حتى يبلغ رسالة ربها، وكان من تكلم معهم في ذلك بنو عامر بن صعصعة، فقال رجل منهم يقال له بحيرة بن فراس: أرأيت إن نحن بايعناك على أمرك ثم أظهرك الله على من خالفك، أيكون لنا



الأمر من بعده؟ قال ﷺ: «الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء». فقال له: أفنهدف نحورنا للعرب دونك فإذا أظهر لك الله كان الأمر لغيرنا، لا حاجة لنا بأمرك، فأبوا عليه.^(١)

لقد رفض النبي ﷺ أن يعد هؤلاء بشيء؛ لأن الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء، وللتولية شروطها وضوابطها وطرائقها، وليس منها الأرث، ولقد كان رفضه ﷺ لذلك في وقت هو أحوج ما يكون فيه إلى الإيواء والنصرة، ولكن المبادئ لا تقبل المساومة، ولا يعرف حملتها التلون والمخداعة، ولا يملكون إلا أن يمضوا شريعة الله، ثم يفعل الله ما يشاء.

(١) راجع: السيرة النبوية لابن هشام ٤٢٢ / ١ - ٤٢٥ .

المبحث الثاني

واجب الأمة في هذه المعركة

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُفُّرُ الْأَنْصَارِ اللَّهُ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحُوَارِيْكُنَّ مَنْ أَنْصَارِيٌ إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحُوَارِيُّونَ نَعَمْ أَنْصَارُ اللَّهِ فَنَامَتْ طَالِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَقَرَّتْ طَالِفَةٌ فَأَيَّدَنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤].

هذا هو جماع ما يجب على الأمة في هذه المعركة، أن يكونوا أنصار الله كما كان الحواريون مع عيسى ابن مريم عليه السلام، وكما كان جنود الحق في نصرته وافتداه على مدار التاريخ، وتمثل نصرة الحق في هذه المعركة في هذه الأطر:

أولاً: وضوح التكليف الشرعي لعملية التصويت، وإشاعة العلم بها بين الناس:

فلقد تعاقبت على هذه الأمة أطوار من عصور الانحطاط؛ تم فيها فصل الدولة عن الدين، والإعلان عن علمانية الحكم والسياسة، فنشأت أجيال مبتورة الصلة بأبسط حقائق الدين، لا يكاد يتجاوز الدين في حسها ما يقام من شعائر العبادات وما يهتف به الوعاظ والخطباء فيها من الدعوة إلى مكارم الأخلاق، ولا علاقة له بما وراء ذلك من شئون الحياة، وهذا الفهم يمثل بذاته عقبة كثيرة في طريق عمليات الأسلام ومحاولات العودة إلى الأصالة واستئناف ما انقطع من تحكيم الشريعة والولاء للإسلام، ولقد نشأت أجيال كاملة في ظل هذا الفصم النكدر، لا تعرف الحلال والحرام والأمر والنهي إلا في مجال العبادات، والعلاقات الفردية، أما الشئون العامة المتعلقة بالدولة والسياسة والقضاء ونحوه، فلا يكادون يعرفون أن لها صلة بالحل والحرمة، أو أن الله قد أنزل



فيها هدّى وشرائع تعد خالفتها من جنس المخالفه في باب العقائد والعبادات؛ ولهذا قد تجد الرجل في غاية التدين في سلوكه وعبادته الفردية، فإذا انتقل إلى دائرة العمل السياسي أوشك أن يتحلل من كل حرية دينية.

ومن هنا كانت إشاعة العلم بالتكيف الشرعي لعملية التصويت، وأنه أمانة يجب أن تؤدى إلى أهلها، وشهادة يجب أن تقام على وجهها، وموالاة يجب أن تبذل على قانونها في الشريعة، من أوجب الوجبات التي يتعين الاعتناء بها في بداية هذا المترنح، حتى نتمكن من أن نستجيش مذخور الإيمان في أعماق الأمة، ونوظفه في نصرة الحق والتمكين لشريعة الله في هذه الواقع، فمتى يدرك الناس أن ذهابهم إلى أماكن التصويت من جنس ذهابهم إلى أماكن العبادة، وأن ترجيدهم لمرشح على آخر عملية شرعية تتعلق بثلاثة أبواب من الفقه: هي الأمانة والشهادة والموالاة، وإنها إن لم تتم على الوجه الذي يرضي الله كانت مداعاة لسخطه وغضبه !!

ثانيًا: إسلامية الاختيار والبراءة من جاهلية العصبيات والانتهاءات القبلية والحزبية:
لقد درج الناس على الدخول في هذه المجالس وجاهة و منزلة يحرص عليها الملايين من كبراء القوم والبيوتات العريقة في المجتمع، كما درجوا على أن التصويت في الانتخابات التي تجرى لذلك إنما يتم على أساس قبلي أو حزبي فالعائلة تختار مرشحها محقًّا كان أم مبطلاً، مؤهلاً لهذا العمل أو غير مؤهلٍ؛ لأن هذا مجده يجب أن تحرص عليه الأسرة، ولا ينبغي أن يفوتها بحال من الأحوال، والحزب السياسي يختار مرشحه بمعايير واحد هو الولاء للحزب، والقدرة على كسب ثقة الناخرين، وهذا كسب

سياسي يجبر أن يحرض عليه الحزب مهما كانت كفاية هؤلاء المرشحين، أو عدم كفايتهم؛ لأن المطلوب هنا هو مصلحة الحزب، وهي تتحقق بأن يفوز مرشحه. وهذا المسلك قد أفسد العمل في هذه المجالس طوال العقود الماضية، وأفرز للأمة رجالاً يدورون في فلك المصلحة حيث دارت، وقلّ أن نجد من هؤلاء من يقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، فضلاً على أن يفكر في قضية الإسلام، ويجعلها من معاقد ولائه وبرائته.

وأن بداية الرشد في هذا العمل هي التحرر من جاهلية التعصب القبلي أو الحزبي التي أفسدت على هذه الأمة دينها ودنياهما ولا تزال، وأن يدرك الناخبون أنهم باختيارهم لهذا المرشح دون ذلك إنما يقدمون شهادة لله أن هذا المرشح أرضى الله من غيره؛ ولذلك فهو أهل لأن تناط به هذه المسئولية، وأن تدفع إليه هذه الأمانة، والتي إن دفعت إلى غير أهلها كانت خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين.

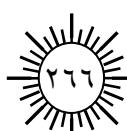
وعليهم أن يدركون أن معقد الولاء والبراء هو الالتزام المجمل بالإسلام، والرضا بتحكيم الشريعة، والمجاهدة على ذلك، وأن من والى علماً مهيناً محارباً لله ورسوله أو شيوعاً منكراً للربوبية فهو مثله، وأن من دعا بدعوى الجاهلية فقدم الولاء للعشيرة أو للحزب على الولاء للإسلام والشريعة واختار من تقوم به عشيرته أو حزبه على من يقوم به دينه وتنتصر به شريعته فهو من جنّي جهنم، وإن صلّى وصام وزعم أنه مسلم!، وأن هذا المرشح الذي يختارونه وينحوونه ثقتهم أهل هذه الولاة والنصرة لقيامه بالحق واستقامته عليه.



أيها السادة: متى يدرك الناس أن الولاء للعشيرة أو الحزب لا يجوز أن يغلب الولاء للإسلام؟ متى يدرك الناس أن عقدهم مع الله يقتضي الإقرار بربوبيته والرضا بحكمه، وموالاة أوليائه، ومعاداة أعدائه، وتجريد الاتباع لرسوله ﷺ؟ متى يدرك الناس أنهم لن يذوقوا حلاوة الإيمان حتى يكون الله ورسوله أحب إليهم مما سواهما، وأن يكرهوا أن يعودوا إلى الكفر كما يكرهوا أن يقدّموا في النار؟ متى يدرك الناس أن من دعى إلى عصبية فهات فميته جاهلية؟ متى يدرك الناس أن من دعى بدعوى الجاهلية فهو من جحش جهنم وأن صام وصلى وزعم أنه مسلم؟ متى يدرك الناس أن دخول الأهواء السياسية والقبلية في هذه الأعمال هو الذي أفسدتها على الأمة طوال هذه العقود، فلم تَجْنِ من ورائها إلا السراب؟!

ثالثاً: الثبات في موقع الحراسة لدين الله:

إذا كانت موقع الأعضاء داخل البرلمانات تمثل موقع حراسة للدين في مواجهة العلمانيين واللادينيين، فإن موقع الناخين لا تقل في خطورتها عن ذلك، فهم على ثغر آخر من ثغور الحراسة؛ لأنهم هم البوابة الرئيسية التي يلتج من خلالها العلمانيون والمبطلون إلى هذه الواقع، ومن ثم فإن قيامهم في موقع الحراسة عن دين الله يقتضي- المرابطة اليقظة والسهر الدائم لكشف هؤلاء المارقين وفضح معاداتهم لشريعة الله ومحادتهم لله ورسوله، حتى تكون الأمة منهم على بينة، ونحن بهذا لا ندعو إلى التجسس على عباد الله، أو هتك المخبوء من أحواهم وأستارهم، وأنما ندعو إلى إشاعة العلم بما يجارون به من محايدة الله ورسوله، وما يستعملون به من الاستهزاء بشرعية الله، والدعوة إلى العلمانية وتجريد النظم الوضعية ونحوه وذلك حتى نقيم الشهادة لله،



ونبذل النصيحة الواجبة لأئمة المسلمين وعامتهم، وحتى يدرك كل مارق ومارقة أنه لا مكان لأباطيلهم في هذه الأمة، وأن عليهم أن يحترموا دينها ويرضوا بشرعيتها، أو على الأقل أن يُمسكوا عليهم أسلتهم ولا يصدوا عن سبيل الله، وعسى أن يتمهد بذلك سبيل إلى إصلاحهم وهدايتهم؛ فإن من مقاصد الهجر الشرعي ردع المهجور وحمله على استصلاح أحواله بالتوبة، وزجر الأمة عن التلبس بمثل حاله، فتبقى أعلام السنة والهدى منشورة، ودعوات الضلال مخذولة مقهورة!

إن إنضاج الوعي السياسي للأمة جزء من استصلاح الأحوال في واقعنا المعاصر، فيجب أن يدرك الناس كل الناس أن لهم شريعة معطلة يجب الانتصار لها، وخلافة غائبة يجب العمل على إحيائها، وأن يدركون أن تحكيم الشريعة يرتبط بأصل الإيمان بالله ورسوله، وأنه لا مجال فيه لترخيص ولا مساومة، وأن هناك أيدلوجيات أخرى تصراع الإسلام في أمتهم ت يريد أن تتبوأ مكانه في التوجيه والقيادة، وأن هذه الأيدلوجيات لها أنصار وأشياع يصدون عن سبيل الله ويعغمونها عوجًا، وأن حسن الاختيار للمرشحين للمجالس النيابية جزء من الانتصار للإسلام في هذه المعركة، وأن هذا الاختيار يجب أن يتم على أساس الولاء للإسلام والرضا بتحكيم شريعته، والمجاهدة على ذلك، وأن يكشفوا مواقف الخصوم الذين يجتهدون لا محالة في إخفاء هويتهم في هذه المرحلة تضليلًا للأمة، وتزييفًا لإرادتها، وسرقة لأصواتها، فيجب إشاعة ما يعلمه من مراجمة هؤلاء للحق، ومعادتهم للشريعة نصوحًا الله ورسوله وقياماً بواجب الشهادة، على أن يتم ذلك كله بالوسائل الشرعية الصحيحة التي لا تعرف التحسس ولا التجسس، ولا هتك المخبوء من أستار الناس وأحوالهم، بل ما يستعلنون



به من تنقصهم للشريعة، ومعاداتهم لتحكيمها، وإقامة الدولة على أساسها، وهو للمرأب اليقظ كثير جدًّا.

رابعاً: الرقابة المستمرة على مدى التزام النواب بالعمل على تطبيق الشريعة:

لا يكفي فقط أن تؤخذ المواثيق من المرشحين على الإقرار بـ^{برعيته الله تصدق} وانقياداً، والسعى إلى تحكيمها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، بل يجب أيضًا متابعة هؤلاء الأعضاء بعد فوزهم بالمقاعد البرلمانية في أدائهم لهذا الدور، ورصد جهودهم في هذا الصدد أثناء الدورات البرلمانية، حتى تُسْتَبَانَ مواقفهم العملية، ويتم على أساسها محاسبتهم، والنظر في تجديد اختيارهم أم لا؟ لا بد أن يوجد في كل محلة من يحاسب هؤلاء النواب، ويقول لهم: ماذا فعلتم بالعهد الذي قطعتموه على أنفسكم بتحكيم شريعة الله؟ وما حجم الإنجازات التي تمت في هذا الصدد؟ وما العقبات التي طرأت؟ وماذا فعلتم لتذليلها؟ كل هذه الأسئلة يجب أن يُلْاحِقَ بها أهل الحل والعقد في كل محلة هؤلاء النواب ليستشعروا أن وراءهم أمةً يقطة تناقضهم الحساب، ولا يستطيعون مخادعتها، وأنهم إن زيفوا إرادتها مرة وغيروا وعيها مرة فلن يقدروا على الاستمرار في ذلك إلى الأبد!

لقد رأينا من المرشحين من يبذل أثناء المعركة الانتخابية من الوعود والعبود على تحقيق مطالب الأمة ما توشك أن تشعر معه أن هذا المرشح هو المنقذ القادم من آفاق الغيب على أجنحة الر جاء والأمل لإسعاد هذه الأمة بمختلف طوائفها، وتحقيق ما تصبو إليه من الطموحات والتطلعات، فتراه يبذل لأهل الدين ما تظن معه أنه أحد المجددين الذين يعيشهم الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة يجدد لها دينها! ويبذل

للعلمانيين ودعاة المذاهب الوضعية ما يظنون معه أن أحد أقطاب هذه الأيديولوجيات الوضعية، جاء ليخلص البلاد والعباد من آثار الرجعية! ويمضي- بها قدماً في طريق التحديث والتحرر والاستنارة فهو كما قال: ترون شر الناس ذا الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه، إذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إننا معكم إننا نحن مستهزئون.

أليسوا يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون.
ولقد علم المرشحون أن تحكيم الشريعة، وشعار: (الإسلام هو الحل) بمثابة الدعاء الذي لا يرد في كسب ثقة الناخبين والفوز بأصواتهم، فتابعت الأحزاب المختلفة على توظيف هذا الشعار، حتى رأينا مؤخراً أحد الأحزاب الشيوعية وهو يضع على رأس برنامجه الانتخابي تطبيق الشريعة الإسلامية!! ألا يمثل هذا نوعاً من الاستغلال الرخيص والمزيدة الفجة التي ينبغي معها أن لا يؤتمن على شيء؟ ألا يعد هذا تغييباً لوعي الأمة، وتزييفاً لإرادتها، واستغلالاً بشعاً لرصيدها من الفطرة والتدين؟

أيها السادة: إن خطورة المسئولية التي تقع على عاتق الناخبين لا تقل عن خطورة المسئولية التي تقع على عاتق النواب؛ لأن هؤلاء النواب ما كانوا نواباً ولا اجتازوا الطريق إلى مقاعد البرلمان إلا عبر إرادة الناخبين، وإن هؤلاء النواب شرعاً وعرفاً وديمقراطياً يتحددون باسمكم، ويحكمون من خلال نيابتكم عنكم، وكل كفر يرتكson في حمأته فأنتم فيه شركاء، كما أن كل إصلاح يوقفون إليه أنتم فيه شركاء، وإن هذه المجالس قد أُعدت، وجعلت الحاكمة إليها، والحق في التشريع المطلق بيدها، ليسهل توجيه الأمة وتشكيل مستقبلها وتحديد هويتها من خلالها، فهل تُسرق إرادتكم



وتزيف مطالبكم وأنتم تنتظرون؟ وتحتالون عن دينكم بيد العلمانيين من هؤلاء وأنتم حضور شهود؟

ماذا تقولون إن قال الله لكم: لقد عطلت شريعتي من خلال نوابكم، وجئكم إليكم بالشيوعية والاشتراكية من خلأهم وأنتم تنتظرون، فما ارتفع لكم صوت بالإنكار عليهم، ولا نصرتم الصادقين من عبادي الذين انتصروا جهاداً في سبيل وابتغاء مرضاتي، وما كنتم إلا أولياء هؤلاء المخادعين تجدون اختيارهم في كل مرة، وتبذلون لهم من النصرة على ما تعلمونه عنهم من محاذاتي ومشاقاتي وموالاة أعدائي؟
أفلم تكونوا تعقلون؟!

ماذا تقولون إن قال الله لكم: ألم أعهد إليكم ألا تخذلوا المبطلين أولياء من دون المؤمنين؟ ألم أعهد إليكم ألا توادوا من حاد الله ورسوله، ولو كانوا أباءكم أو أبناءكم أو إخوانكم أو عشيرتكم؟ ألم أعهد إليكم ألا تخذلوا عدوكم وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بها جاءكم من الحق؟ ألم أعهد إليكم أن تأمروا بالمعروف، وأن تنھوا عن المنكر وأن تأخذوا على يد الظالم، وأن تأطروه على الحق أطراً، وأن تقسوه على الحق قسراً؟ ألم أعهد إليكم ألا تدعوا بدعوى الجاهلية، وأن من فعل ذلك منكم فهو من جحش جهنم وإن صلوا وصام وزعم أنه مسلم؟ و بالجملة: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَتَبَّعِنَ إِادَمَ أَن لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [٦٠] وَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ حِلًا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ ﴿٦١﴾ [يس: ٦٢ - ٦٠].

أيها السادة: إن الخلل الذي يراد إصلاحه في هذه المجالس يرتبط - كما سبق - بأصل الإيمان بالله ورسوله وأن من يذهب إليها دون استصحاب هذا الأصل ويشارك

أصحابها في تشريع ما لم يأذن به الله، ولادعاء الحق في التشريع المطلق من دون الله، فقد أتى عملاً من البطلان بمكان لا يجحد! فكيف يسوغ لكم أن تدفعوا بأحبابكم وأوليائكم إلى غمرات جهنم؟ وأن تخذلوا دينكم وشرعيتكم باختيار المبطلين وانتخاب العلمانيين والخاذهم أولياء من دون المؤمنين الصادقين؟!

أيها السادة: إني أعظمكم بواحدة... أن تقوموا لله مثنى وفرادي ثم تتفكروا: من الحكم في شريعة الإسلام؟ سيأتيكم الجواب في القرآن: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمْرًا لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَاهُ ذَلِكَ الَّذِينَ أَفْسَدُوا فِي الْأَرْضِ وَلَكُنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠] من الحكم في عالمنا المعاصر؟ سيأتيكم الجواب من خلال الأنظمة الوضعية: إن السيادة للشعب يمارسها من خلال الأغلبية البرلمانية؟ وحتى لا يبقى مجال لمبطل أو معرض، إن الحاكمة التي نتحدث عنها هي الحاكمة التشريعية المطلقة التي يملك بها صاحبها أن يصدر من التشريعات ما شاء، والتي لا تقييد بقانون؛ لأن إرادتها هي القانون، والتي لا تعرف فيها تصدره من تشريعات أو تنظمه من علاقات سلطة أخرى تساويها أو تساميها هذه هي الحاكمة التي تعد من أخص خصائص الربوبية، وجعلتها النظم الوضعية إلى الأغلبية البرلمانية!!

فهذه المجالس ما لم تقر بمرجعية الشريعة تنازع الله في أخص خصائصه، وتمارس الباطل الصراح جهاراً عياناً في إطار من الشرعية والقدسية والاحترام، ودعوة حملة الشريعة إنما تمثل في إعادة هذه المجالس إلى التوحيد إلى الإقرار بالربوبية والألوهية، إلى أن لا يتخد بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله، إلى سيادة الشريعة الإسلامية، إلى الدخول في دائرة التكليف، إلى إخراج الإنسان من عبادة هواه إلى طاعة مولاه، إلى



تصحيح أصل الرضا بالله ربّا وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبيّاً ورسولاً، إلى أن نصحح التزامنا الجمل بالإسلام، وإقرارنا الجمل بالتوحيد والرسالة.

فهل يعقلُ - وقد بلغ الخطر هذا المبلغ - أن ننهم لذلك كله؟ وأن نخذل لذلك كله؟ وأن نُقدّم ولاءنا للعصبيات الجاهلية، أو الأهواء والأحزاب السياسية على ولائنا الله ورسوله وقيامنا بها لا يصح إسلام أنظمتنا إلا به؟! أ تكون عشيرتنا أعز علينا من الله؟ أ تكون قريتنا أحب إلينا من رسول الله ﷺ؟ أ تكون التزاماتنا السياسية أعز علينا من دين الله؟ ألم تقرأ قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ أَبَاؤُكُمْ وَأَشَاءُكُمْ وَإِخْرَجْنَكُمْ وَأَزْوَجْنَكُمْ وَعَشِيرَتْكُمْ وَأَمْوَالُ أَقْرَفْتُمُوهَا وَتَجَرَّدَتْ تَحْشُونَ كَسَادَهَا وَمَسَكِنُ تَرَضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنْ أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبه: ٢٤].

أيها السادة: أفلا تتدبرون القرآن، أم على قلوب أفقاها؟!



المبحث الثالث

أحكام الضرواة

إن ما سبق في بيان واجب النواب وواجب الأمة هو الأصل الذي لا يعدل عنه، والمحكم الذي لا تشبه فيه، ولكن قد تحوّل دون ذلك عوارض من إكراه أو توقع فتنة وفسدة راجحة فيها السبيل؟

قد يجد المرء نفسه وقد أحاط به في أهله وعشيرته، ولا يستطيع أن ينصر الحق الذي يعتقده، أو يجد نفسه مضطراً إلى نصرة الباطل الذي يسخنه، ودون التخلّي عن ذلك عداوات وخصومات، فما المخرج؟

لقد سبق أن ذكرنا أن شرعية وجود النائب في البرلمان، أو ذهاب الناخب إلى صناديق الاقتراع، إنما تربط بالانتصار للحق وتحكيم الشريعة وتدور معه وجوداً وعدماً؛ لأن الأصل في البرلمانات -بقيامها على جعل الحاكمية إلى مثلي الأمة بدلاً من الكتاب والسنة- أنها مجالس باطلة لا شرعية لها في هذا الإطار، ولو لا استصحاب القصد إلى الإصلاح والتوجه إلى التغيير ما ساغ لمسلم دخوها ولابقاء فيها طرفة عين!

فالناخب الذي لا يستطيع أن ينصر المرشح الذي يحبسه نصيراً للإسلام لإكراه من عشيرته أو من ذي سلطان فحسبه أن يغلق عليه بابه، وأن يسعه بيته وإن فاته أن يكون نصيراً للمؤمنين، فلا أقل من أن لا يكون ظهيراً للمجرمين ﴿قَالَ رَبِّيْمَا آنَعْمَتَ عَلَى فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧].

وإن رجلاً يسعى مع علماني مبطل ليقيم ولايته رغم ما يعلمه من محاداته لله ورسوله ومragmetه لشروع الإسلام هو معين على هدم الإسلام خائن لله ورسوله والمؤمنين!



والنائب الذي لا يستطيع في البرلمان أن يحق حقاً، ولا أن يبطل باطلًا، ولا أن يقيم شرعاً، ولا أن ينصر مظلوماً، أو يردع ظالماً، ولا يقوم بحججة، لا يسعه إلا أن يعتزل موقعه، ويعود أدراجه إلى دعوته ومسجده إلى حيث يسعى لصلاح أمته؛ لفترز من بينها الصالحين الذين يتسمون بهذه الواقع؛ فإن الأمة كاللبن، والقيادة بمثابة الزبدة الكامنة في هذا اللبن، فإن كان اللبن فاسداً مسماوماً لم تكن الزبدة إلا كذلك ﴿وَالْبَلْدُ الْطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي كَبُرَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف: ٥٨].

والضرورة لاترخيص للنائب في البرلمان أن يحيى شريعاً مخالفًا لأمر الله، أو أن ينزل حملة الشريعة في دعوتهم إلى تحكيم شريعة الله، اللهم إلا ما كان من تقية تقدر بقدره، ويبقى الأصل أنه موجود في هذا المكان لينصر الله ورسوله، ول يكن ولينا للمؤمنين وعدواً للمبطلين، لا سيما أنه لا مجال للاحتجاج بالضرورة في مثل هذه الواقع التي تقوم على الحصانة وحرية الكلمة.

إن أضعف الإيمان في هذه الواقع أن يصدع بكلمة الحق وإقامة الحجة في كل موقف لله فيه مقال، وإن لم يؤخذ بقوله أو يصغي إلى نصحه، فإن حيل بينه وبين هذا القدر فقد أصبح وجوده عبئاً لا طائل تحته، بل باطلًا يتتحمل وزره وبيوء بأسمه.

أيها السادة: إننا أمة هيأها الله لتكون أمينة على وحيه، قائمة بشرعيه على عباده، تقدم يوم تقدم بشرع ودين، وتحجم حين تحجم بشرع ودين، وتترخص حين تترخص بشرع ودين، لنا من ديننا محكمات لا نتقدم عنها ولا نتأخر، ومتشابهات نجتهد فيها بما يغلب على ظننا أنه الحق في إطار من رجحان الأدلة وغلبة المصلحة، وعفو سكت عن الشرعية من غير نسيان رحمة بنا فمرده إلى أهل الشورى منا، والأصل في ذلك كله أن

يكون المسلم عبداً الله، وأن يخرج عن داعية هواه إلى طاعة مولاه، وأن يحکم الشرع على نفسه حتى تتمحض العبودية لله، ويكون الدين كله لله.

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَمُسْكِنِي وَمَحِيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذِلِّكَ أَمْرُتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣].

أئمّة السادة:

إننا نذكر بما سبق من أحكام الضرورة؛ لأن هذه الحالة (حالة الضرورة) يَدْعِيهَا
أغلب البرلمانيين منذ عشرات السنين، نسأل كُلّاً منهم على انفراد عن دوره في تحكيم
الشريعة، وسعيه في إقرار دين الله الحق فيعتذرون جمِيعاً بالضرورة، وأنه ليس لهم من
الأمر شيء، ولو كان لهم من الأمر شيء لاختارت الأمور وجهة أخرى... وبهذا العذر
تنقضي دورات ودورات، وتنتصرم أعمار وأعمار، والتكلاب على هذه المجالس هو
التكلاب، والضرورة المزعومة فيها هي الضرورة، ولو صدقوا ما عاهدوا الله عليه، أو
ما يزعمونه من ذلك، ورأوا أن هذا سبيل موصى لا يفضي إلى نصرة حق!! ولا إقامة
دين لَنَفَضُوا أيديَّهم منه، وأداروا له ظهورهم منذ زمن بعيد، ولما رأينا هذا التكلاب
العجب، والتهارج الغريب، على العودة إلى عضوية هذه المجالس من جديد.

إن من تجبره توحيد الله، وتجبره اتباعه للرسول، وأحسَّ أن هذه المجالس لا نفع
يرجى من ورائها في استصلاح الأحوال، وإقرار التحاكم إلى ما أنزل الله، فلا يسعه إلا
أن يغادرها غير مأسوفٍ عليها، وألا يُرى بعد ذلك مزاحماً على أبوابها، أو صاغراً على
أعتابها، وهو الذي أعزه الله بالإسلام، وبالانساب إلى سيد الأنام محمد!!



أيها السادة:

لقد حচص الحق، واستبان السبيل.

أزيلوا المنكر من هذه الواقع، فإن لم تستطعوا فزولوا عنها!

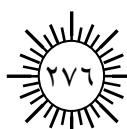
واذكروا قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّهُمُ الْمَاتِكَهُ ظَالِمٍ أَنفُسِهِمْ قَاتُلُوا فِيمَا كُنُّمْ قَاتُلُوا كُمَا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَاتُلُوا أَلَّمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَنَهَا جَرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَا وَلَهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾

[النساء: ٩٧].

والهجرة كما تكون من بلد إلى بلد تكون من موقع إلى موقع، ومن ميدان إلى ميدان، ولا يحملنكم الاستضعفاف في موقع من الواقع على أن تخونوا الله والرسول، وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون، أو تنقضوا عهد الله وميثاقه فتكونوا رداءً للمبطلين وظهيراً للمجرمين!!

واعلموا أن الحق لا بد له من مزايلة الباطل يوماً من الدهر!! وقد لاحت بوادر هذا التميز وهذه المزايلة في واقعنا المعاصر، وستظل تمضي قدماً بإذن الله حتى يتمتاز الناس إلى فسطاطين، فساطط إيمان لا نفاق فيه، وساطط نفاق لا إيمان فيه، تماماً كما امتاز عيسى ابن مريم مع الحواريين عندما أحس من قومه الكفر، فقال من أنصاري إلى الله، وكما سيتميز المسلمون معه في آخر الدهر عندما ينزل حكمًا مقتضاً يحكم بشرعية محمد عز الله فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية!!

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفَّارَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ تَحْمُلُ أَنْصَارُ اللَّهِ إِمَانًا بِاللَّهِ وَآشَهُدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢].



وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُفُّرُ الْأَنْصَارَ اللَّهُ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْمُحَارِبِينَ مَنْ أَنْصَارَ إِلَى اللَّهِ قَالَ الْمُحَارِبِونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَإِنَّمَا تَطَالِعُ طَالِعَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَ طَالِعَةً فَإِنَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحَ حُوَاطِهِمْ﴾ [الصف: ٤].

والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهرس

مقدمة.....	٥
الباب الأول: تحكيم الشريعة وصلته بأصل الدين	١٣
الفصل الأول: تحكيم الشريعة وصلته بالرضا بالربوبية والنبوة والإسلام.....	١٥
المبحث الأول: تحكيم الشريعة وصلته بالإقرار بالربوبية.....	١٧
حقيقة الرضا بالربوبية.....	١٨
المبحث الثاني: تحكيم الشريعة وصلته بأصل الرضا بالإسلام دينًا	٢٣
المبحث الثالث: تحكيم الشريعة وصلته بأصل الرضا بنبوة محمد	٢٧
الفصل الثاني: تحكيم الشريعة وصلته بأصل التوحيد	٣٥
الفصل الثالث: تحكيم الشريعة وصلته بأصل الإيمان	٤١
الفصل الرابع: إجماع الأمة على كفر من أبى التحاكم إلى الكتاب والسنة....	٥٣
أولًا: الحافظ ابن كثير:	٥٤
ثانيًا: الإمام أبو بكر الجصاص:.....	٥٦
ثالثًا: النسفي:.....	٥٦
رابعًا: شيخ الإسلام ابن تيمية:.....	٥٧
خامسًا: ابن القيم:.....	٥٧
سادسًا: الشيخ محمد بن إبراهيم المصти السابق للمملكة العربية السعودية:.....	٥٨
سابعاً: المحدث أحمد شاكر:	٥٨
ثامنًا: الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر:	٥٩
تاسعاً: الشيخ محمد حامد الفقى:.....	٥٩
عاشرًا: الشيخ عبد العزيز بن باز، الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية:.....	٦٠
حادي عشر: الشيخ محمد الأمين الشنقيطي:	٦١
ثاني عشر: الأستاذ / عبد القادر عودة:	٦٢
ثالث عشر: الأستاذ أبو الأعلى المودودي:	٦٣
رابع عشر: الشيخ يوسف القرضاوى:	٦٤
خامس عشر: المستشار / على جريشة:.....	٦٥
سادس عشر: الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق:	٦٦



- شبهة التسوية بين رد الأحكام الشرعية، وبين انحرافات التطبيق الجزئية؛	٧٠.....
الفصل الخامس: الولاء والبراء ودوره في معركة تحكيم الشريعة.....	٨٧.....
الباب الثاني: تحكيم الشريعة ودعوى الخصوم.....	١٠٥.....
تمهيد	١٠٦.....
الفصل الأول: دعوى أن الإسلام ديانة روحية وليس دينًا ودولة.....	١٠٩.....
دعوى الفصل بين الدين والدولة.....	١١٠.....
الفصل الثاني: دعوى ضرورة الدولة القومية وانقضاء عصر الدولة الدينية.....	١١٩.....
الفصل الثالث: دعوى الاستبداد السياسي.....	١٣٧.....
الفصل الرابع: دعوى الموانع الطائفية	١٥٥.....
الفصل الخامس: دعوى جمود الشريعة وقعودها عن ملاحقة الحياة المتطورة...	١٦٧.....
الفصل السادس: دعوى القسوة في العقوبات الشرعية.....	١٧٥.....
الفصل السابع: دعوى اختلاف الفقهاء وتعدد تجارب التطبيق	١٨٩.....
الفصل الثامن: دعوى أن الشريعة مطبقة بالفعل	١٩٩.....
الفصل التاسع: دعوى افتقاد البرامج العلمية الازمة لتحكيم الشريعة.....	٢١٣.....
الفصل العاشر: دعوى الكبت واضطهاد حرية الفكر ومعاداة التقدم	٢٢٥.....
مصطلح الرجعية؛.....	٢٣٠.....
مصطلح التحرر؛.....	٢٣٢.....
التقدم والمدنية؛.....	٢٣٥.....
الباب الثالث: دور الأمة في هذه المعركة.....	٢٣٩.....
الفصل الأول: موقف الأعضاء والمرشحين	٢٤١.....
الفصل الثاني: موقف جماهير الناخبين	٢٥٣.....
المبحث الأول: التكييف الشرعي لعملية التصويت.....	٢٥٥.....
أولاً: الأمانة؛.....	٢٥٥.....
ثانياً: الشهادة؛.....	٢٥٧.....
ثالثاً: الولاء والبراء؛	٢٥٨.....
المبحث الثاني: واجب الأمة في هذه المعركة.....	٢٦٣.....
المبحث الثالث: أحكام الضروة	٢٧٣.....



للمزيد من المعلومات بخصوص التوزيع يرجى الاتصال بأرقام الهواتف التالية:

محمول: ٠١١١٠١٦١٦٦٥

محمول: ٠١١٤١١١٠٩٨٨

أرضي: ٠٢٢٢٧٠١٠٦٩ / ٠٢٢٢٧٠٨٤٧٥

Printed in Egypt